



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة محمد خيضر - بسكرة -  
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير  
قسم : العلوم الاقتصادية

## الموضوع

تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري  
- دراسة حالة الجزائر -  
(1990-2012)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في (المسار)  
تخصص: مالية واقتصاد دولي

الأستاذ المشرف:

شواش اخوان سهام

إعداد الطالب:

سلامة نجاح

رقم التسجيل:	...../2013
تاريخ الإيداع	.....

الموسم الجامعي: 2012-2013

قسم: العلوم الاقتصادية

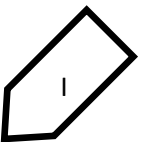


# كلمة شكر

إن الشكر والحمد لله وحده ،نحمده ونشكره على أن تفضل علينا على إتمام هذا العمل المتواضع ،فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه .

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان الأستاذة الفاضلة شاموش اخوان سهام أطل الله في عمرها وأطلع عملها على قبول الاشراف على هذا العمل ،وأدين لها بالفضل بعد الله على ما منحتني إياه من وقتك ومساعدة التي لا تقدر بثمن للخروج بالبحث على أحسن صورة ممكنة وأرجو أن أكون قد وفقته في تقديم ما يرضيها ويليق بإسمها والذي كان لي كامل الشرفه لأن أضعه على مذكرتي.

كما أتقدم بالشكر الخاص لأعضاء اللجنة على قبولهم مذاقشة المذكرة و صرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها وإلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة وكل من ساهم في تكويني خلال الخمس سنوات .



# إهداء

أهدي ثمرة جهدى التي لطالما تمنيت إهداءها و تقديمها في أجلي صورة لها؛

إلى التي حملتني وهما على وعن، وقاسم و تألمت لألمي إلى من يعتني بعطفها وحباها، إلى أول كلمة نطق بها همتاي  
أمي الحبيبة ( حفصا الله).

إلى الذي عمل وكف وجد فتأس ثم تلج حتى وصلته إلى هدفي هذا، إلى المصباح الذي لو يبذل إمدادي بالنور، إلى  
الذي علمني بسلوكه خالاً أمتز بها في حياتي إلى والدي العزيز ( حفصه الله)

إلى الإنسانة الطيبة والرائعة والتي تحملت الكثير حتى وصلته هذا المقام، جدتي ( حفصا الله).

إلى من قسمته حياتي وهركته ألامى زوجي الحبيب

إلى من شاركتني ظلمة الرحم ونور الحياة إخوتي الأعمام

إلى كل صديقاتي الأتي عن برفقتي في مهوراي الدراسي، إلى كل أحمالي وأقربائي و كل من له الفضل في تربيته  
وتعليمي، إليكم جميعاً أهدي ثمرة جهدى المتواضع.

### الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري الجزائري قبل وبعد فترة التخفيضات والتي جاءت في إطار تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد المدعوم من المؤسسات الدولية وكان تخفيض قيمة العملة المحلية أحد أهم العناصر الأساسية لهذا البرنامج وهدفه تحسين وضعية الميزان التجاري وبالتالي تحسين وضعية ميزان المدفوعات .

توصلت الدراسة إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم يكن له نتائج ايجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات إذ يعود ارتفاع مداخل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارجة عن نطاق سياسة تخفيض قيمة العملة. وبتابع هذه السياسة أصبح الدينار الجزائري يصنف في قائمة أسوأ العملات أما فيما يخص الواردات فلم تؤثر عملية التخفيض عليها والملاحظ أن قيمة الواردات في تزايد وهذا راجع لزيادة الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية، كما أن سياسة التخفيض أدت أيضا إلى ظهور ما يسمى بالسوق الموازي والتي مازال تأثيرها على الاقتصاد الوطني مستمر . ويمكن القول أن هذا الاجراء الذي طبقتة الجزائر أدى إلى تدهور العملة وانخفاض قيمتها.

### الكلمات المفتاحية :

سعر الصرف - تخفيض قيمة العملة - الميزان التجاري -الجزائر.

# فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	كلمة شكر
II	الإهداء
III	ملخص الدراسة باللغة العربية
IV	ملخص الدراسة باللغة الفرنسية
V	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
[أ-خ]	مقدمة
1	الفصل الأول : سعر الصرف (سياسته، أنظمته، نظرياته)
2	تمهيد
3	المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف
3	المطلب الأول: سعر الصرف مفهومه، خصائصه وأهميته
3	الفرع الأول : مفهوم سعر الصرف
4	الفرع الثاني : خصائص سعر الصرف
4	الفرع الثالث : أهميته سعر الصرف
5	المطلب الثاني : أشكال سعر الصرف ووظائفه
5	الفرع الأول : أشكال سعر الصرف
8	الفرع الثاني : وظائف سعر الصرف
9	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
9	الفرع الأول : العوامل الفنية

10	الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية
11	المطلب الرابع : تحديد سعر الصرف
12	المبحث الثاني: ماهية سوق الصرف الأجنبي وسياسة سعر الصرف
12	المطلب الأول: ماهية سوق الصرف الأجنبي
12	الفرع الأول : تعريف سوق الصرف الأجنبي
13	الفرع الثاني: خصائص سوق الصرف الأجنبي
13	الفرع الثالث: المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي
16	الفرع الرابع : ركائز سوق الصرف الأجنبي
16	المطلب الثاني: المعاملات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي
16	الفرع الأول : عمليات الصرف العاجل (الفورية)
17	الفرع الثاني : عمليات الصرف الآجلة
17	الفرع الثالث : عمليات المبادلة
18	الفرع الرابع: عمليات خيارات العملة
18	الفرع الخامس: التحكم
19	المطلب الثالث : وظائف سوق الصرف الأجنبي
19	الفرع الأول : تحويل القوة الشرائية
19	الفرع الثاني: تقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية
19	الفرع الثالث : تغطية مخاطر الصرف
19	المطلب الرابع : سياسة سعر الصرف
20	الفرع الأول : أهداف سياسة سعر الصرف
21	الفرع الثاني : أدوات سياسة الصرف
23	المبحث الثالث : أنظمة الصرف والنظريات المفسر له
24	المطلب الأول : الأنظمة المفسرة لسعر الصرف
25	الفرع الأول : نظام الصرف الثابت

27	الفرع الثاني : نظام أسعار الصرف المعمومة
28	الفرع الثالث : نظام استقرار الصرف
29	الفرع الرابع: نظام الرقابة على الصرف
30	المطلب الثاني : النظريات المفسرة لسعر الصرف
30	الفرع الأول : نظرية تعادل القوة الشرائية
33	الفرع الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة
34	المطلب الثالث: نظريات أخرى
35	الفرع الأول: نظرية الأرصدة
35	الفرع الثاني : نظرية كفاءة السوق
35	الفرع الثالث : نظرية كمية النقود
37	الفرع الرابع : نظرية ميزان المدفوعات
37	الفرع الخامس: النظرية الانتاجية
38	خلاصة الفصل
39	الفصل الثاني: الاطار النظري لأثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري
40	تمهيد
41	المبحث الأول : ماهية الميزان التجاري
41	المطلب الأول: مدخل عام لميزان المدفوعات
41	الفرع الأول : تعريف ميزان المدفوعات
42	الفرع الثاني : كيفية القيد في ميزان المدفوعات
43	الفرع الثالث : أهمية ميزان المدفوعات
44	الفرع الرابع : العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات
45	المطلب الثاني: تعريف الميزان التجاري وأقسامه



45	الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري
46	الفرع الثاني : أقسامه
46	الفرع الثالث: حالات العجز والفائض في ميزان التجاري
47	المطلب الثالث :علاقة سعر الصرف بالميزانين التجاري والمدفوعات
47	الفرع الأول: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري
48	الفرع الثاني: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات
49	المبحث الثاني : مضمون سياسة تخفيض قيمة العملة
49	المطلب الأول : مفهوم تخفيض قيمة العملة وأسبابه
49	الفرع الأول: مفهوم تخفيض قيمة العملة
50	الفرع الثاني: أسبابه
51	الفرع الثالث:الفرق بين التخفيض والانخفاض في قيمة العملة
52	المطلب الثاني:أهمية وأهداف سياسة تخفيض قيمة العملة
52	الفرع الأول: أهمية سياسة تخفيض قيمة العملة
53	الفرع الثاني:أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة
53	المطلب الثالث : شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة
55	المبحث الثالث : النظريات المفسرة لسياسة تخفيض قيمة العملة والآثار المترتبة عن ذلك
55	المطلب الأول:النظريات المفسرة لسياسة تخفيض قيمة العملة
55	الفرع الأول : نظرية أسلوب المرونات
60	الفرع الثاني: نظرية الاستيعاب
62	المطلب الثالث: أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات والواردات
62	الفرع الأول : أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات
64	الفرع الثاني : أثر تخفيض قيمة العملة على الواردات

65	المطلب الثالث : أثر تخفيض قيمة العملة على بعض المتغيرات الاقتصادية
65	الفرع الأول : أثر تخفيض على الدخل
66	الفرع الثاني : أثر تخفيض على الاستيعاب
66	الفرع الثالث : التخفيض وأثره على مستوى الأسعار
67	الفرع الرابع: التخفيض وأثره على حركة رؤوس الأموال
67	الفرع الخامس: التخفيض وأثره على عبء القروض الخارجية
68	خلاصة الفصل
69	الفصل الثالث: تأثير تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري
70	تمهيد
71	المبحث الأول: تطور أنظمة تسعير الدينار الجزائري وسياساتها
71	المطلب الأول: تطور أنظمة تسعير الدينار (1986-2012)
71	الفرع الأول:التسيير الحركي للتسعير ( 1986-2000)
76	الفرع الثاني : التطور الحديث لتسعير الدينار(2001-2012)
80	المطلب الثاني : نظام الرقابة على الصرف
80	الفرع الأول : مفهوم الرقابة على الصرف
81	الفرع الثاني : سياسة الرقابة على الصرف بعد 1994
82	المطلب الثالث: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري والأهداف الاقتصادية له
82	الفرع الأول : البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري
83	الفرع الثاني : الأهداف الاقتصادية له
85	المبحث الثاني : سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري (الأسباب والمراحل)
85	المطلب الأول أسباب ودواعي تخفيض قيمة الدينار الجزائري
87	المطلب الثاني : مراحل تخفيض قيمة الدينار الجزائري

88	الفرع الأول : برنامج الاستعداد الائتماني الأول وتخفيض الدينار الجزائري
89	الفرع الثاني : برنامج التعديل الهيكلي وتخفيض الدينار الجزائري
90	الفرع الثالث : تخفيض قيمة الدينار في سنة 2003
90	المطلب الثالث : أهداف سياسة تخفيض الدينار الجزائري
91	المبحث الثالث : النمذجة القياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري
91	المطلب الأول : تحليل تطور وضعية الميزان التجاري ( 1994-2012 )
94	الفرع الأول : التوزيع السلعي لصادرات والواردات الجزائرية
95	الفرع الثاني : التوزيع الجغرافي لصادرات والواردات الجزائرية
100	الفرع الثالث : مشاكل التصدير في الجزائر
102	المطلب الثاني : تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتأثيره على الميزان التجاري
102	الفرع الأول : التحليل الوصفي والقياسي لأثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات
106	الفرع الأول : التحليل الوصفي والقياسي لأثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات
109	خلاصة الفصل
111	خاتمة
115	قائمة المراجع
115	أولاً: باللغة العربية
119	ثانياً: باللغة الأجنبية
120	ثالثاً: المواقع الالكترونية
124	الملاحق

## قائمة الجداول

### قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
51	الفرق بين تخفيض قيمة العملة وانخفاض قيمتها	1
73	تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1991-1987)	2
74	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (1993-1990)	3
76	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-1994)	4
77	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو (2012-2001)	5
87	تطور مخزون الديون الخارجية ( 1971 - 1990)	6
91	تطور الميزان التجاري خلال فترة (1994-2012)	7
96	توزيع الصادرات والواردات حسب المناطق الاقتصادية خلال سنتين ( 2011-2012)	8
96	أهم العملاء الجزائريين سنة 2012	9
98	أهم الموردين التجاريين للجزائر سنة 2012	10

## قائمة الأشكال

### قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
8	سعر الصرف المتوازن	1
11	توازن سعر الصرف	2
15	أهم المشاركين في سوق العملة	3
32	الرسم البياني خط تكافؤ القوة الشرائية	4
57	توازن الميزان التجاري	5
59	منحنى J	6
62	أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرنة أكبر من 1	7
63	أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرنة أقل من 1	8
64	أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرنة تساوي 1	9
76	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (1992-2000)	10
77	تطور سعر الدينار مقابل الدولار والأورو (2001-2012)	11
91	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1994-2012)	12
96	أهم عملاء الجزائر في سنة 2012	13
98	أهم 6 عملاء للجزائر خلال سنة 2012	14
99	أهم موردين للجزائر في سنة 2012	15
100	أهم 6 موردين للجزائر خلال سنة 2012	16
103	تطور سعر صرف وأسعار البترول والصادرات الجزائرية (1990-2012)	17
106	تطور سعر الصرف، مؤشرات أسعار الاستهلاك والواردات (1990-2012)	18

## 1. تحديد إشكالية البحث :

يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في النشاطات الاقتصادية الخارجية، التي تقوم بها الدول، سواء كان ذلك النشاط تجارياً أو استثمارياً، حيث يحتل مركزاً محورياً في السياسة النقدية، بسبب استخدامه كهدف أو أداة، أو ببساطة كمؤشر على تنافسية الدولة من خلال تأثيره على مكونات النمو الاقتصادي، مثل الاستثمار، ودرجة الانفتاح على التجارة الدولية، والتدفقات الرأسمالية وتطور القطاع المالي.

فهو يعتبر من أهم الوسائل النقدية التي تحاول السلطة السيطرة عليها لتحكم في مجرى الاقتصاد الداخلي أو الخارجي وقد تعكس أهمية هذا الدور على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الأساسية الكلية والتي تستخدم لتقييم مدى نجاح وسلامة أي منظومة اقتصادية. ففي البلدان المتقدمة عادة تحدد الإدارة الاقتصادية هدف استقرار النمو ومعدلات التضخم كأهم أهداف سياسة سعر الصرف فيما نجد أن معظم البلدان النامية تسعى إلى تقليص معدلات التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات كهدف رئيسي لسياسة إدارة سعر الصرف.

ومن المعلوم أن التحكم في سعر الصرف هو من إحدى المهام الأساسية التي يسعى البنك المركزي إليها فقد نجد في الاقتصاديات المعاصرة أنه من خلال السياسة النقدية يحاول البنك المركزي التحكم في قيمة العملة ويعتبر الاستقرار النقدي أحد أهم الشروط لتحقيق إستقرار القيمة الخارجية للعملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية من خلال محاولة تلك السياسة تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار وكذلك تحقيق نمو العرض النقدي الاسمي بمعدل يقترب من معدل نمو الإنتاج السلعي.

وفي الواقع فإن دراسة العملة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدراسة أسعار الصرف، ذلك أن سعر الصرف هو الذي يحدد قيمة العملة، هذه القيمة غالباً ما تكون انخفاضا وقلما تكون ارتفاعا وباعتبار عملية تخفيض قيمة العملة هي الأكثر تداولاً نظراً لآثارها الهامة والمتعددة على الاقتصاد، فهي من بين السياسات الموجهة إلى معالجة وتصحيح التوازنات (الاختلالات) الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد، لكن هذه السياسة لها من الآثار ما ينعكس على الأشخاص الاقتصادية (الأفراد، المشروعات، الحكومة) وعلى الاقتصاد القومي .

يعد موضوع تخفيض قيمة العملة من الأمور التي تحظى بأهمية على صعيد الدول ككل نامية كانت أم متقدمة لما لهذا المفهوم من آثار ونتائج هامة تترتب على مختلف المتغيرات الاقتصادية الأساسية، لعل من أبرزها تأثيرها على الميزان التجاري لدولة.

وكذلك ترجع أهمية تخفيض قيمة العملة في البلدان التي تحدث فيها أزمات اقتصادية تؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي والمتمثل في عجز ميزان مدفوعاتها، فعملية تخفيض قيمة العملة قد تهدف إلى تقليص العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي ميزان التجاري باعتباره أحد مكونات ميزان المدفوعات الذي يؤثر بشكل كبير على تغيرات العملة سواء كان رفع أو خفض، قد تهدف أيضا عملية تخفيض العملة إلى تشجيع الصادرات والذي سوف يترتب عليها زيادة الدخل الوطني، إلا أن نسب التخفيض نجدها مختلفة من دولة إلى أخرى، وحسب طبيعة الوضع الاقتصادي لكل دولة. وقد يكون لصندوق النقد الدولي في بعض الأحيان دور بارز في إجبار

عدد من هذه الدول على تخفيض قيمة عملتها، محاولة منه إصلاح الوضع الإقتصادي في هذه الدول أو إصلاح العجز في موازين مدفوعاتها، لذلك تبرز أهمية تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية كوسيلة لمعالجة العجز في الميزان التجاري.

مر الاقتصاد الجزائري بمراحل مختلفة في تطوره حيث انتهجت الدولة نظام التخطيط في بدايات نشأتها وفي مرحلة التسعينات والتي تعتبر من أدق مراحل التحول في تاريخ الاقتصاد الجزائري ، بدأ واضحا إتجاهه نحو اقتصاد السوق وذلك لمواجهة المشاكل التي عرفتها نتيجة انهيار أسعار النفط في السوق العالمي بداية من سنة 1986، فمن خلال اختلال في التوازن الخارجي في صورة عجز ميزان المدفوعات مع المديونية كبيرة امتصت نسبة كبيرة من عوائد الصادرات لمقابلة أعباء الدين الخارجي إلى الاختلال الداخلي في الموازنة العامة لدولة مما استدعى إلى تغيير في السياسات المالية والنقدية وحتى التجارية فبدأ بتحرير التجارة الخارجية وتحرير سعر الصرف لدولة والذي ليس بالأمر الهين والسهل .

وكانت هذه الاجراءات المتبعة في الإقتصاد المغلق استهدفت تحقيق الاستقرار الداخلي وكان لابد لها أن تتبع إجراءات لتحقيق التوازن الخارجي، لذا كانت سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية تصب في هذا الاتجاه أي تحقيق التوازن الخارجي من خلال زيادة حجم الصادرات والتقليل من حجم الواردات، كما أن تدهور القيمة الحقيقية للدولار، وظهور العملة الأوروبية الموحدة اليورو وتقلبات صرفها مقابل الدينار من جهة ومقابل الدولار من جهة أخرى. ولمعرفة مدى تأثير الميزان التجاري بسياسات الدولة في إعادة تقييم سعر صرف العملة الوطنية في أعقاب انهيار أسعار البترول في سنة 1986، وتفاقم المديونية، فقد شهد الدينار الجزائري انخفاضا تدريجيا خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى 1992 ثم بعد ذلك تخفيضا في سنة 1994 حيث خفضت قيمة 40.17% وفي هذه السنة دخلت الجزائر في تطبيق نظام الصرف المعموم المدار بعدما كان النظام المتبع قبل هذه الفترة هو نظام الصرف الثابت.

سوف نحاول في هذا البحث دراسة تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على ميزان التجاري وذلك من خلال تقييم أثر التخفيض على الصادرات والواردات .

مما سبق ذكره تتجلى لنا معالم الإشكالية التي سوف نحاول الإجابة عليها والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

**ما هو تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري وما واقع ذلك على الاقتصاد الجزائري ؟**

ولإيضاح الإشكالية الرئيسية سنحاول صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة في التالي:

1. ماهي النظريات المفسرة لسعر الصرف ؟
2. ما المقصود بتخفيض قيمة العملة وماهي التغيرات التي تطرأ عليها؟
3. هل توجد علاقة بين تخفيض قيمة العملة وتحسين وضعية الميزان التجاري ؟
4. ماهي الآثار المترتبة عن تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الصادرات والواردات ؟

## II. فرضيات البحث:

على التساؤلات السابقة تم صياغة الفرضيات التالية :

1. نظريات سعر الصرف هي النظريات التي تفسر أسباب تخفيض ورفع قيمة العملة .
2. تخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية من خلال محافظة على قيمة العملة اتجاه العملات الأجنبية الأخرى .
3. توجد علاقة بين تخفيض قيمة العملة وتحسين الميزان التجاري في المدى الطويل .
4. ساهمت سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في انخفاض حصيله الواردات، وتحسين الأداء التصديري.

## III. تحديد اطار البحث :

يتناول البحث دراسة وتحليل تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري دراسة تطبيقية لحالة الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2012 وتمت دراستنا بالإعتماد على التقارير السنوية التي اصدرها بنك الجزائر والمديرية العامة للجمارك بإضافة إلى احصائيات التي أصدرت من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات والديوان الوطني للإحصاء واستخدمنا برنامج Eviews4. لمعرفة أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات والواردات الجزائرية.

## IV. أسباب ودوافع اختيار الموضوع :

يمكن حصر أسباب ودوافع اختيار الموضوع في النقاط الرئيسية التالية :

1. يدخل البحث ضمن صميم التخصص وهو مالية واقتصاد دولي.
2. الرغبة الشخصية لدراسة هذا الموضوع ومعرفة تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري .
3. يعتبر موضوع تغيرات في أسعار صرف العملات من بين المواضيع التي تحظى بإهتمام المختصين في الاقتصاد الدولي ضمن اطار التجارة الخارجية .
4. دراسة تحليلية موضوعية لتطور سعر الصرف في الجزائري وأسباب تخفيض الدينار الجزائري .
5. محاولة قياس أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات والواردات بعد وقبل فترة التخفيضات في الجزائر.

## V. أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال المكانة التي يلعبها سعر صرف لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية. وعلى موقف ميزان المدفوعات ومن ثم تأثيره على التوازن الداخلي. كما أن سعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، حيث أن الجزائر لجأت إلى سياسة تعديل سعر الصرف للوصول إلى التوازن الخارجي من خلال تخفيض قيمة الدينار الجزائري في الفترة التي تتبع الإصلاح الاقتصادي والخروج من أزمة المديونية التي وقعت للجزائر في بداية التسعينات، وتكمن أهميته سعر الصرف في أن ركيزة الاقتصاد الجزائري تتجسد في القوة التي تحملها العملة حيث أن انعكاساتها سوف يؤثر مباشرة على الاقتصاد الوطني .



## VI. أهداف البحث:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تقديم إطار نظري حول سعر صرف العملة وأهم نظريات المحددة له ومضمون سياسة تخفيض قيمة العملة .
2. تسليط الضوء على العلاقة النظرية بين تخفيض العملة والميزان التجاري .
3. معرفة الأسباب الحقيقية وراء تخفيض الدينار الجزائري وتتبع أثر ذلك على الميزان التجاري .

## VII. المنهج والأدوات المستخدمة في البحث :

للإجابة على اشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات، اعتمدنا على جملة من المناهج التي تتوافق وطبيعة البحث فقد تضمن البحث مجموعة من المناهج وهي :

- ✓ **المنهج الوصفي التحليلي:** الذي يسمح بوصف الأنظمة والنظريات المحددة لأسعار الصرف ومضمون سياسة تخفيض قيمة العملة كما تم استخدامه في تحليل سعر الصرف.
- ✓ **المنهج التاريخي:** والذي يسرد أهم تطورات أنظمة الصرف وسياستها.
- ✓ **منهج دراسة حالة:** وذلك بإسقاط الجانب النظري على حالة الجزائر لمعرفة تأثير تخفيض قيمة الدينار على الميزان التجاري ، وحددت الدراسة في اطار زمني خلال الفترة (1990-2012) وهذا مع بداية سياسة تخفيض قيمة العملة في ظل برنامج إعادة الهيكلة للإقتصاد هذا من جانب ومن جانب آخر من أجل معرفة تأثير هذا التخفيض بعد نهاية فترة التخفيضات.
- ✓ **المنهج القياس الكمي:** والذي يقوم بتحليل العلاقة بين تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري في الجزائر وذلك باستخدام برنامج احصائي Eviews4. بإعتماد في التحليل كل من معامل الارتباط  $R^2$  ومعامل فيشر F لدراسة القوة التفسيرية للنموذج ودراسة معنوية النموذج .

## VIII. موقع البحث من الدراسات السابقة

1. صحراوي سعيد :محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج

### النقدي في الجزائر.

تهدف الدراسة إلى توضيح مضمون النظريات المفسرة لسعر الصرف وإلى توضيح ما إن كان سعر صرف الدينار الجزائري يتحدد على أساس المستويات المحلية والأجنبية للأسعار والمترجم ذلك في وجود أو عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف الاسمي ومؤشر أسعار الاستهلاك .

واستخدمت المنهج الوصفي للإلمام بكل المفاهيم الخاصة بسعر الصرف وأنظمتها والمنهج التحليل والاستنباطي لتوضيح أهم النظريات ، وكذلك استخدام الأساليب الإحصائية والقياسية المناسبة من أجل إختبار فرضيات.

وتوصلت إلى إن النماذج النقدية ترى سعر الصرف على أنه ظاهرة نقدية، إذا يتحدد بمجموعة من المتغيرات النقدية وهي العرض النقدي النسبي ، سعر الفائدة النسبي ، معدل التضخم النسبي ، فإن المتغير الحقيقي يتمثل

في الدخل النسبي، غير أن أثر هذا الأخير يتدفق من خلال قنوات نقدية وتوصلت أيضا لا توجد علاقة طويلة المدى بين سعر صرف الدينار الجزائري ومؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر .

## 2. هجيرة عبد الجليل: أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر-

تهدف الدراسة محاولة دراسة سلوك سعر الصرف على توازن ميزان التجاري وكذلك معرفة مدى تأثير الميزان التجاري الجزائري بتغيرات سعر الصرف.

واستخدمت مجموعة من الأدوات التحليلية المالية التي تساعدنا في تحديد الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فتمت معالجته بواسطة الأدوات التحليلية الإحصائية كالسلاسل الزمنية، كما اتبعت أساليب كمية حديثة في قياس العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة .

وقد خلصت الدراسة على أنه توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الأورو والدولار ورصيد الميزان التجاري وإلى أنه لا توجد علاقة سببية بين سعري صرف الأورو والدولار ورصيد الميزان التجاري الجزائري .

## 3. مراد عبد القادر: دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار

### الأمريكي خلال الفترة 1974- 2003 .

تهدف الدراسة إلى محاولة تشخيص العرض النقدي في الجزائر وتطوره والعوامل المؤثرة فيه ومحاولة بحث وتقدير أهم المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي .

واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي وذلك لبحث مفاهيم سعر الصرف ووظائفه ونظريات واستخدامت المنهج التاريخي في سرد تطور الاقتصاد الجزائري واستخدمت أيضا المنهج القياسي في دراسة الحالة لقياس أثر أهم المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي .

وقد توصلت إلى أن نظام الصرف المتبع في الجزائر أدى إلى خلق سوق موازية للصرف وأن التدهور المفاجئ لسعر البترول أدى دخول الاقتصاد الوطني في أزمة حادة أدت إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع تكاليف الصرف وتوصلت أيضا أن أية عملة تتعرض إلى تقلبات ومخاطر كثيرة يؤثر ذلك على الأوضاع التوازنية المختلفة.

## 4. حنان لعراف : سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر-

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف والتوازن الخارجي خاصة على الحساب الجاري، وإلقاء الضوء على الآثار المختلفة لسياسة سعر الصرف خاصة تلك الناتجة عن تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة في بلد يسير في طريق النمو ومنفتح على العالم الخارجي كالجزائر .

واستخدمت المنهج الاستقرائي من خلال استقراء لمجموع الدراسات المتعلقة بالموضوع .واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على جملة من الإحصائيات وبيانات واستخدمت المنهج الإحصائي من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى.

و قد توصلت إلى أن سياسة سعر الصرف لم يكن الغرض القضاء على اختلال التوازن الخارجي وإنما لتهيئة اقتصادها للدخول الى الإقتصاد العالمي ومواكبة تطوراته ، خاصة مع الإتجاه نحو تطبيق أسعار صرف مرنة و كانت الجزائر واحدة من هذه الدول بقيامها بالتغيير التدريجي لسياسة الصرف .

**أهم ما يميز الدراسة :**

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة حيث تناولنا تحليل أحد أدوات سياسة سعر الصرف بشكل خاص ومعظم الدراسات السابقة لم يكن محور اهتمامها الكبير تخفيض قيمة العملة بل تناولت سعر الصرف بمفهومه الشمولي، وتمحور موضوعها على دراسة أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري دراسة نظرية ودراسة تطبيقية وقياسية إضافة إلى ذلك تميزت بطول فترتها الزمنية والتي امتدت من (1990-2012) حيث قمنا بدراسة الجانب النظري والتطور التاريخي للاقتصاد الجزائري من 1986 أي بعد أزمة البترول إلى غاية 2012

**IX. خطة وهيكل البحث :**

للإجابة عن إشكالية البحث واختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة، ارتأينا أن نقسم البحث إلى مقدمة وفصلين نظريين، فصل تطبيقي وخاتمة .

**الفصل الأول:** جاء بعنوان سعر الصرف ( سياسته، أنظمته، نظرياته) وقد قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول عموميات حول سعر الصرف، تضمن المطلب الأول مفهوم سعر الصرف وخصائصه وأهميته أما المطلب الثاني تمحور حول أشكال سعر الصرف ووظائفه أما المطلب الثالث جاء بعنوان العوامل المؤثرة في سعر الصرف من خلال تقسيمها إلى عوامل اقتصادية وعوامل فنية وفي المطلب الرابع تضمن تحديد سعر الصرف أما في المبحث الثاني فقد خصص لدراسة ماهية سوق الصرف الأجنبي وسياسة سعر الصرف في المطلب الأول تم دراسة ماهية سوق الصرف الأجنبي أما في المطلب الثاني تم دراسة المعاملات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي وفي المطلب الثالث فقد تم التطرق وظائف سوق الصرف الأجنبي أما المطلب الرابع فقد تمحور حول دراسة سياسة سعر الصرف، وفي المبحث الثالث فقد تم عنونته بأنظمة الصرف والنظريات المحددة لسعر الصرف وقد تضمن المطلب الأول أنظمة الصرف وقد قسم إلى أربعة أنظمة، نظام الصرف الثابت ونظام الصرف الحر (المرن) ونظام الرقابة على الصرف وفي المطلب الثاني قمنا بتفصيل شرح لأهم نظريتين المفسرتين لسعر الصرف نظرية تعادل القدرات الشرائية ونظرية تعادل معدلات الفائدة، وخصص المطلب الثالث للنظريات الأخرى المفسرة لسعر الصرف .

**الفصل الثاني:** جاء بعنوان الاطار النظري لأثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري وقد قسم إلى ثلاثة مباحث. المبحث الأول تضمن المطلب الأول مدخل عام حول ميزان المدفوعات بإعتبار الميزان التجاري هو جزء من ميزان المدفوعات وذلك من خلال تعريفه وكيفية القيد فيه والعوامل المؤثرة فيه أما المطلب الثاني تضمن الميزان التجاري تعريفه وأقسامه وحالات العجز والفائض فيه وفي المطلب الثالث قمنا بدراسة علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري وميزان المدفوعات أما المبحث الثاني فقد خصص لمضمون سياسة تخفيض العملة فقد تضمن المطلب الأول دراسة مفهوم تخفيض في قيمة العملة وأسبابها أما في المطلب الثاني تم دراسة أهمية

وأهداف سياسة تخفيض في قيمة العملة وفي المطلب الثالث فقد تناولنا شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة وقد جاء عنوان المبحث الثالث النظريات المفسرة لسياسة تخفيض قيمة العملة والآثار المترتبة عن ذلك فقد تضمن المطلب الأول النظريات المفسرة لسعر الصرف من خلال نظرية أسلوب المرونات ونظرية الاستيعاب أما المطلب الثاني تم دراسة أثر تخفيض على الميزان التجاري وقد تطرقنا في المطلب الثالث أثر تخفيض في قيمة العملة على بعض المتغيرات الاقتصادية .

**الفصل الثالث:** جاء بعنوان تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري الجزائري فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تطرقنا تطور أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري وسياساتها فقد خصص المطلب الأول لتطور أنظمة تسعير الدينار من سنة 1986 إلى غاية 2012 أما المطلب الثاني تم دراسة سياسة سعر الصرف بعد 1990 وفي المطلب الثالث تم دراسة البعد الاقتصادي لتحرير الدينار الجزائري والأهداف الاقتصادية أما المبحث الثاني فقد تم دراسة سياسة تخفيض قيمة الدينار في الجزائر (الأسباب والمراحل) فقد تضمن المطلب الأول أسباب ودوعي تخفيض قيمة الدينار أما المطلب الثاني مراحل تخفيض قيمة الدينار وقد خصص المطلب الثالث بدراسة أهداف تخفيض الدينار الجزائري . وقد تمحور المبحث الثالث بدراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري فقد تطرقنا في المطلب الأول بتحليل تطور ميزان التجاري الجزائري من سنة 1994 إلى غاية 2012 من خلال دراسة التوزيع السلعي لصادرات وواردات الجزائر وتبيان أهم عملاء والموردين والوقوف على مشاكل التصدير في الجزائر أما في المطلب الثاني فقد تم دراسة أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري الجزائري دراسة تحليلية وقياسية.

**تمهيد:**

تعتبر آلية سعر الصرف العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية، وهذا راجع إلى الأهمية التي تكتسبها في تسوية كافة المعاملات التي تجرى عبر موازين المدفوعات .

ويعتبر سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها الاقتصاديات العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية . حيث أنه يسهل عملية تبادل العملات التي تتم وفق معدل للتبادل بتحديد إما وفق العرض والطلب وإما بتدخل السلطات النقدية ويتحكم في تحديده متغيرات اقتصادية قد تجعله يرتفع أو ينخفض حسب الحالة .

إن أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر تبرز في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية ، ولقد اختلفت الآراء والنظريات في تفسيره وتحديد مؤشرات على المدى الطويل والقصير .

لذلك سنقوم في هذا الفصل بتقديم الإطار المفاهيمي لسعر الصرف أي تعريفه و أهميته ، أنواعه وأنظمته والنظريات المفسر له . وأهم العوامل المؤثرة وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث

**المبحث الأول:**عموميات حول سعر الصرف.

**المبحث الثاني:**ماهية سوق الصرف الأجنبي وسياسة الصرف .

**المبحث الثالث:**أنظمة الصرف والنظريات المفسر له .

## المبحث الأول : عموميات حول سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف أحد المقومات التي تقوم عليها التجارة الخارجية لتسوية المدفوعات الدولية حيث تظهر هنا ضرورة استعمال العملات الأجنبية عند قيام علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدول مع دول تعمل خارجها ، إذا تحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلع المستوردة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد كذلك الأفراد الذين ينتقلون إلى بلد آخر فهم في هذه الحالة بحاجة لنقد الأجنبي فيجدون أنفسهم أمام عمليات الصرف .

**المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف، خصائصه وأهميته .**

سنتناول دراسة سعر الصرف من خلال التطرق إلى تعريفه وتبيان خصائصه وأهميته.

الفرع الأول : مفهوم سعر الصرف

تختلف تعاريف سعر الصرف غير أنها جد متقاربة و لذلك نذكر أهمها في النقاط التالية :

1. سعر الصرف هو وسعر عملة بعملة أخرى ، أو هو نسبة مبادلة عملتين ، فإحدى العملتين سلعة والعملية الأخرى تعتبر ثمنها لها . فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى<sup>1</sup> .
  2. فهو عبارة عن قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية ، ويتم تحديده في سوق الصرف الأجنبي<sup>2</sup>
  3. هو عدد من وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية<sup>3</sup> .
  4. ويقصد به نسبة التبادل بين وحدة النقدية الأجنبية ووحدة النقد الوطنية وبمعنى أدق سعر الصرف هو سعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى<sup>4</sup> .
- من خلال ما سبق يمكن القول أن سعر الصرف هو عبارة عن وسيلة لربط بين الاقتصاديات من أجل إجراء مختلف العمليات فهو سعر عملة بدلالة عملة أخرى . ويعتبر أيضا أداة لتسوية كافة المعاملات الخارجية ومتضمنة أساسا في التجارة الدولية حيث تستخدمه الدول في سياسة الاقتصادية لتحقيق الأهداف مختلفة فمثلا يتم التعبير عن سعر صرف الدينار الجزائري إزاء الدولار بسعر 73 دينار = 1 دولار أي أن الدولار يتم تحويله 73 دينار جزائري فهو يمثل أيضا عدد الوحدات التي تدفع للحصول على وحدة وطنية قيمتها القول أن سعر الصرف للدينار الجزائري هو 1 دينار جزائري = 0.0137 دولار .

<sup>1</sup> مجدى محمود شهاب ، الإقتصاد الدولي المعاصر ، دار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، 2007، ص 244.

<sup>2</sup> توماس جيمس ، وآخرون ، ترجمة : السيد أحمد عبد الخالق ، أحمد بديع بليح ، النقود والبنوك والاقتصاد ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، 2002، ص 247 .

<sup>3</sup> موسى سعيد مطر ، وآخرون ، التمويل الدولي ، دار الصفاء للنشر وتوزيع ، عمان الأردن ، 2008، ص 44.

<sup>4</sup> محمد كمال الحمزاوي ، سوق الصرف الأجنبي ، منشأة المعارف لنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2004 ، ص 17.

الفرع الثاني: خصائص سعر الصرف<sup>1</sup>

هناك ثلاثة خصائص لسعر الصرف ندرجها كما يلي:

**أولاً. المقاصة:** المقاصة هي استعمال الحقوق في تسديد الديون أي أنها تركز على تسوية الحقوق والديون معا الناتجة عن عمليات التجارة المنظورة .

المقاصة في عملية الصرف تتمثل في تجنب استخدام الصرف الأجنبي بين الدولتين المتعاقدين ، وتتم تسوية المبادلات التجارية بينهما باستخدام الحقوق لتسديد الديون ويحدد سعر الصرف بين دولتين قبل فتح حساب المقاصة لأنه غالبا ما تكون المقاصة غير كاملة أي عدم تساوي ديون الدولة وحقوقها قبل الدولة الأخرى ويتم تسوية الفرق وفق للقواعد التي يتفق عليها الطرفان .

**ثانيا. المضاربة:** المضاربة تكون من أجل تحقيق الربح ، ويتم ذلك عن طريق الاستفادة من الفروق السعرية في سعر صرف عملة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد عن طريق شراء العملة في السوق ذات السعر المنخفض وإعادة بيعها في السوق ذات السعر المرتفع. وتسمى هذه العملية بعملية التحكيم بين العملات

وقد ظهرت عمليات التحكيم لسهولة وسرعة وسائل الاتصال بين المراكز التجارية في مختلف بقاع العالم **ثالثا. التغطية:** التغطية تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة وذلك لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات في سعر الصرف، وهي عملية التأمين ضد ما يتوقعه المتعامل من انخفاض في قيمة العملات الأجنبية عن القيام صرف آجلة .

الفرع الثالث: أهمية سعر الصرف<sup>2</sup>

يشترك سعر الصرف أهميته من كونه أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي الاقتصاديات العالم، فهو يمثل حلقة تربط بين الاسعار البيع و التكلفة بين الشركاء التجاريين على المستوى الدولي ،فيواسطته تتم ترجمة الأسعار فيما بين الدول " وفي الوقت نفسه يلعب دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسية وبالتالي في وضع ميزان المدفوعات وفي معدلات التضخم والنمو الحقيقي " .

إن أهمية هذا السعر لا تكمن فقط في أسواق السلع بل في أسواق رأس المال وعوامل الإنتاج وما يرتبط بذلك من آثار ارتدادية أو انعكاسية على جل المتغيرات الاقتصادية، ولذلك يمكن اعتباره من أهم الأسعار وأخطرها في الوقت ذاته، فهو أهم الأسعار كونه إذا استخدم كأداة للسياسة الاقتصادية بشكل مرضي وفعال يمكن من تحسين القدرة التنافسية للدول وما يترتب عن ذلك من تحقق نتائج توسعية في مجال الإنتاج، العمالة والنمو بشكل عام ،ومن أخطر الأسعار كونه إذا استخدم بشكل سيئ و غير مرضي يؤدي إلى ازدياد تدهور القدرة التنافسية للدولة وما يرتبط بذلك من انعكاسات انكماشية على الاقتصاد في كامل جوانبه .

<sup>1</sup> لحسن جديدين، تسيير خطر سعر الصرف مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة ابو بكر بالقاب، جامعة تلمسان، 2004، ص3.

<sup>2</sup> الزهرة بن بريكة ، دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف - دراسة حالة الجزائر- (1993-2006) ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي ،معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم تسيير ،جامعة بسكرة، 2007 ، ص3.

المطلب الثاني : أشكال سعر الصرف ووظائفه

لسعر الصرف عدة أشكال ووظائف مختلفة سوف نتطرق إليها في هذا المطلب وهي كما يلي:

الفرع الأول: أشكال سعر الصرف

لسعر الصرف أشكال متعددة ومن بينها

❖ **سعر الصرف الاسمي<sup>1</sup>** : يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات من عملة محلية ،ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية والمقصود من هذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي أي سعر العملة الجاري و الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين .

عندما نستعمل التعريف الأول فإننا نعبر عن سعر العملة الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية ونرمز ب E فمثلا في حالة الدولار والدينار الجزائري يرمز لعدد وحدات الدولار مقابل DA / \$ ( دولارات للدينار الواحد ) ويشمل تحويل الدولارات للدينار بالتقسيم على E والعكس بضرب E حيث هو E/1 ،

يتغير سعر الصرف الاسمي يوميا ،وهذا التغيرات تسمى تدهورا أو تحسین وتحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية أما تدهور فهو انخفاض سعر العملة المحلية ،باستعمال التعريف الأول فإن التحسن يعني انخفاض سعر الصرف والتدهور يعني ارتفاع سعر الصرف الاسمي (E) ،يمكن لسعر الصرف أن يأخذ منحى إتجاهيا لمستواه الحالي في الأجل الطويل وكذلك يمكن أن يتذبذب بشدة تبعا للظروف الاقتصادية السائدة

❖ **سعر الصرف الحقيقي<sup>2</sup>** : يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم،فمثلا ارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى أي تغير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخلهم الاسمية بنسبة عالية بنسبة عالية مثلا: الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية

$$TCR = Tcn / Pdz \quad | \quad 1s / Pus = tcn - Pus / Pdz$$

حيث أن :

TCR: سعر الصرف الحقيقي

Tcn: سعر الصرف الاسمي

Pus: مؤشر الأسعار بأمریکا .

Pdz: مؤشر الأسعار بالجزائر .

<sup>1</sup> مصطفى بن شلاط، أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر ، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص التحليل الاقتصادي معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي بشار ، دفعة 2005/2006 ، ص3.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية ) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003، ص103.



تعطينا  $I\$|Pus$  القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا، أما  $Tcn/Pdz$  فتعطينا القوة الشرائية للدولار في الجزائر، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر، وكلما ارتفع سعر الصرف كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر<sup>1</sup>.

❖ **سعر الصرف الفعلي<sup>2</sup>**: يعرف سعر الصرف الفعلي على عدد الوحدات من العملة المحلية فعليا أو مقبولة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة قد تكون هذه المعاملة الرسوم الجمركية والإعانات المالية..... الخ.

كما يمكن تعريفه على أنه المتوسط الهندسي المرجح لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية ما بين الدول المتعاملة تجاريا.

وهو أيضا المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية. وهو يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى<sup>3</sup>. كما يمكن تعريف سعر الصرف الفعلي على أنه عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية، رسوم، إعانات مالية... الخ.

وبالتالي فإن سعر الصرف الفعلي يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية<sup>4</sup>. ونستطيع كتابة سعر الصرف الفعلي كما يلي:

$$TCE = 100. \frac{\sum q_i TCN_i = 0}{\sum q_i TCN_i = t}$$

حيث أن:

**TCN**: سعر الصرف الاسمي.

**q<sub>i</sub>**: تعبر عن قوة النشاط الاقتصادي لكل دولة مأخوذة في عينة الدراسة.

ويتدخل عاملان مهمان في تحديد سعر الصرف الفعلي هما:

✓ عدد العملات الأجنبية الممثلة لسلة العملات عادة ما تستخدم 20 إلى 25 عملة رئيسية.

✓ الاوزان النسبية المعطاة لكل عملة أجنبية على أساس أهمية العملات الأجنبية للأطراف

المتبادلة .

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص 104.

<sup>2</sup> نور الهدى معروف ، دور سعر الصرف في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية ونفود ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، دفعة 2011/2012 ، ص 5.

<sup>3</sup> الزهرة بن بريكة ، مرجع سابق ، ص 3.

<sup>4</sup> محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 76 .

❖ **سعر الصرف التوازني<sup>1</sup>** : هو تعريف لسعر الصرف متناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وبالتالي هو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة إذن يقصد بسعر الصرف المتوازن ذلك السعر الذي تحدده قوة العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة و الكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية وبذلك نجد أن سعر الصرف التوازني مثل سعر التوازني لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة حالة المنافسة الكاملة و يكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات .

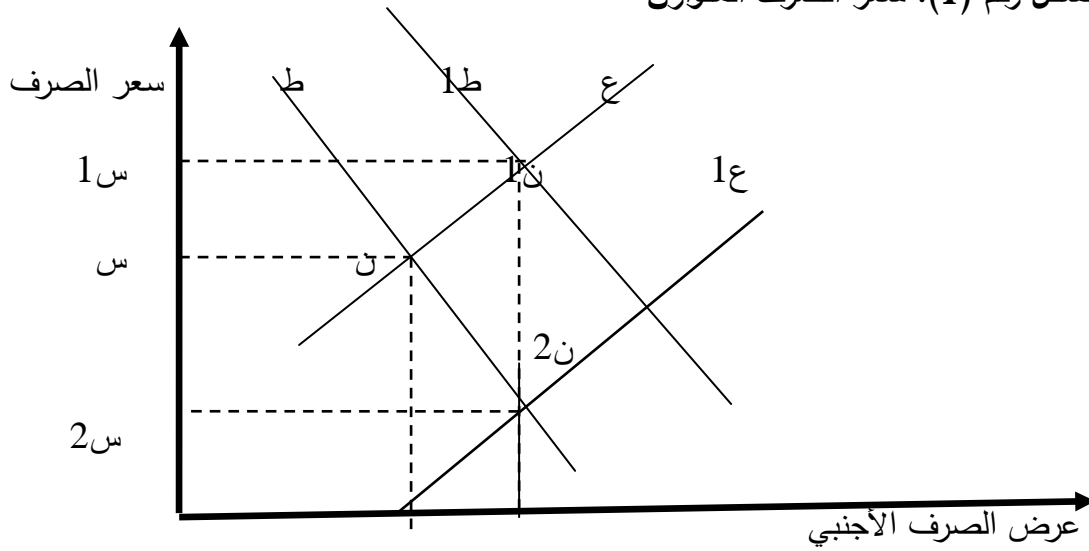
ويتوقف سعر الصرف المتوازن على بعض المتغيرات النقدية منها :

- ✓ معدل نمو الدخل الوطني .
- ✓ معدل التغير النسبي في المعروض النقدي .
- ✓ معدل التغير في سعر الفائدة .
- ✓ اتجاه الطلب على النقود .

لكن في الواقع ما هو إلا مجرد فكرة نظرية لا وجود لها في الواقع العملي، ذلك نظرا للديناميكية السريعة للاقتصاد الدولي والتي تؤدي إلى ندرة حدوث تساوي العرض والطلب، إلا أنه يرى البعض أنه يمكن تقدير السعر المتوازن فقط من خلال مقارنة أسعار العملة للوصول إلى تقدير غير دقيق للسعر المتوازن، وعلى أية حال فإن سعر الصرف المتوازن سريع التغيير بين لحظة وأخرى حتى إذا لم تتغير العوامل المؤثرة في الطلب والعرض على النقود، وفي حالة حدوث تغيرات حقيقية في مكونات الانتاج المحلي أو المستورد من الخارج، وهو ما يعني حدوث تغيرات في جانب الطلب المحلي على الواردات الأجنبية ويمكن التعبير عن سعر الصرف المتوازن بالشكل الآتي:

<sup>1</sup>صالح أويابة ، أثر التغيرات في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر - ( 2009/1990 ) ،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية ،معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير ، المركز الجامعي غرداية ،دفعة 2010/2011، ص 19.

الشكل رقم (1): سعر الصرف المتوازن



المصدر: عبد العظيم حمدي ، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهراء الشرق مصر 1998 ص39.

حيث تمثل النقطة ن نقطة التوازن التي يتساوى عندها العرض مع الطلب على العملة، وبذلك يكون سعر الصرف التوازني = س.

أما في حالة زيادة الطلب على العملة مع ثبات المعروض منها، يرتفع سعر الصرف التوازني ويصبح س1 بينما نجد أنه في حالة زيادة المعروض من العملة مع ثبات الطلب يتجه السعر إلى الانخفاض إلى س2.

يلاحظ أن سعر الصرف التوازني يتوقف حدوثه على بعض المتغيرات الأخرى أهمها:

- معدل نمو الدخل القومي - معدل التغيير النسبي في المعروض النقدي، معدل التغيير في سعر الفائدة اتجاه الطلب على النقود<sup>1</sup>

ويرى كينز أن سعر الصرف المتوازن يمكن اعتباره بديلا تقديري للتعريفية الجمركية، ذلك أن التعريفية الجمركية تعتبر أسلوب وقائي يستخدم في موازنة الطلب المحلي على الواردات الأجنبية مع الطلب الأجنبي على الصادرات المحلية.

### فرع الثاني: وظائف سعر الصرف<sup>2</sup>

يقوم سعر الصرف بوظائف عدة سنوجزها كالتالي :

- **وظيفة قياسية :** حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (السلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية. وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

<sup>1</sup> حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص40 .

<sup>2</sup> عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي ، للنشر ، عمان ، أردن، 1999 ، ص ص 149 . 150.

- **وظيفة تطويرية:** أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات . ومن جانب آخر، يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو إستعاضة عنها بالاستيراد التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر الصرف ملائم لتشجيع استيرادات معينة . وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان .
- **وظيفة توزيعية:** أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي ، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين مختلف دول العالم .

### المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في أسعار الصرف

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في سعر العملة إلى عوامل فنية وعوامل اقتصادية

#### الفرع الأول : العوامل الفنية<sup>1</sup>

من العوامل الفنية التي تؤثر على سعر العملة نذكر:

1. ظروف السوق: أن المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الاقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار العملات كما أن تجاوب السوق لمعلومة معينة يختلف عن تجارب سوق العملات لمعلومة أخرى فالمعلومات السيئة تؤثر في السوق بشكل أسرع من المعلومات الجيدة .
- كما أن تجاوب المتعاملين في السوق مع نفس المعلومة قد لا يكون متناغما أو متناسقا فكل متعامل يحلل المعلومة من زاوية معينة ويتجاوب معها بطريقة تختلف عن متعامل آخر .
2. خبرة المتعاملين وأوضاعهم: إن أسعار العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة والمعروضة من هذه العملات وتعكس خبرة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية اتجاه حركة الأسعار كما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على اتجاه أسعار العملة
3. الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة: إن سعر صرف العملة يتحدد نتيجة لقوى السوق أي قوى العرض والطلب وبالتالي فإن الكميات المتعامل بها سواء كانت معروضة أو مطلوبة تؤثر على أسعار صرف العملات .
4. مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنوع في العمليات: كلما زادت الكميات المطلوبة من عملة معينة يزيد سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة . وكلما كانت حاجة المتعاملين من عملة معينة أكبر فإن سعرها يميل إلى ارتفاع حتى لو كانت الكميات المعروضة تساوي الكميات المطلوبة ويعتمد ذلك على الأسلوب التفاوض من الجهة العارضة للأسعار .

<sup>1</sup> موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سابق ، ص 48 .

5. التغيرات في الأسعار المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات: إن ارتفاع المردود الذي يجنيه المستثمرين في السوق النقدي من عملة معينة يؤدي إلى زيادة أسعار صرف هذه العملات نتيجة زيادة الطلب عليها كما أن ارتفاع الأسهم يؤدي إلى زيادة الأرباح الرأسمالية لهذه الأسهم وبالتالي زيادة الطلب على العملات لشراء هذه الأسهم ويؤدي إلى ارتفاع أسعار صرفها .

### الفرع الثاني : العوامل الاقتصادية<sup>1</sup>

هنالك العديد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في سعر صرف العملة النقدية. وتتركز أبرز هذه التغيرات كالتالي:

1. تغيرات الأسعار النسبية: يؤدي انخفاض الأسعار في دول ما إلى انخفاض الأسعار النسبية في دول أخرى. فإذا انخفض الأسعار في أحد البلدان ، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الصادرات ذلك البلد ومن ثم يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة البلد .
2. تغير الصادرات والواردات (الميزان التجاري): يتأثر سعر الصرف العملة النقدية بالصادرات والواردات. فإذا كانت صادرات دولة ما أكبر من وارداتها فإن يعني ذلك أن طلب عملة هذه الدولة من قبل دولة أخرى سيكون أكبر من طلب هذه الدولة على العملات نقدي أخرى ، والعكس يكون صحيحا. ونتيجة لذلك فإن قيمة عملة الدولة المصدرة والمستوردة تتأثر بالارتفاع والانخفاض من خلال حجم صادراتها قياسا ب وارداتها .
3. حركة رؤوس الأموال: تؤثر رؤوس الأموال في قيمة عملة دولة ما مقابل العملات الأخرى ، إذا ترتفع قيمة عملة الدولة المستوردة لرأس المال وتنخفض قيمة العملة بالنسبة للدولة المصدرة لرأس المال. وبناء على ذلك فإن تغيير حركة رؤوس الأموال يؤدي إلى تغيير صرف العملات النقدية.
4. أسعار الفائدة<sup>2</sup>: إن حركة رؤوس الأموال الدولية وانتقالها مابين الاقتصاد الدولي إنما تتحرك بحثا عن فائدة فالبلد الذي يرتفع فيه أسعار الفائدة الحقيقية عن بقية الدول ذلك الوضع سوق يشجع رؤوس الأموال على الانتقال إليه مما يعني زيادة عرض العملة الأجنبية في الدخل وبالتالي تدهور سعر صرفها .
5. ميزان المدفوعات<sup>3</sup>: يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف وذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي. ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز ، وبالمقابل انخفاض طلب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد ، وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات .

<sup>1</sup> سعود جايد مشكور العامري ، المالية الدولية ( نظرية وتطبيق ) ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص ص 149/148.

<sup>2</sup> صقر أحمد صقر ، نظرية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1983 ، ص 134.

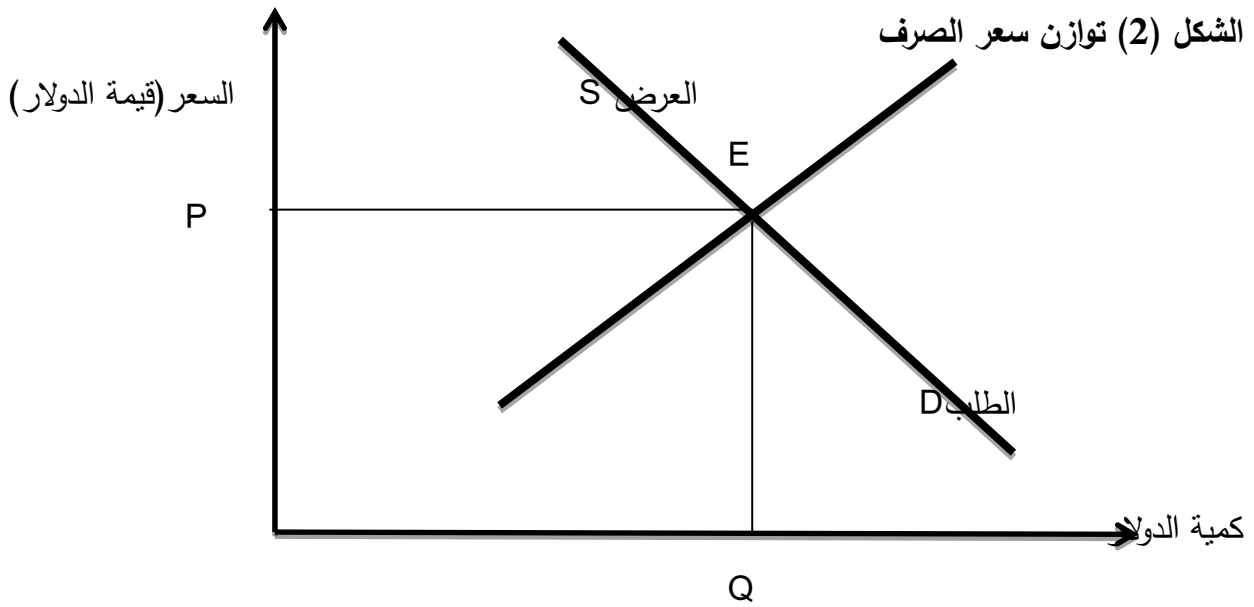
<sup>3</sup> رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، سلسلة علم المعرفة ، العدد 118 ، الكويت ، 1987 ، ص 07.

6. الموازنة العامة: تلعب الموازنة العامة لدولة دورا كبيرا في تأثير على سعر الصرف، فإذا ما إتبعته الدولة سياسة إنكماشية من خلال تقليل حجم الإنفاق العام الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وإنخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في معدلات التضخم مما يؤدي بنتيجة إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية .

#### المطلب الرابع : تحديد سعر الصرف

يتحدد سعر الصرف بإحدى الحالتين :

- تتدخل السلطة النقدية بتحديد القيمة الخارجية لعملها الوطنية (أي سعر صرفها ) وفقا لتعليمات محلية أو دولية .كأن يتدخل صندوق النقد الدولي مثلا .وقد استخدم هذا النمط من أسعار الصرف بصورة خاصة من قبل الإتحاد السوفياتي (السابق) والبلدان الاشتراكية المتحولة حينما كان سعر الصرف جزءا من الخطة الاقتصادية المركزية لكل من هذه البلدان.وكذلك فقد اعتمدته بعض البلدان النامية بإحدى أدوات السياسة الاقتصادية<sup>1</sup> .
- أو وفقا لسوق عن طريق آلية العرض والطلب فهما المحددان الأساسيان لسعر العملة فهناك علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية والكمية المطلوبة منها وعلاقة طردية بين قيمة هذه العملة والكمية المعروضة والشكل التالي يوضح آلية تحديد سعر صرف بين الدولار والدينار الجزائري .



المصدر: محمد العربي الساكر ،محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق ، دار الفجر للنشر والتوزيع ،القاهرة 2006 مصر، ص 108.

المنحنى D: يمثل جانب الطلب ويأتي من جانب البلد المستورد (ويندرج ضمن جانب المدين من ميزان المدفوعات).وفقا لقانون الطلب هناك علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية والكمية المطلوبة منها.

<sup>1</sup> عرفان تقي الحسيني ، مرجع سابق ، ص 160.

**المنحنى S:** يمثل جانب العرض ويأتي من جانب البلد المصدر (ويندرج ضمن الجانب الدائن من ميزان المدفوعات ) وطبقا لقانون العرض هناك علاقة طردية بين قيمة العملة الأجنبية والكمية المعروضة منها<sup>1</sup>. ويعتبر سعر الصرف المحدد في النقطة E أي تقاطع منحنى العرض والطلب عن سعر التوازن وهذا معناه أن كمية الطلب على الدولارات تساوي كمية عرضها.

<sup>1</sup> محمد العربي ساكر، مرجع سابق ، ص.109.

## المبحث الثاني: ماهية سوق الصرف الأجنبي وسياسة سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف واحد من أهم الأسعار في الاقتصاد وبالتالي فهو سعر حساس جدا، يستجيب بسرعة كبيرة لأي تغيرات المتوقعة في الاقتصاد ، ولذا فإن سعر الصرف يتغير يوميا بل وعلى مدار الساعة ، فيعرف السوق الذي يتم فيه التجارة بالعملات الدولية والذي يتم فيه تحديد سعر الصرف، بالسوق الصرف الأجنبي، وفي هذا السوق يقوم الأفراد والشركات والمؤسسات المالية ببيع وشراء العملات الأجنبية من أجل القيام بالمدفوعات الدولية .

## المطلب الأول: ماهية سوق الصرف الأجنبي

يعتبر سوق الصرف المكان الذي تجرى فيه تبادل العملات الدولية المختلفة بيعا وشراء، فهو ليس كغيرها من الأسواق المالية أو التجارية، إذ انه ليس محددًا بمكان معين يجمع البائع والمشتري، وإنما يتم التعامل في سوق الصرف بواسطة أجهزة الهاتف والتلكس والفاكس داخل غرف التعامل بالصرف الأجنبي فهو يلعب دورا أساسيا في مجمل العلاقات الاقتصادية خاصة المالية.

## الفرع الأول: تعريف سوق الصرف الأجنبي

سوق الصرف هو عبارة عن النقاء البائعين والمشتريين للعملات المختلفة ، بغض النظر عن الزمان والمكان حسب معلومات وآليات أنظمة معينة للإفادة من فروقات الأسعار أو بما يحقق احتياجات عمليات تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى<sup>1</sup>.

ويمكن تعريفه أيضا على أنه الوسيط الذي يقوم فيه الأفراد والمؤسسات الخاصة والعمامة والبنوك ببيع وشراء العملات الأجنبية، ويمثل سوق الصرف الأجنبي في أي بلد الوسط الذي تباع أو تشتري فيه العملة الوطنية بالعملات الأجنبية<sup>2</sup>.

في الواقع أن سوق الصرف الأجنبي تقترب أكثر من أي مثال آخر من نموذج الاقتصاديين للمنافسة الكاملة فهذه السوق هي أكثر الأسواق اتحادا في العالم . وتتوفر لها وسائل اتصال فورية بين المراكز الرئيسية، وتتعامل في سلع ( جنهات استرلينية، دولارات، ماركات وغيرها ) متطابقة ومتماثلة تماما وهي لا تهتم إلا قليلا بنفقات النقل لأن العمليات عادة ما تتم عن طريق أرصدة البنوك وليس عن طريق شحن النقود ويمكن القول أن سوق الصرف ليس له مكانا محددًا، أو مقتصر على بلد واحد فكل المتعاملين في بيع وشراء العملة الوطنية بالعملات الأجنبية سواء كانوا أفراد (مواطنين أو أجانب) أو مؤسسات عامة أو خاصة أو بنوك وطنية أو أجنبية يشكلون أجزاء من سوق الصرف<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي ، دار جدير للنشر والتوزيع، عمان الأردن ، 2006 ، ص 281.

<sup>2</sup> أمين زكي، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات ) ، اثناء للنشر والتوزيع، 2010، ص 259.

<sup>3</sup> زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ( نظرة عامة عن بعض القضايا ) ، دار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية مصر ، 1998، ص 86.



الفرع الثاني : خصائص سوق الصرف الأجنبي<sup>1</sup>

تتميز سوق العملات الأجنبية بالخصائص الآتية :

1. يعتبر سوق العملات الأجنبية أقدم وأكبر وأوسع سوق في العالم .
2. رغم الانتشار المتزايد للمشاركين في سوق العملات الأجنبية في كل أنحاء العالم ،إلى أن غالب الصفقات تتم في لندن ونيويورك وطوكيو وتصل حصة لندن في أسواق العملة الأجنبية 30% من كل الصفقات ،بينما تصل حصة كل من نيويورك وطوكيو إلى 16% و 10% على التوالي وتستحوذ الأسواق الثلاثة على نسبة 56% من صفقات العملات الأجنبية في العالم .
3. تركيز السوق، حيث يعادل ثلثي صفقات العملات اليومية يحدث ما بين سماسرة البنوك، وحوالي 16% من العملات تخص العملاء غير الماليين ،أما الجزء الباقي من المعاملات 20% فيشمل مؤسسات مالية على خلاف سماسرة البنوك والتي هي في الأغلب شركات أوراق مالية تعمل في أسواق القرض والأسهم العالمية التي دخلت سوق العملات الأجنبية كأجهزة للوساطة تقوم بالشراء على مرحلة واحدة لعملتها .
4. يتميز سوق العملات الأجنبية بالسيولة الشديدة .
5. تجرى الصفقات في سوق الصرف الأجنبي في كل ساعات النهار والليل وتشمل في أغلب الأحيان مؤسسات في مناطق اختصاص وطنية مختلفة .

الفرع الثالث: المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي

يتعدد المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي بتعدد عمليات البيع والشراء للعملات الأجنبية، وفي طبيعة هؤلاء المتعاملين نذكر:

- ❖ البنوك التجارية<sup>2</sup>: تقوم أسواق الصرف الدولي على أكتاف البنوك التجارية ، والجانب الأعظم من إجمالي العمليات التي تتم بواسطة هذه البنوك يكون على المستوى المحلي وهي السوق الداخلية للبنوك وغالب ما تتم هذه العمليات عن طريق الوسطاء حيث أن البنوك تعرض عن البوح بمركزها للمنافسين في ذات السوق .ويظل اسمها في طي الكتمان خلال قيام الوسيط بمهامه وتتدخل البنوك التجارية في السوق بغرض تنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص فأعوان الصرف العاملون في بنوك يجمعون أوامر الزبائن ويقومون بالمقاصات ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة ويتوفرون على أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المحلية والعالمية، ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم ، ومن هنا يتجلى بوضوح الدور المزدوج لهذه البنوك في سوق الصرف

<sup>1</sup> عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية -دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،المركز الجامعي بغيرادية،دفعه 2010-2011 ، ص ص 61-62.

<sup>2</sup> عبد الرزاق بن زاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثره عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص قياس اقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير ، جامعة الجزائر 3 ،دفعه 2010-2011 ، ص 9.

- ❖ البنوك المركزية<sup>1</sup>: يتمثل الدور أو التدخل الأساسي للبنوك المركزية بالنسبة لسوق الصرف سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تعديل وتقليص تقلبات أسعار صرف العملات بالاعتماد على بعض المعلومات كالتالي تتعلق بمعطيات الاقتصاد الكلي والسياسة العامة للدولة وذلك باستناد على آلية معدل الفائدة وعلى سعر الصرف .
- ❖ المضاربون<sup>2</sup>: يتميز المضاربون بالخبرة في ممارسة العمليات ذات الصلة بالعملة والبنوك ولهم معرفة وتجربة حول أحوال وظروف سوق الصرف ويمكن أن نميز بين نوعين من المضاربين
  - ✓ المضارب المرتبط بالزبون : يتمثل دور المضارب هنا في تقديم المعلومات المتعلقة بتقلبات أسعار الصرف لصالح زبائنه من مؤسسات أو أفراد في اطار اتجاهات الأسعار يقوم هؤلاء باتخاذ القرارات المناسبة وذلك عن طريق قيامه ببيع أو بشراء عملات معينة .
  - ✓ المضارب المرتبط بالسوق : تتمثل مهمة هذه الفئة من المضاربين في مراقبة ومتابعة العمليات والتقارير حول العمليات التي قام بها المضاربون المرتبطون بالزبون وذلك من أجل محاولة تقدير اتجاهات تحركات أحوال السوق .
- ❖ السماسرة<sup>3</sup>: يقوم هؤلاء بدور الوساطة والتفاوض بين البائعين والمشتريين في عمليات النقد الأجنبي ويعتمد السماسرة على ممارستهم وخبرتهم في ظروف السوق وحجم المخاطر التي قد تنجم على عمليات الصرف ومع تطور العمل المصرفي ظهر ما يعرف بالسماسرة الإلكترونية، وهم عبارة شبكات إلكترونية خاصة تعمل في الأسواق الصرف الدولية، عارضة أسعار العملات الدولية ومقدمة للخدمات الإرشادية مقابل رسوم أو عمولات مختلفة مثل وكالة رويتر 1998 Reuter و شبكة E-B-S 1993 وتضم 144 مؤسسة مالية وتشكل بيوت السمسرة نشاطات هامة للغاية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ففي لندن ونيويورك ينفذ جزء كبير من المعاملات بواسطة السماسرة المستقلين الذين يعملون لحساب البنوك ، وتتم مكافأتهم من قبل لجنة السماسرة.
- ❖ العملاء الخواص<sup>4</sup>: يتشكل العملاء الخواص من ثلاث فئات رئيسية وهي :
  - ✓ المؤسسات المالية والبنوك الصغيرة .
  - ✓ المؤسسات الصناعية والتجارية .
  - ✓ المستثمرين الدوليين .

<sup>1</sup> السعيد عنابي ، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها - حالة مؤسسة الملح بسكرة - ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير المؤسسات ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة حاج لخضر ، دفعة 2005-2006 ، ص 7.

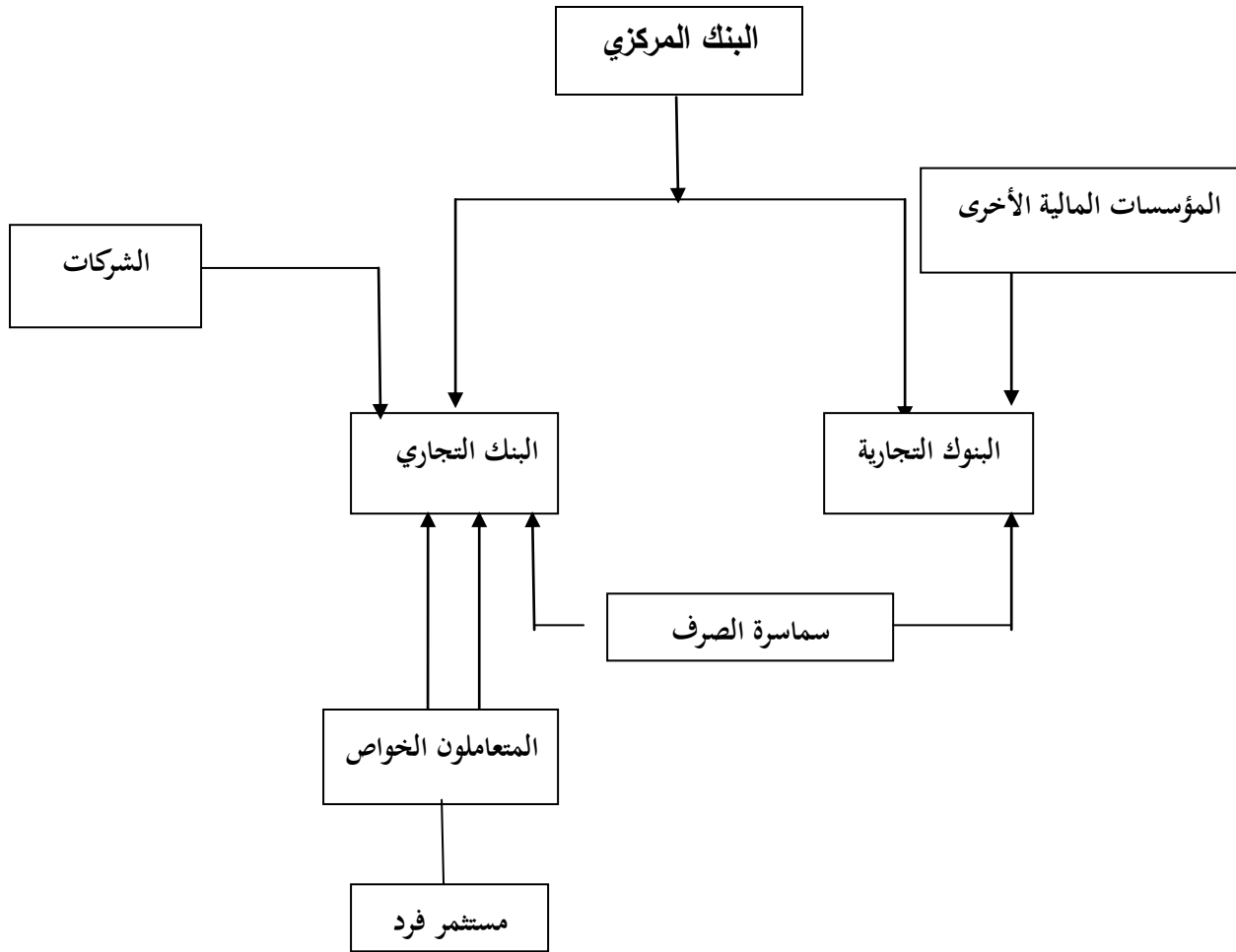
<sup>2</sup>Maurise Debeauvais . Yvon Sinnah . **la gestion global du risque de chage** . eduteur economica .paris 1991.p90.

<sup>3</sup> سعود جايد مشكور العامري ، مرجع سابق ، ص 112.

<sup>4</sup> محمد علة ،الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص التحليل الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ، دفعة 2002-2003 ، ص 74.

في غالب الأحيان، فإن العملاء لا يتدخلون مباشرة في سوق الصرف، إنما يقتصر الأمر فقط على الذين حققوا حجماً مهماً من العمليات والذين لديهم متعاملين خاصين بهم يمكنهم أن يحملوا صفة العملاء الصيارفة ومن ثم يحقق لهم الدخول إلى قاعات السوق، أما الذين لا يتوفر لديهم الحجم المهم من العمليات فتتم عملياتهم وتمويلاتهم من خلال الهياكل التقليدية للبنوك التجارية، بعد دراسة الصفقات والتأكد من التكاليف.

الشكل رقم (3): أهم المشاركين في سوق العملة



المصدر: بسام حجاز، نظام النقدي العالمي وسعر الصرف، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009، ص 97.

#### الفرع الرابع: ركائز سوق الصرف الأجنبي<sup>1</sup>

هناك مجموعة من الركائز تعتمد عليها أسواق الصرف من أجل تحسين أدائها وتحقيق مصالح مختلفة الأطراف المتعاملين فيه أساساً تتمثل في:

1. التحويلات البنكية: عمليات الشراء أو البيع للعملاء الصعبة في شكل مدفوعات بنكية بين مختلف

الحسابات المفتوحة بمختلف العملات، هذه التحويلات تتطلب بالطبع تبادل العملات بعضها ببعض

حركات العملات الصعبة بين هذه الحسابات يتم إثباتها بتسجيل محاسبي بسيط بين حسابات البنوك

<sup>1</sup> طارق شوقي، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة الجزائر دفعة 2008-2009، ص 15/14.

المتدخلة ، ولهذا نجد أن كل البنوك لديها بنوك ممثلة لها في الخارج ولها حسابات فيها السرعة في التنفيذ هي الميزة الأساسية لعمليات التحويلات البنكية ، فأوامر الدفع أو التسديد حاليا هي أكثر فأكثر يتم إرسالها باستعمال نظام SWIFT

Society For Word Wide International Financial Telecommuncation

عوض التقنية السابقة وهي التلكس ، هذا النظام تم انشاؤه منذ 1971 يهدف إلى إرسال مختلف الرسائل المتعلقة بالبنوك المشتركة فيه ، هو ليس نظام دفع بل هو تقنية تستعمل لإرسال أوامر الدفع أو التسديد ، كما أن هذا النظام يتميز بأكثر سرعة وأكثر أمان وتكلفة أقل ، فيوجد كلمة سر خاصة بكل بنك وكاشف للأخطاء تزيد درجة الأمان التي ينطوي عليها هذا النظام عند ارسال مختلف الأوامر فإذا كان خط المرسل إليه مشغول فالرسالة المرسلة يتم تخزينها وبمجرد فتح الخط يتم استلامها .

2. السيولة المطلوبة: وهي تلك المبالغ التي تستعمل لمعالجة الفروقات التي تحدث بين الكتل النقدية التي يتم تبادلها أثناء التحويلات البنكية ، فأسعار الصرف التي تطبق للأفراد ( سياح ، رجال الأعمال .... الخ ) هي غير مجددة بالنسبة للبنوك الكبرى مقارنة بالشروط المعمول بها فيما بينها يحكم أن هذه العمليات تكون غالبا على مبالغ بسيطة وعلى هذه البنوك أن تكون متوفرة بصفة دائمة في صناديقها على مخزون معين من العملات الصعبة وبمقابل ذلك فهي تتحمل تكلفة الفرصة البديلة أو تكلفة الحياة ( نقلها ، تأمينها تحويلها تغيرات أسعار الصرف )

### المطلب الثاني : المعاملات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي

هي عبارة عن العمليات التي يقصد بها الحصول على عملات أجنبية أو التخلص منها. وأغلب هذه العمليات تتم للأغراض التجارة أو لرأس المال وهي تتخذ صور البيع أو الشراء فورا وهذا ما يسمى الصرف العاجل ، غير أن هناك عمليات أخرى فحين يتم البيع أو الشراء لأجل فتسمى عمليات الصرف الآجلة ويتم لغرض المضاربة والاستفادة من فروق الأسعار في الأسواق المختلفة وتسمى العمليات عندئذ تحكيما .

### الفرع الأول : عمليات الصرف العاجل ( الفورية )

تتمثل عمليات الصرف العاجلة في شراء أو بيع مبلغ من عملة الأجنبية (x) مقابل بيع أو شراء مبلغ معين من عملة أجنبية (y) عند سعر محدد . وتتمثل عمليات الصرف الفورية الأساس لكل المعاملات المالية الخاصة بتجارة الصرف الأجنبي وتتم الصفقات باستخدام تاريخ التسوية الفوري ، وهذا يعني أن العملية سيتم تسويتها بعد مضي يومين من تاريخ إبرام الصفقة وتتيح هذه الفترة الوقت الكافي لإرسال التعليمات إلى بنك الأجنبي الذي يحتفظ بالأرصدة لسداد المبالغ المتعاقد على شراءه إلى بنك الذي يحدده المشتري، أو من أجل استخراج الموقوفات اللازمة في حالة وجود رقابة على النقد. ويراعى ألا يصادف تاريخ تسوية صفقة العملة إجازة في أي من البلدين وألا يصادف كذلك يوم إجازة البنوك في نيويورك حتى لو كان الدولار غير مشترك في الصفقة وذلك لأن العملات تسعر مقابل الدولار ويتم التسعير في سوق الصرف الفوري وفق أسلوبين مختلفين<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مجدى محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 246.

الأسلوب الأول: التسعير بشكل واضح " Cotation certain " : عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، تعمل بهذا الأسلوب كل من بريطانيا، أستراليا، كندا .

الأسلوب الثاني: التسعير المبهم Cotation à l'incertain " : عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وتعمل بهذا الأسلوب كل أوروبا باستثناء بريطانيا، ومن الأسواق الفورية العالمية نذكر: لندن ، نيويورك ، طوكيو، باريس، فرانكفورت، زيورخ، البحرين، سنغافورة، شيكاغو ميلان روما ، أمستردام<sup>1</sup> .

### الفرع الثاني : عمليات الصرف الآجلة<sup>2</sup>

وتتمثل العمليات الآجلة في العمليات التي يتم الإتفاق أو التعاقد عليها في الوقت الحاضر على أن يتم تسويتها آجلا بأسعار الصرف متفق عليها حاليا ويلجأ المستثمرين إلى عمليات الصرف الآجلة لتجنب خطر تقلبات أسعار الصرف العملات المحددة في الصفقة خلال تاريخ إبرام العقد إلى تاريخ تنفيذه ويلاحظ أنه كلما طال أجل التسليم انخفض سعر الصرف الآجل ، ويرجع ذلك إلى احتمالات توقع انخفاض قيمة العملة الأجنبية في المستقبل مما يؤدي إلى إجراء خصم على سعر الحالي بين عملتين الأجنبية والوطنية، أما توقع البائع والمشتري ارتفاع قيمة العملة الأجنبية بالنسبة لقيمة الوطنية في المستقبل فإنه يتم في هذه الحالة إضافة علاوة إلى السعر الحالي .

### الفرع الثالث: عمليات المبادلة

تجمع عملية مبادلة العملات بين الشراء الفوري لعملة ما وبيعها آجلا في نفس الوقت أو العكس ، أو بمعنى آخر تتضمن هذه العملية تحرير عقدين متزامنين أحدهما عقد شراء والآخر عقد بيع وقيمة كل من العقدين واحدة إلا أن تاريخ استحقاقهما مختلفين ويفصل بينهما فترة زمنية كأن يبرم عقد البيع مبلغ جنيه استرليني مقابل 2 مليون دولار أي بسعر 2 دولار لجنيه بيعا فوريا ، وفي نفس الوقت يبرم عقد شراء مبلغ مليون إسترليني يسلم خلال ثلاثة شهور مقابل دولارات بسعر 2.10 دولار للجنيه ، إذن في هذا المثال تم مبادلة إسترليني مقابل دولار بتحرير عقد بيع وشراء، ففي العقد الأول تم بيع إسترليني، وفي العقد الثاني (الذي أبرم نفس التاريخ العقد الأول) أعيد شراء نفس المبلغ بالإسترليني ولكن التسليم تحدد بعد ثلاثة شهور، ويسمى الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع بسعر المبادلة .

### الفرع الرابع : عمليات خيارات العملة

يمكن تعريف خيار العملات بأنه عقد قانوني يعطي حامله الحق في شراء أو بيع عملات بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة تحدد عادة بثلاثة شهور وعقود الخيار هي عمليات آجلة وعمليات مستقبلية إلا أن أهم ما تتميز به هو أن الطرف المشتري في العقد له الحق في الاختيار بين إتمام أي التنفيذ مضمون العقد واستلام

<sup>1</sup> مبارك بن زاير، نظرية الأسواق الفعالة - دراسة حالة سوق الصرف دراسة قياسية - طريقة التكامل المتزامن ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي ، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير ، المركز الجامعي بشار ، دفعة 2005-2006 ، ص 8.

<sup>2</sup> مروان عوض ، العملات الأجنبية الاستثمار والتمويل (النظرية والتطبيق ) ، بدون دار النشر، عمان الأردن ، بدون سنة نشر، ص 115.

- العملات بالسعر المتفق عليه أو التخلي عن العملية مقابل علاوة غير قابلة للرد يدفعها المشتري للبائع مقدما عند التعاقد ، وتنقسم عقود الخيار إلى نوعين أساسيين
- ✓ خيار الشراء : ويقصد به خيار المشتري في شراء مبلغ معين من عملة معينة محددة خلال فترة زمنية معينة أو في تاريخ الاستحقاق محدد.
- ✓ خيار البيع : هو خيار البائع في بيع مبلغ معين من عملة معينة بسعر محدد في تاريخ محدد أو خلال فترة زمنية معينة <sup>1</sup> .

### الفرع الخامس: التحكيم<sup>2</sup>

التحكيم هو عملية الاستفادة من فروق أسعار العملة في الأسواق الصرف المختلفة. فالعملة المعينة ولتكن الجنيه الاسترليني وإن كان يتمتع بسعر واحد داخل إنجلترا ، غير أن سعره يختلف في خارج إنجلترا من دولة إلى أخرى تبعا لظروف معينة وعندئذ قد يكون سعره مرتفعا في باريس عنه في لندن ، ومنخفضا في نيويورك عن سعره في لندن، في هذه الأحوال يمكن أن تقوم عمليات التحكيم فيشتري الأشخاص الجنيه الاسترليني من السوق الذي يعرض فيه بسعر منخفض ويعيدون بيعه في السوق الذي يعرض فيه بسعر مرتفع.

### المطلب الثالث: وظائف سوق الصرف الأجنبي

إن وظيفة سوق الصرف الاجنبي لا تقتصر على مجرد تحديد أسعار الصرف ، وإنما تشمل وظائف الأخرى تتمثل في:

### الفرع الأول : تحويل القوة الشرائية بين الدول

فالوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل الأموال أو القوة الشرائية من دولة لأخرى ، ويتم عادة هذا التحويل عن طريق التحويل التلغرافي الذي ، هو عبارة عن شيك يرسل بالبرقية بدلا من البريد وعن طريقه يصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنكه المرسل في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدرا معيناً من العملة المحلية السائدة هناك إلى أي شخص أو منشأة حساب <sup>3</sup> .

### الفرع الثاني: تقديم الائتمان الازم لتمويل التجارة الخارجية

ويتم ذلك عن طريق قيام أحد البنوك بمنح ائتمان، فعندما يقوم البنك بفتح إعتمادات الأجنبية أكثر من حجم الودائع لديه فإنه يكون قد منح ائتمان لتمويل التجارة الخارجية.

### الفرع الثالث : تغطية مخاطر الصرف

حيث يقوم سوق الصرف الأجنبي بمساعدة المستثمرين الماليين على تجنب مخاطر الصرف الأجنبي والقيام بعملية التغطية ، ذلك أن أسعار الصرف الأجنبي عادة تتقلب عبر الزمن فإن أي شخص عليه القيام بدفع أي تسليم مبالغ مالية بعملة أجنبية في تاريخ لاحق سيتعرض المخاطر أنه سوف يتعين عليه أن يدفع أكثر أو يتسلم أقل مما يتوقع بدلالة العملة المحلية ويمكن تغطية هذه المخاطر في الصرف الأجنبي خلال عملية التغطية

<sup>1</sup> عرفان تقي الحسيني ، مرجع سابق ، ص 183 .

<sup>2</sup> مجدى محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 248 .

<sup>3</sup> محمد السيد أحمد السيريتي ، التجارة الخارجية ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2009 ، ص 249 .

وعادة ما تتضمن اتفاق على شراء وبيع كمية معينة من الصرف الأجنبي في تاريخ لاحق بسعر يتفق عليه اليوم (عادة 3 أشهر من تاريخه)<sup>1</sup>.

### المطلب الرابع : سياسة سعر الصرف

إن جميع اقتصاديات العالم مرتبطة بعضها ببعض بطريقة يجعل من السياسات النقدية والموازنة التي يتم تبنيها وتطبيقها في دول معينة تؤثر على الإنجاز الاقتصادي للدول الأخرى كذلك يضاف إلى هذا مسألة الاختلاف في التوجهات التي عرفتتها السياسات الاقتصادية لكل دولة على حدى وعلى الخصوص عند تبني البعض منها مبدأ الحماية والتي جميعها تقلل من آفاق التعاون في ميدان التجارة الدولية، فرغم أن مجالات التنسيق والتعاون واسعة إلا أنها تتطلب التركيز على أمور هامة في مجال السياسة الاقتصادية الدولية الكلية، وما يترتب عنها من علاقات سياسات سعر الصرف ، ومن أجل معرفة الآثار المختلفة لسياسة سعر الصرف فإنه من المهم التفرقة بين التغيرات في سعر الصرف الاسمي وأسعار الصرف الحقيقية فالتغير في سعر الصرف الاسمي بين عمليتي بلدين يعزى في تغير سعر الصرف الحقيقي الواقعي الذي يسود في سوق أما التغير في سعر الصرف الحقيقي فيمثل التغير في السعر الاسمي معدلا بالفروقات التي تحدث في معدلات التضخم بين البلدين وفي آخر المطاف فإن القيمة الحقيقية للعملة هي التي تؤثر على تنافسية منتجات أحد البلدين<sup>2</sup> .

إن سياسة الصرف تسعى إلى فهم تغيرات سعر الصرف، لكي لا تكون عاقبتها وخيمة على الأعوان لاقتصاديين.

"فالأعوان الاقتصاديون، خلال قيامهم بعلاقاتهم الخارجية .يتعرضون لأخطار الصرف، هذا ما يعرف وكأنه إمكانية تحقيق خسارة في الصرف وأيضا السلطات النقدية تحدد كهدف تأطير تقلبات سعر الصرف للحد من هذا الخطر. زيادة على هذا ، تعد كأداة لتقوية الاقتصاد عندما سعر الصرف يبتعد عن تعادل القوى الشرائية. وبهذا تعتبر سياسة الصرف جزءا من السياسة الاقتصادية تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو استقرار الأسعار والتوازن الخارجي"<sup>3</sup>.

"ومن الأساسي أن سياسة الصرف بين يدي الاقتصاديين النقديين تستقل وتميل إلى عدم السعي إلى أهداف أخرى للحصول على عملة قوية"<sup>4</sup>

### الفرع الأول : أهداف سياسة سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق جملة من الأهداف التي من بينها<sup>5</sup> :

1. مقاومة التضخم: عانت العديد من الدول النامية من ظاهرة التضخم في فترات طويلة، حيث حاولت بعض هذه البلدان توظيف أسعار الصرف بمحاربة التضخم وتخفيض معدلاته ومراقبته، حيث يؤدي

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن زاوي ، مرجع سابق ، ص 17.

<sup>2</sup> غازي عبد الرزق النقاش ، التمويل الدولي والعمليات المصرفية ، دار وائل للنشر، عمان ،الأردن ، 1996 ، ص 130.

<sup>3</sup> JEAN LANGATTE, PASCAL VANHOVE, « économie général », dunod, paris, 2001, p 384.

<sup>4</sup> JEAN PIERRE FAUGERE, « économie européen », 2 éme édition paris 2002, p 305.

<sup>5</sup> عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص ص 131/132.

تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على إنخفاض مستوى التضخم ، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها. وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة (vertueux) للعملة القوية وتم اعتماده كأساس للسياسة المناهضة للتضخم تبنتها فرنسا من سنة 1983.

2. تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (المواجهة للتصدير) وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها، ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً (إحلال واردات) والسلع التي يمكن تصديرها، كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصر العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.
3. توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية .

فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فنقلص استثمارها .ويهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحياناً إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر الصرف للصادرات التقليدية، سعر صرف الواردات الغذائية... الخ.

### الفرع : أدوات سياسة سعر الصرف

تستعمل السلطات النقدية في كل دولة من الدول العديد من الأدوات والسياسات لتنفيذها سياسة سعر الصرف في الاقتصاد المحلي وأهم هذه الأدوات ما يلي<sup>1</sup> :

1. تعديل سعر صرف العملة: في حالة وجود خلل في ميزان المدفوعات تلجأ السلطات النقدية لتعديل توازن ميزان المدفوعات إلى انخفاض قيمة العملة أو إعادة تقويمها في حالة نظام أسعار الصرف الثابتة أما في حالة نظام أسعار الصرف المعمومة فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات ،وتتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي .

<sup>1</sup> عطاء الله بن طيرش، مرجع سابق ، ص ص 67 / 68.



2. استخدام احتياطات الصرف: في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركز بتخفيض العملة المحلية. وفي ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها إلا أن الإحتياطات لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة .
3. استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي بإعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة في النظام النقدي الأوروبي .
4. مراقبة الصرف: تقتضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات العملة الصعبة إلى رخصة ، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي ، ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية :
  - ✓ منع التسوية القبلية للواردات .
  - ✓ الإلزام بإعادة العملات الأجنبية المحلية في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة .
  - ✓ تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة.

## المبحث الثالث: أنظمة الصرف والنظريات المفسرة له

لقد مرت أنظمة أسعار الصرف بعدة مراحل وذلك طبقاً للسياسة النقدية التي تتخذها الدولة فهناك دول تبنت فكرة تثبيت سعر الصرف في المقابل عدم وجود سياسات نقدية واقعية وبرامج إصلاح متكاملة، وهناك دول أخرى وجدت أن الحل الأمثل في الحد من التضخم هو في نظام الصرف الثابت، وهناك من اعتبرت نظام سعر الصرف المعموم الأمثل لأنه يحقق مكاسب إذا ما توفر الاستقرار المالي والنقدي بجانب رفع كفاءة الجهاز المصرفي وذلك من أجل امتصاص الاختلالات الناتجة من نظام الصرف المعموم أما في الدول الناشئة فأهمية نظم سعر الصرف تتبع في الدور الذي تلعبه في إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي في المدى القصير وفي العمل على استمرار نتائج سياسات التحرير في المدى الطويل وترجع أهمية هذه السياسات في تأثيرها المباشر في الحد من التضخم وتخفيض تكلفة الإصلاح الاقتصادي والإسراع في التحولات الهيكلية للاقتصاد وإذا ما نظرنا إلى الدول النامية وسياسات سعر الصرف نجد أن:

1. لا توجد سياسة سعر صرف واحدة تلائم كل الدول النامية التي تريد التحول لاقتصاد السوق
2. كذلك توجد صعوبة بالغة في تحديد نظام سعر الصرف المناسب نتيجة التعقيدات التي تواجه بناء نموذج الاقتصاد الكلي فيها.
3. في الدول النامية لا يوجد نظام صرف ثابت أو تعويم مطلق بل يوجد العديد من النظم بين النظامين مطبقة فيها وبالرغم من تفاوت الظروف الاقتصادية في الدول النامية<sup>1</sup>.

## المطلب الأول : أنظمة الصرف

قبل الحرب العالمية الأولى كان الاقتصاد يعتمد نظام السعر الصرف الثابت الذي هو قاعدة الذهب. وكانت الحكومات تعرف وحدة نقدها على أنها ذات قيمة معينة مساوية لكمية معينة من الذهب، وتكون الحكومات جاهزة لشراء أو بيع عملتها بالذهب بحرية والذهب قابل للتحويل إلى تلك العملة بحرية أيضاً<sup>2</sup>. ويمكن القول بأن النظام الذي ساد بعد الحرب العالمية الأولى يتميز عن سابقه في أنه أكثر مرونة مع توسع حجم المعاملات الاقتصادية الدولية، واعتبر كمرحلة انتقالية للتحويل من قاعدة الذهب إلى نظام يدعم دور الدولار الأمريكي كقاعدة للسيولة الدولية فزاد الاهتمام بكيفية إدارة سياسات البنوك المركزية العالمية للاحتفاظ بإحتياجات من الذهب، ومن العملات الورقية القابلة للتحويل إلى ذهب وذلك لإحكام السيطرة على النظام النقدي العالمي من خلال الدور المتزايد للدولار الأمريكي كوسيلة للمدفوعات الدولية وجاءت نهاية قاعدة الذهب عام 1931 عندما قامت بريطانيا بتعويم عملتها نتيجة الكساد العظيم علاقات مالية واقتصادية مع بريطانيا<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على مؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني 1994-2010، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، دفعة 2011/2012، ص 24.

<sup>2</sup> محمد صالح القرشي، المالية الدولية، الواراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 195.

<sup>3</sup> صادق مدحت، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبية، دار غريب للنشر، القاهرة مصر، 1997، ص 23.

في عام 1941 أعد كلا من كينز مستشار وزارة الخزانة البريطانية، و وايت مستشار وزارة الخزانة الأمريكية خطة مستقلة لبناء نظام نقدي عالمي جديد بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد سلسلة من المباحثات حول الخطتين وجدت بينهما نقاط مشتركة تتركز في:

- أ. استبعاد نظام أسعار الصرف الحرة.
- ب. عدم الاعتماد المطلق على قاعدة الذهب.
- ج. حرية نسبية للدول الأعضاء في الاتفاقية لممارسة سيطرة محدودة على تحويلات رؤوس الأموال ولفترات قصيرة.

وكنتيجة لما حصل في فترة الثلاثينيات من تقلبات عنيفة مست أسعار صرف العملات وما قامت به الدول من تخفيضات لأسعار صرف عملاتها تشجيعاً لصادرتها والإقلال من وارداتها دون النظر إلى الاختلالات التي تتجم في العلاقات الاقتصادية الدولية، والتقييد الذي مس حركة التجارة الخارجية والتي تحولت من تجارة متعددة الأطراف إلى تجارة ثنائية بسبب الرقابة على الصرف الأجنبي، بحيث أدت إلى عدم استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية، رأت كل من أمريكا وبريطانيا في بداية سنة 1943 أن تعملا على بناء نظام نقدي جديد يكون أساساً لعلاقات نقدية لما بعد الحرب.

وتم انعقاد مؤتمر بريتون وودز في مايو من عام 1944 وكان الهدف الأساسي من المؤتمر هو إقامة مجموعة من القواعد للنظام النقدي الدولي والقضاء على النقائص والعيوب التي ميزت الأنظمة النقدية السابقة، وتمثلت هذه القواعد في ضبط كل العملات على أساس الدولار الأمريكي باعتباره كنفد ادخار دولي وحيد. وانهار نظام بريتون وودز عندما أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون رسمياً قطع العلاقة بين الدولار والذهب عام 1971، وجاء ذلك نتيجة تفاقم العجز في الميزان التجاري الأمريكي وظهور القيمة المغالية للدولار وتراكم العجز في الميزانية الحكومية<sup>1</sup>.

إن كل عملية تبادل للسلع والخدمات لابد أن يترتب عليها تبادل لعملات الدول المصدرة والمستوردة. ويتحدد سعر الصرف الأجنبي للعملة الوطنية من خلال قوى العرض والطلب على الصرف الأجنبي وذلك عندما لا تتدخل السلطات النقدية في تحديد قيمة العملة الوطنية وهناك أنظمة لتحديد سعر الصرف، كما أن هناك أيضاً نظريات تفسر أسعار الصرف .

#### المطلب الأول: الأنظمة المفسرة لسعر الصرف

تاريخاً يمكن إجمال نظم الصرف التي تأخذ بها الدول في عدة نظم أساسية يرتبط كل منها بقاعدة معينة من القواعد النقدية .

- ✓ نظام الصرف الثابت.
- ✓ نظام حرية الصرف.
- ✓ نظام الرقابة على الصرف.

<sup>1</sup> زاهر عبد الحليم خضر، مرجع سابق، ص 29.

✓ نظام استقرار أسعار الصرف .

وبصفة عامة يمكن القول أن النظام الأول قد صاحب الاقتصاد الرأسمالي حتى أوائل القرن العشرين وأن النظام الثاني يميز الدول الرأسمالية الأخذة بشكل أو آخر من أشكال الفلسفة الاقتصادية الحرة ، ويرتبط النظام الثالث الدول تطبق منهج التدخل الاقتصادي وإما الدول نهجت أسلوب التنظيم الاشتراكي ، أما نظام استقرار الصرف فقد جاء به صندوق النقد الدولي<sup>1</sup>.

### الفرع الأول : نظام الصرف الثابت ( تحديد سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب ) .

تطلق قاعدة الذهب على النظام الذي يتم بمقتضاه ربط قيمة العملة الوطنية لكل دولة من الدول المشتركة فيه بوزن معين من الذهب وعلى هذا الأساس تنشأ علاقة سعرية محددة وثابتة بين الذهب والعملات الوطنية للدول المختلفة المشتركة في هذا النظام، ولذلك فإن هذه القاعدة تعتبر أساس ما يسمى بنظام أسعار الصرف الثابتة. ويرتبط عن إحتفاظ كل دولة بسعر ثابت لعملتها، مقومة بذهب أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض<sup>2</sup>.

يقوم هذا النظام على مجموعة من الأسس أهمها :

- أن كل عملة معرفة بوزن معين من الذهب .
- يمكن تحويل الورقة النقدية من وإلى الذهب عند سعر التعادل .
- إن علاقة العملات ببعضها تقوم على أساس ما تحتويه كل منها من الذهب .
- حرية تصدير واستيراد الذهب .

أما سعر الصرف فقد كان يتحدد على أساس كمية الذهب التي تزنها الوحدة النقدية للبلد . فعند حصول عجز في الميزان، سيؤدي ذلك إلى انخفاض سعر الصرف العملة الوطنية لذلك البلد بأقل من نسبة تعادلها في حين تؤدي حالة الفائض من الميزان إلى ارتفاع سعر صرف العملة بأعلى من نسبة تعادلها .

وفي ظل النظام تتجه عملات الدول التي تعتمد قاعدة الذهب إلى الثبات ، فإذا كان الدينار الجزائري مثلا يعادل أو مساوي 0.18 غ من الذهب و الدولار يعادل 0.88 غ من الذهب فهذا معناه أن الدينار الجزائري يكون مساويا ل 4.89 \$ وبالتالي فإن سعر الصرف لا يتجاوز هذا السعر ولا يقل إلا بحدود ضيقة تمثل تكلفة نقل الذهب<sup>3</sup> ويقوم هذا النظام على تبني قيمة ثابتة للعملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية بالاعتماد على أساس أو مرجع نقدي أو معدني معين، ويسهم هذا النظام في تجنب الاقتصاد للتأثيرات السلبية التي تحدث نتيجة تقلبات أسعار الصرف الأجنبي على قيم الاستثمار والتشغيل والتبادل الدولي، حيث أن تقلبات سعر الصرف يكون لها في الغالب دور محبط لحركات رؤوس الأموال والموارد البشرية .

وبندرج تحت هذا النظام أنواع متعددة من النظم منها، نظم أسعار الصرف شديدة الثبات من خلال وجود مجلس للإشراف على العملة بالإضافة إلى أسعار الصرف الوسيطة وهي أسعار صرف مربوطة قابلة للتعديل وهي

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سابق ، ص 84.

<sup>2</sup> محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا ، اقتصاديات دولية ، دار الجامعية ، مصر ، 2009، ص ص 280/281.

<sup>3</sup> عرفان تقي حسيني ، مرجع سابق ، ص 171.

تكون إما مربوطة بعملة واحدة أو سلة من العملات ويمكن التمييز بين أنظمة أسعار الصرف الثابتة لعملة واحدة أو لسلة من العملات كالآتي<sup>1</sup> :

### 1. أنظمة أسعار الصرف الثابتة لعملة واحدة:

وتتحدد آلية الصرف عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل، أو ثبات الأسعار يكون عبر الزمن تجاه العملة المرتبطة بها ما لم تتدخل السلطات النقدية لأجراء تعديلات في سعر الارتباط المركزي للعملة، وعملية الربط بعملة وحيدة تكون نتيجة لكون المبادلات تقوم بهذه العملة، مثل الذي يحدث في الدول التي تصدر البترول التي تقوم صادراتها بالدولار، أو نتيجة للترابط الاقتصادي الوثيق بين الدولة صاحبة سعر الصرف والدولة صاحبة العملة المثبت بها .

### 2. أنظمة أسعار الصرف الثابتة لسلة عملات:

ويتحدد سعر الصرف عن طريق الارتباط بسلة عملات مع مراعاة نسبة الأوزان في التجارة الخارجية، لأن هذا السعر يتأثر بحجم المبادلات وتدفقات رؤوس الأموال ومن بين السلات المشهورة سلة حقوق السحب الخاصة، أما سلة العملات التي تختارها الدول لربط عملاتها فهي تتشكل من عملات ذات ثقل كبير في هيكل الصادرات أو هيكل الواردات أو الاثنان معا.

### مزايا نظام الصرف الثابت<sup>2</sup> :

- توفر إطار مستقر للمبادلات التجارية الدولية وتشجيعها، وبالتالي استقرار نسبي للمعاملات الاقتصادية واستقرار الأسعار يجعل المصدر والمستورد على علم بوقت منح أو الحصول على المبلغ الذي يتحصل على المصدر أو يدفعه المستورد عند نهاية مدة القرض وهذا يؤدي إلى توزيع أمثل للموارد وبالتالي انتشار الثقة بين المتعاملين في البلد و بقية العالم .
- إمكانية التحكم في كمية النقود، لأن الإصدار النقدي محدد بإنتاج الذهب، وبالتالي لا تكون إمكانية للانحدار نحو التضخم، مع الحفاظ على الاستقرار النقدي وهو أصعب ما يمكن تحقيقه حالياً .
- يجعل العملة قابلة للتحويل واستقرار سعر تعادلها مما يزيد الثقة فيها وهذا لارتباط بعملة أجنبية أو بسلة من العملات التي تتمتع بنوع من الاستقرار، ويؤدي إلى زيادة ثقة بقية العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدول المثبتة لسعر صرفها .
- سعر الصرف الثابت يؤدي إلى تغيرات في الاقتصاد تتلائم مع هذا السعر ويحقق توازن تلقائي في ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي وهو موجود نوعاً ما على الدوام .
- سعر الصرف المعدل في منطقة التغيير المحددة لا يتغير .
- استيراد استقرار الأسعار من دول العملات الأجنبية خاصة القوية، حيث تقوم الدول ذات معدلات تضخم عالية بالبحث عن أداة للحد من توقعات التضخم وامتصاصه وتقليل تكاليفه بتثبيت الصرف.

<sup>1</sup> زاهر عبد الحليم خضر ، مرجع سابق ، ص ص 30/29.

<sup>2</sup> الزهرة بن بريكة ، مرجع سابق ، ص 6.

عيوبه<sup>1</sup> : أما فيما يخص عيوب أنظمة الصرف الثابتة فهي كالآتي:

- مهما كان سعر الصرف، فإذا يقلل من استقلالية السياسة النقدية لأن تكون أداة تحقيق الاستقرار الداخلي، أو إدارة نتائج تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل .
- في حالة الربط بعملة وحيدة، قد يحدث تحويل في الخيارات من طرف الأجانب الأمر الذي يؤدي إلى تدفقات رأسمالية كبيرة، ويضعف السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد .
- في حالة الربط بسلة عملات، انعكاس درجة تقلب وزن إحدى عملات السلة على سعر الصرف من خلال الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية والمالية لبلد هذه العملة .
- كما تقع اختلالات في المدفوعات تؤدي إلى تغير الاحتياطات، وفي الكتلة النقدية و الأسعار المحلية .
- التغيرات في سعر الصرف بين البلدان الرئيسية، سوف تؤثر على أسعار الواردات و الصادرات التي يواجهها بلد الربط .

### الفرع الثاني: نظام أسعار الصرف المعمومة (الحرّة)<sup>2</sup>

في هذا النظام يترك سعر الصرف حرا يتحدد طبقا لتفاعل قوى العرض والطلب، حيث هذه الأخيرة تحدد سعر صرف كل عملة بالنسبة للعملة الأخرى دون تدخل السلطات النقدية للدولة، ويتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة من الصرف، وهذا ما يطلق عليه نظام تعويم العملات، ورغم أن هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات في تحديد سعر الصرف إلا أنه نظرا لانعكاسات التغيرات المعتمدة في سعر الصرف على معظم المتغيرات الاقتصادية للدولة فإنه من غير المعقول أن تترك الدولة مصيرها استقرارها الاقتصادي رهنا لتقلبات قوى العرض والطلب، لذلك فإن الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذ ما تراه مناسبا من الإجراءات للتأثير على سعر الصرف في الإتجاه الذي ترغب فيه تفاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها، ومن تلك الإجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف والتعويم غير نظيف **التعويم النظيف** : في هذه الحالة تترك السلطات النقدية سعر الصرف حرا يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب لكنها تقوم بإنشاء ما يعرف بأموال موازنة الصرف، وهذا بتخصيص أرصدة من الإحتياطات النقدية والذهب تسمح للسلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء حسب الحالة وهذا لحماية سعر الصرف عملتها من التغيرات العارضة أو المؤقتة أو التي تسببها عمليات المضاربة وتغير أموال موازنة الصرف وطرق استخدامها قواعد اللعبة في ظل نظام أسعار الصرف الحرّة .

<sup>1</sup> عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم تسيير، مركز الجامعي غرداية، ص 51.

<sup>2</sup> راتول محمد، تحويلات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، مداخلة مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - الواقع والتحديات -، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، 15/14/ 12/ 2004، ص 344/343.

**التعويم غير النظيف** : يتمثل في السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء قصد التأثيرات على قيمة عملتها لتحقيق هدف معين، ومن ذلك:

✓ بيع العملة الوطنية بهدف زيادة المعروض منها وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها بغرض زيادة الطلب العالمي عليها .

✓ شراء عملتها الوطنية لزيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة قيمتها لمنع رؤوس الأموال من التسرب إلى الخارج.

**مزايا وعيوب نظام الصرف المرن<sup>1</sup> :**

**المزايا :**

- السياسات النقدية والضريبية تكون مرنة
- البنوك المركزية ليست بحاجة للإحتياطات بالإحتياطيات لمواجهة تقلبات سعر الصرف

**العيوب :**

- تقلبات أسعار الصرف الكبيرة تؤثر سلبا على التجارة الدولية .
- الصرف المرن يمكن ان يفرز اثار تضخيمية تؤدي الى عرقلة السياسات النقدية لكل دولة.
- التقلبات في المدى القصير ترتبط بحركات رؤوس الاموال وتكون كبيرة جدا.
- عدم استقرار قيمة احتياطات الصرف وما يترتب عنها من خسائر بالنسبة للمديونية الخارجية والتي من شأنها أن تعيق عملية التنمية .

**الفرع الثالث : نظام استقرار أسعار الصرف<sup>2</sup>**

بإنشاء صندوق النقد الدولي أتى إتفاق بريتون وودز بنظام نقدي دولي جديد أطلق عليه نظام إستقرار الصرف وقد حاول ذلك الإتفاق عن طريق هذا النظام أن يوفق بين أمرين متناقضين ثبات أسعار الصرف، بما يعنيه من ضرورة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق إحداث تغييرات في مستوى النشاط الاقتصادي القومي وخاصة عن طريق إحداث تغييرات في مستوى العمالة في دول العجز، وحرية الصرف بما تعنيه من استقلال الدول في إتباع السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية الداخلية المنافسة للأوضاع التي يمر بها الاقتصاد القومي بهدف استقرار مستوى النشاط الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة .

أما النظام الذي اتبع فيتلخص جوهره في جعل أسعار الصرف مستقرة عند أسعار التعادل للعملات، خلال فترة ممتدة وغير محددة من الزمن مع إمكان تعديل هذه الأسعار إذا ما دعت إلى ضرورة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات، بما لا يترتب عليه الدخول في حلقة مفرغة من التخفيضات المتبادلة لأسعار الصرف وتلتزم الدول الأعضاء في الصندوق بالمحافظة على التطبيق الفعلي لسعر التعادل الذي حددته لعملتها .

<sup>1</sup> أنواع سعر الصرف وكيفية تحديده : مقال منشور على الرابط : <http://www.icn.com/ar/studies/2013/01/21/> بتاريخ 21-01-2013.

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 88.

وفق هذا النظام يتم تثبيت سعر الصرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بتذبذب انخفاضا أو ارتفاعا بحدود معينة لا تتجاوز 2.54% في كلا الاتجاهين، وبالتالي فإن هذا النظام لأسعار الصرف يأخذ مزايا النظامين السابقين فهو نظام الأسعار الصرف يتوسط نظام سعر الصرف الحر وسعر الصرف الثابت فهو لا يمتاز بالجمود كما في أسعار الصرف الثابتة وأيضا لا يسمح لسعر الصرف بالتذبذب بشكل كبير مما يؤدي إلى عدم الاستقرار حجم التجارة الوطنية<sup>1</sup>.

#### الفرع الرابع : نظام الرقابة على الصرف<sup>2</sup>

تم توجه معظم دول العالم إلى الأخذ بنظام الرقابة على الصرف بدلا من سعر الصرف الذي يتم تحديده وفقا لآلية في ظل استخدام النقود الورقية بعد التخلي عن قاعدة الذهب "ويعنى هذا النظام إشراف الدولة وتحكمها في عرض الصرف الأجنبي بيعا وشراء، وإنما تقوم الدولة ذاتها بذلك عن طريق تحديد التعامل بالصرف الأجنبي بيعا وشراء، بالشكل الذي يحقق الأغراض والأهداف التي تتوخاها الدولة من مثل هذا التحديد " وفي هذا السياق يبقى الطلب على الصرف في حدود الكمية المعروضة منه، ومن ثم يمكن لسعر الصرف أن يظل ثابتا وذلك على الرغم من المغالاة فيه .

ومن بين الأسباب للأخذ بنظام الرقابة على الصرف :

- ما ولدته الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات من آثار أدت إلى عجز موازين المدفوعات الدول والتي لم تتجح الوسائل الأخرى في علاج هذا العجز، وبالتالي اللجوء إلى هذا النظام في محاولة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .
- توجه العديد من الدول نحو الأخذ بالتخطيط الشامل في ادارة إقتصاديتها في قد دعى الأخذ بهذا النظام .
- نقص الأرصدة الذهبية معظم الدول التي يمكن أن يستخدم كأساس للعملة في ظل قاعدة الذهب قد أدى إلى التخلي عن هذه القاعدة .
- التقلبات الواسعة في أسعار الصرف الحرة، وما تؤدي إليه من آثار سلبية على الدول .

يمكن ذكر بعض الأغراض المستهدفة من إتباع هذا النظام :

- ✓ الحفاظ على استقرار سعر التبادل لعملة الدولة والحفاظ عليها من أية ضغوط قد تتعرض لها من مصدر خارجي. مما يمكن من تحقيق سياسة العملة الكاملة في الداخل دون خشية ضغوط .
- ✓ الحد من الواردات غير ضرورية و بالتالي الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات (خاصة الدول النامية).

<sup>1</sup> موسى سعيد مطر و آخرون، مرجع سابق، ص 47 .

<sup>2</sup> صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف :دراسة قياسية لنظرية تعادل القوى الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم التجارة، مدرسة الدكتوراه : التسيير الدولي للمؤسسة، دفعة 2010/2009، ص 21.22.



✓ حماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور وخاصة إذا كانت الدولة صاحبة العملة مثقلة بالالتزامات تجاه العالم الخارجي .

### المطلب الثاني : النظريات المفسرة لسعر الصرف

تحاول الكثير من النظريات الاقتصادية تفسير اختلاف أسعار الصرف بين الدول وأهم هذه النظريات ما يلي :

#### الفرع الأول : نظرية تعادل القوة الشرائية ( غوستاف كاسل)

يعتبر السويدي كاسل "Gustav cassel" أحد مؤسسي نظرية تعادل القوة الشرائية في سلسلة المقالات التي نشرها في الفترة 1921 إلى 1922 ليتم صياغتها في كتابه المعنون " النقود وأسعار الصرف الأجنبية حيث أشار إلى ضرورة استخدام تعادل القوة الشرائية كمرجعية لحساب الفروق النقدية كالنسبة مذهب وأن سعر الصرف بين عمليتين سيرتبط بالأسعار النسبية للذهب<sup>1</sup>. في المدى القصير تميل أسعار الصرف التي يحددها السوق إلى تقلب والتغير بصورة واسعة حسب مؤثرات عدة منها التغيير في أسعار الفائدة المصرفية، والأحداث السياسية و اختلاف التوقعات حول اتجاهات الأسعار لعملة معينة. أما على المدى الطويل فيعتقد علماء الاقتصاد بأن أسعار الصرف تتحدد بشكل أساسي بأسعار السلع النسبية في مختلف الدول. وسبب هذا الاعتقاد هو قانون السعر الواحد الذي ينص على وجوب بيع السلع المتماثلة ( في حالة عدم وجود حواجز تجارية أو تكاليف النقل ) بالسعر ذاته في جميع الأسواق، وهذا يعني إن سعر الصرف الأجنبي لدولة سيتجه في الأسواق الحرة إلى مساواة تكلفة شراء السلع المتاجر بها محليا مع تكلفة شراء تلك السلع في الخارج وهذا ما يطلق عليه تعادل القوة الشرائية لأسعار الصرف. ويعني ذلك أن قيمة العملة تتحدد أولا داخل بلدها أي بقدر ما تستطيع شراؤه من بضائع من السوق المحلي ، وكلما زادت كمية البضاعة التي تشتريها مقابل وحدة النقد من السوق المحلي كلما زادت قيمة العملة في بلدها ، وتزيد قيمة العملة في داخل البلد مع زيادة القوة الشرائية. وكلما زادت القوة الشرائية للعملة الوطنية في الداخل فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع قيمة ذات العملة في الخارج، وهكذا تلعب القوة الشرائية في اي بلد دورا حاسما في تحديد قيمة العملة من وجهة نظر الأعمال الدولية<sup>2</sup> .

فحسب هذه النظرية، تؤثر معدلات التضخم السائدة في دولتين بعد فترة زمنية معينة على سعر الصرف نقدا لعمليتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة. وكقاعدة عامة، تتخفف قيمة عملة بلد معين مقابل البلد الآخر بعد مدة معينة إذا كان معدل التضخم فيه بعد تلك المدة أكبر من معدل التضخم بعد نفس المدة في البلد الثاني، والعكس صحيح<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن زاوي، إيمان نعمون ، دراسة قياسية لإنحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر ، مجلة الباحث ، 2012 ، العدد 10، ص 85.

<sup>2</sup> علي عباس، إدارة الأعمال الدولية المدخل العام ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، 2009 ، ص ص 114/115.

<sup>3</sup> عبد الجليل هجيرة ، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، دفعة 2011/2012، ص 52.

**مثال توضيحي:**

إذا كان سعر صرف الدولار في الجزائر هو 61.96 دينار، وكان معدل التضخم في الجزائر بعد سنة هو 9.6%، بينما معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية بعد سنة هو 2.7% في هذه الحالة، فإن سعر صرف الدولار مقابل الدينار يتغير نحو الارتفاع، بينما تكون قيمة الدينار قد انخفضت مقابل الدولار، ويمكن أن يحسب سعر الصرف الجديد بين عملتين كالتالي :

$$1 \text{ دولار} = 61.96 \times [1 + (2.7\% - 9.6\%)]$$

$$1 \text{ دولار} = 66.24 \text{ دينار}$$

و نلاحظ أنه بعدما كان الدولار الواحد يساوي 61.96 فإن ارتفاع مستوى التضخم بعد سنة في الجزائر عنه في الولايات المتحدة الأمريكية قد أدى إلى زيادة قيمة الدولار ( انخفاض قيمة الدينار )، حيث أصبح الدولار الواحد بعد سنة يساوي 66.24 دينار.

**1. الصيغة المطلقة لتعادل القدرة الشرائية**

تفيد هذه الصيغة أن سعر الصرف التعادلي لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، بمعنى أن القوة الشرائية لعملة ما، هي ماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر ويعبر عنها بالعلاقة البسيطة التالية :

$$\text{سعر الصرف} = \frac{\text{مستوى الأسعار المحلية}}{\text{مستوى الأسعار الأجنبية}}$$

النظرية المطلقة لتعادل القدرة الشرائية تفترض أن سعر الصرف بين عملتين يساوي نسبة مستويات الأسعار في كلا البلدين .

**2. الصيغة النسبية لتعادل القدرة الشرائية**

تم اشتقاق هذه الصيغة انطلاقاً من الصيغة المطلقة إذ لا يفترض في سعر تساوي الأرقام القياسية للأسعار في أي وقت، بل لها أن تتغير نسبياً في نفس الفترة، أخذاً بعين الاعتبار لمعدلات التضخم التي لها تأثير مباشر على سعر الصرف، بحيث أن ارتفاع معدلات التضخم يعني انخفاض الطلب على منتجات الدولة المعنية<sup>1</sup>. وبالمقابل ازدياد الطلب على منتجات الدول الأخرى، وتكون معدلات التضخم فيها أقل نسبياً، وهذا يعني ارتفاع الطلب على عملات هذه الدول، وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية، وفي هذه الحالة يكون سعر الصرف التوازني الجديد مساوياً للسعر القديم مضروباً في معامل التضخم في كل من البلدين، ويعتبر هذا السعر بمثابة التعادل الجديد للعملتين، أي النقطة التي يجب أن يتأرجح حولها دائماً سعر الصرف، وذلك بالرغم من بعض التقلبات المؤقتة، وهو ما يسميه جوستاف كاسل بتعادل القوة الشرائية، ويمكن التوضيح من خلال ما يلي :

<sup>1</sup> عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص ص 52/53/54.

سعر الصرف التوازني الجديد = نسبة تغير سعر الصرف ضرب سعر الصرف القديم  
 علما أن

نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي - نسبة التضخم الأجنبي<sup>1</sup>  
 وبالتعبير عن الرموز الآتية

$$CC_1/CC_0 = ID/IF$$

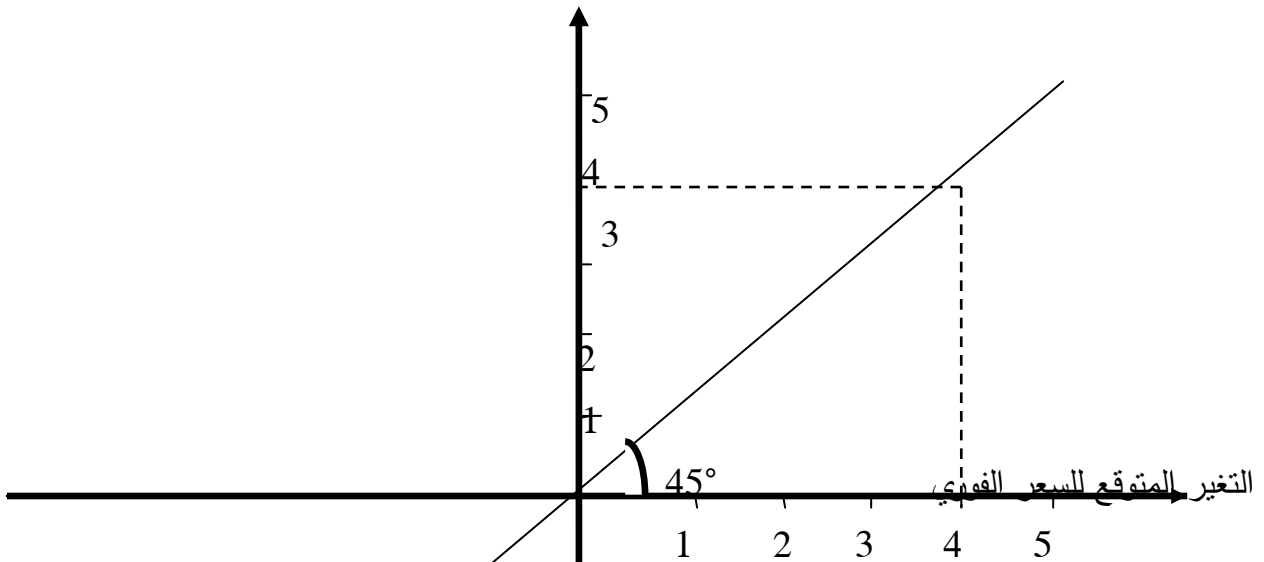
CC<sub>1</sub>: السعر الفوري المتوقع للنقد في الزمن 1.

CC<sub>0</sub>: السعر الفوري للنقد في الزمن 0.

IF: مؤشر الأسعار في البلد الأجنبي .

ID: مؤشر الأسعار في البلد الوطن<sup>2</sup> .

الشكل رقم (04) : الرسم البياني خط تكافؤ القوة الشرائية



المصدر: سعود جايد مشكور العامر، مرجع سابق، ص 151.

إذا كان معدل التضخم الاقتصادي المتوقع في الجزائر يمثل 6% وفي الولايات المتحدة الأمريكية 2% فإن الزيادة المتوقعة في سعر صرف الدولار الأمريكي، بموجب نظرية تكافؤ القوة الشرائية، يجب أن تكون 4% .

<sup>1</sup> سعود جايد مشكور العامر، المالية الدولية، مرجع سابق، ص 151.

<sup>2</sup> عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص 54.

تقييم نظرية تكافؤ القوة الشرائية<sup>1</sup> :

لقد اختبر العديد من الباحثين و المؤلفين نظرية تكافؤ القوة الشرائية وقد تبين إن هذه النظرية تطبق و تتحقق بشكل أفضل على المدى الطويل أكثر منه على المدى القصير. إذ أن هذه النظرية تقوم على أساس وجود فروقات منتظمة و متكررة وواسعة لبعض النقود قياسا بتكافؤ القوة الشرائية . إن نموذج تكافؤ القوة الشرائية لا يصلح للعملات الصعبة ،التي لها وزن كبير في التحركات الدولية لرؤوس الأموال ، أكثر من غيرها .وهناك العديد من المشكلات تبقى معلقة ومنها:

1. يختلف قياس التضخم الاقتصادي بحسب الأسعار المعتمدة : أسعار المستهلك ،أسعار المنتج ،أسعار الصادرات والواردات ،المخفض الضمني للنواتج المحلي و الإجمالي .
2. تخص نظرية تكافؤ القوة الشرائية حصرا ميزان المعاملات الجارية وليس جميع فقرات ميزان المدفوعات.
3. تقوم نظرية تكافؤ القوة الشرائية على أساس توقع معدلات التضخم الاقتصادي في مختلف البلدان .
4. وأخيرا فإن الحكومات تمتلك جميع الوسائل ،علاوة على تغيير أسعار الصرف من أجل مقاومة العجز في ميزان المدفوعات .

الفرع الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة

تتجه رؤوس الأموال الباحثة عن أجر ،مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ،نحو المراكز المالية المتميزة بأسعار الفائدة أكثر ارتفاعا ،فلو افترضنا في زمن ما أن مردود أدونات الخزينة الأمريكية هو 4% ومردود الخزينة الفرنسية هو 6%،ففي هذه الحالة سيرتفع طلب المستثمرين الأمريكيين على الأورو (وبالتالي يزيد عرض الدولار ) من أجل الاستثمار في باريس .وفي نفس الوقت يتخلص المستثمرين الفرنسيين من استثماراتهم بالدولار من أجل امتلاك أدونات خزينة فرنسية.إن هذا التصحيح أو التغيير في تشكيلة المحفظة المالية يؤدي إلى زيادة عرض الدولار في أسواق الصرف من جانب المستثمرين الأمريكيين (وكل المستثمرين في العالم بصفة عامة ) وإلى انخفاض الطلب على الدولار من جانب المستثمرين الفرنسيين (وكل المستثمرين في العالم كذلك ) . وينتج عن هذا كله تحسن في قيمة الأورو .

ومن الأمثلة المعاشة تلك التقلبات في قيمة الدولار بالنسبة للعملات الأخرى في الثمانينات التي ترجع بصفة أساسية إلى التقلبات في أسعار الفائدة<sup>2</sup> .

فحسب هذه النظرية ،تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقد العملتي هاتين بعد تلك الفترة.وكقاعدة عامة تتخفف قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان معدل الفائدة بعد تلك المدة السائد في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة بعد نفس المدة السائدة في البلد الآخر،والعكس صحيح<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> سعود جايد مشكور العامر ،مرجع سابق ، ص 156.

<sup>2</sup> صحراوي سعيد ،مرجع سابق ، ص 72.

<sup>3</sup> عبد الجليل هجيرة ، مرجع سابق ، ص 56.

مثال توضيحي:

إذا كان سعر صرف الدولار مقابل المارك الألماني هو 1.9459% وكان معدل الفائدة السائد في ألمانيا بعد سنة 4.87% وسعر الفائدة السائد في الولايات المتحدة بعد سنة كذلك هو 5.67% ففي هذه الحالة، فإن سعر صرف الدولار سوف ينخفض أمام المارك .

ويمكن حساب سعر الصرف الجديد للدولار مقابل المارك بعد سنة كما يلي:

$$1.9459 = \text{دولار} \times [1 + (4.87\% + 5.67\%)]$$

$$= 1.9459 \times (1 - 0.008)$$

$$\text{دولار} = 1.9303 \text{ مارك}$$

ونلاحظ أنه بعدما كان سعر صرف الدولار مقابل المارك يساوي 1.9459 فإن ارتفاع معدل الفائدة في ألمانيا بعد سنة عنه في الولايات المتحدة قد أدى إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل المارك، إذا أصبح لا يساوي بعد سنة 1.9303 مارك.

وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى هاتين النظرتين ليستا الوحيدتين اللتان تفسران التغير في أسعار الصرف نقدا بعد فترة معينة بل هناك تفسيرات أخرى تركز خاصة في الوضع الإقتصادي و المالي لمختلف البلدان مثل معدلات النمو الإقتصادي السائدة، وحالة ميزان المدفوعات لكل دولة وضع احتياطات الصرف ..... الخ ومن جهة أخرى فإن البنوك تتجه أكثر فأكثر إلى الإستعانة بطرق أخرى للتنبؤ بأسعار الصرف لفترة معينة ومن بين أهم هذه الطرق استعمال الرسوم البيانية ومتابعة تطورات الأسعار من خلال توقعاتها في المستقبل بناء على هذه التطورات<sup>1</sup>.

المطلب الثالث: نظريات أخرى

هناك بعض النظريات الأخرى التي حاولت تفسير اختلاف سعر الصرف من دولة لأخرى على غرار باقي النظريات السابقة ومن بين هذه النظريات نظرية الأرصدة وكفاءة و الكمية وغيرها .

الفرع الأول: نظرية الأرصدة<sup>2</sup>

تقوم هذه النظريات على أساس إن سعر الصرف لعملة دولة ما وخاصة التي تتبع نظام صرف مرن يتحدد وفق حالة ميزان المدفوعات فإذا حقق ميزان مدفوعاتها عجزا بمعنى رصيد أساليب هذا يدل على زيادة الكمية المعروضة من العملة المحلية، مما ينتج عنه انخفاضا في قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضا. ويستدل البعض على صحة هذه النظرية من خلال تجربة ألمانيا مع مارك خلال الحرب العالمية الأولى، بحيث أنه رغم الزيادة المعتبرة في كمية النقود المتداولة وسرعة تداولها وارتفاعها فإن العملة الألمانية لم تتغير ولم تعرف قيمتها الخارجية انخفاضا، وسبب في ذلك هو تعادل جانبي لميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 57.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007، ص 104.

الفرع الثاني : نظرية كفاءة السوق<sup>1</sup>

السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة ،وهذا يفترض إن كل متعاملين في السوق يمكنهم الحصول إلى المعلومات سواء تعلق بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات ،العجز الموازي ،معدل التضخم ....الخ ،في السوق الكفاء كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة ، تكاليف المعلومات الضعيفة إلا أن هناك جدلا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفاءة نسبيا وهذا ما أدى قيام اختيارات لإثبات ذلك.

الفرع الثالث : نظرية كمية النقود

تعتبر نظرية الكمية للنقود من أهم وأقدم النظريات الاقتصادية التي مازالت تدور حولها نقاشات إلى يومنا هذا والتي تشير في شكلها البسيط إلى أن تغير في مستوى العام للأسعار يتحدد بواسطة التغيرات التي تحدث في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد ، وتعتبر هذه النظرية منبعا رئيسيا لوصف وتوضيح السياسة الكلاسيكية المعتمدة على قاعدة الذهب ، حيث حظيت بتعديلات مستمرة في ظل المذهب المسماة بأئصار المدرسة النقدية الحديثة ومنتمية إلى مؤسسات الرسمية كجامعة شيكاغو و بنك الفدرالي الاحتياطي .

ويتعلق الشكل الأول لهذه النظرية بمعادلة المبادلة المشهورة FISHER<sup>2</sup> (فيشر) فهي تبحث في كيفية تحديد القيمة النقدية لدخل الكلي. ونظرا لأنها تعبر عن مقدار كمية النقود التي تتم حيازتها عند مستوى دخل معين فهي نظرية الطلب على النقود.<sup>3</sup>

فرضيات النظرية<sup>4</sup> :

1. النموذج الاقتصادي مغلق ، لا توجد بينه وبين الاقتصاديات الأخرى .
2. الاقتصاد يتم استخدام موارده الاقتصادية والبشرية بكامل و بذلك يتسم الجهاز الإنتاجي بجمود تجاه تغيرات لطلب الكلي .
3. العرض يخلق الطلب قانون ساي .
4. سيادة حالة المنافسة التامة في الاقتصاد .
5. جميع المعاملات في الاقتصاد تنفذ من خلال السوق باستخدام النقود ولا توجد معاملات خارج السوق .
6. الوظيفة الوحيدة لسوق هي تبادل .

وحسب فيشر يمكن ضياغة المعادلة الكمية لنقود على النحو التالي :

$$MV=PT$$

<sup>1</sup> قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية ) ،مرجع سابق ، ص ص 124/120.

<sup>2</sup> عطاء الله بن طيرش ،مرجع سابق ، ص 57.

<sup>3</sup> أحمد أبو الفتوح الناقة ،نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ، مصر . 1997. ص 29.

<sup>4</sup> محمد عزت غزلان ، اقتصاديات السوق والمصارف ، دار النهضة العربية ، 2002 ، ص ص 186/187.

حيث أن :

$M$ : كمية النقود .

$T$ : حجم المعاملات.

$V$ : سرعة تداول النقود.

$P$ : مستوى العام للأسعار.

فإذا زادت كمية النقود المعروضة مع زيادة سرعة تداولها ، انعكست هذه الزيادة على ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات ، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبي لأسعار الصادرات ، الأمر الذي يجعلها ضعيفة من حيث درجة المنافسة للأسواق الخارجية يؤول هذا أمر كله إلى الانخفاض الطلب على السلع والخدمات الوطنية وهو مل يعني انخفاض الطلب على العملة الوطنية ومنه تدني سعر صرف العملة المحلية أما إذا نقصت كمية النقود المعروضة وتراجعت سرعة تداولها ، انعكس ذلك على انخفاض المستوى العام لأسعار السلع والخدمات مما يؤدي إلى انخفاض نسبي لأسعار الصادرات الأمر الذي يجعلها قوية من حيث درجة المنافسة في الأسواق الخارجية يؤول هذا كله إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات الوطنية وهو ما يعني ارتفاع الطلب على العملة الوطنية ومنه ارتفاع سعر الصرف العملة المحلية .

### عيوب نظرية كمية النقود

1. إن الزيادة المفرطة في عرض النقود ، تترتب عنها مستويات عالية من التضخم تنعكس على ميزان المدفوعات ،مخلفا أوضاع مختلفة ، وهو ما يتطلب تغيير سعر الصرف تماشيا مع مستوى العام لأسعار الجديدة .
2. يرى كينز وأتباعه أن نظرية كمية النقود لا يمكن إن تتحدد بمستوى عام للأسعار فقط ،كما لا يمكن اعتبار التغيرات في مستوى أسعار تعتمد على التغيرات في كمية النقود وبالتالي فإن التغيرات الحاصلة في سعر الصرف لا يمكن ربطها بهذه التغيرات فقط ، وكمثال فإن المارك الألماني لم تتخفف قيمته خلال الحرب العالمية الأولى برغم الزيادة الحاصلة في عدد الماركات المتداولة<sup>1</sup>.
3. إن ثبات حجم المبادلات وتحقق التشغيل الكامل بصفة تلقائية ومستمر وعدم وجود موارد اقتصادية عاطلة يمكن إن تستخدم لزيادة الإنتاج الكلي أي ثبات العرض الكلي لسلع والخدمات وهو من اهم الإفتراضات التي جاءت بها النظرية التي تعتبر غير صحيحة في جميع الأحوال .
4. لا يمكن اعتبار نظرية كمية النقود نظرية مناسبة وذلك لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار سعر الصرف .
5. تفترض نظرية كمية النقود ثبات سرعة التداول وهذا بعيد عن الواقع كما دلت الدراسات الإحصائية التي أجريت لتعرف على سرعة تداول النقود إنها ليست ثابتة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد علة ، مرجع سابق، ص ص 67/66.

<sup>2</sup> محمد عزت غزلان ، مرجع سابق ، ص 126.

الفرع الرابع : نظرية ميزان المدفوعات

ترى هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها ،حيث توجد علاقة مباشرة بين حالة ميزان المدفوعات وما يجري في أسواق الصرف ،فالفائض أو العجز في مختلف أرصدة ميزان المدفوعات يمكنه تفسير مستوى سعر الصرف فالعجز في ميزان المدفوعات يزيد من الطلب على العملات الأجنبية وهذا يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية بالسوق بينما الفائض فيه يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية .

ولقد اثبت بعض الاقتصاديين الألمان أمثال Diehr صحة هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى فالأسعار الخارجية للمارك الألماني حين ذاك لم تتأثر برغم من زيادة الكبيرة لكمية النقود وسرعة تداولها وارتفاع الأسعار ويرجع السبب في ذلك أن الميزان الحسابي كان متعادلا فلم يسمح لألمانيا بزيادة وارداتها عن صادراتها أي لم يكن هناك أي رصيد مدين أو دائن يؤثر على القيمة الخارجية للعملة<sup>1</sup>.

الفرع الخامس: النظرية الإنتاجية<sup>2</sup>

يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي واستقرار النقدي للدولة يجب إن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة باعتبار إن الحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ سعر الصرف العملة المحلية كلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة لاقتصاد الوطني كلما ازدادت حركة رؤوس أموال أجنبية إلى داخل قصد الاستثمار ، ومنه الطلب على العملة المحلية وبالتالي تحسين سعر الصرف العملة وتحدث العكس تماما في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية ، بحيث يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال وارتفاع تكاليف الإنتاج ، وكذا انخفاض الطلب على العملة المحلية مما يؤدي في نهاية انخفاض قيمة العملة .

عيوب النظرية الإنتاجية :

حتى هذه النظرية لا تخلو من انتقادات، فهي تبين ضرورة تقوم العملة المحلية بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجه الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة، هو ما فسر اختلاف أو انعدام التوازن الاقتصادي المنشود ،ففي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها ،انخفاض الإنتاج وانخفاض الإنتاج الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة، هذا الى جانب زيادة الطلب المحلي على السلع الأجنبية مما يؤدي إلى تفاقم العجز في الميزان المدفوعات ويحدث العكس في حالة الاقتصاد الوطني قوي مع تقويم العملة بأقل من قيمتها الحقيقية .

<sup>1</sup> بن شلاط مصطفى ،مرجع سابق ، ص ص 35/34.

<sup>2</sup> عطاء الله بن طيرش،مرجع سابق ، ص ص 59/58.



## خلاصة الفصل:

لسعر الصرف أهمية بالغة تكمل في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية فهو من أهم المؤشرات التي تؤثر على الاقتصاد المحلي أي التأثير في الدولة أو على المستوى الدولي لإرتباطه بالتجارة الخارجية ، وما يمكن ملاحظته أن هناك مجموعة كبيرة من النظريات الاقتصادية المفسرة لسلوك سعر الصرف على المدى الطويل والقصير تحاول مجملها إلى توجيه أو تحديد السياسات الاقتصادية بين الدول لتحقيق أهداف مشتركة .

فسعر الصرف يعتبر مؤشر للمنتجين المحليين وذلك لقياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمي فهو إذن همزة وصل بين الأسعار الداخلية والخارجية.ومن أهم القرارات التي تتخذها أي دولة هو تبني سعر صرف يتماشى مع الظروف التي يمر بها أي اقتصاد دولة ما والأهداف الاقتصادية التي تسعى تحقيقها في ظل التغيرات التي تحدث على المستوى العالمي .

ويمكن القول أن سياسة سعر الصرف تلعب دورا محوريا فلها أدوات عدة يمكن استعمالها لعلاج أزمات والتقليل من المخاطر وما نلاحظه اليوم على هذه السياسة هو توجهها نحو أشكال التعويم والاتحادات النقدية .

## تمهيد:

سعر العملة، أو بصورة أدق معدل صرفها بالنسبة للعملة الأجنبية، يعد أحد أهم الأسعار في الدولة على المستوى الاقتصادي الكلي وذلك نظراً لاتساع الآثار التي تترتب على تغير هذا المعدل على الدخل والإنتاج والتوظيف ومن ثم مستويات الرفاه، فضلاً عن تأثيراتها على تدفقات التجارة من الصادرات والواردات وكذلك الطلب على الأصول المالية الحقيقية في الدولة. ومعدل الصرف بشكل عام يحدد عدد الوحدات التي تدفع من العملة الوطنية للحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية، وعندما يتغير معدل صرف العملة بالنسبة للعملات الأجنبية، فإن هذا التغير قد يأخذ صورة تخفيض في قيمة العملة، أو إرتفاع في قيمة العملة، ولكل من هذين التغيرين تأثيراتهما العميقة على الاقتصاد وتنافسية (قدرته على تعبئة الموارد من العملات الأجنبية) وبالتالي ميزانه التجاري. ولكن الاجراء الشائع الذي تلجأ إليه بعض الدول وخاصة الدول النامية هو تخفيض قيمة عملتها كإجراء حماية يعود بالنفع عليها فقد يكون لحماية المبادلات التجارية بين الدولة والدول الأخرى أو من أجل زيادة صادرات مع العالم الخارجي.

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى تحليل وتفسير العلاقة النظرية بين تخفيض العملة ووضع الميزان التجاري وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث سنتناول في:

**المبحث الأول:** ماهية الميزان التجاري.

**المبحث الثاني:** مضمون سياسة تخفيض قيمة العملة.

**المبحث الثالث:** النظريات المفسرة لسياسة تخفيض العملة والآثار المترتبة على ذلك.

## المبحث الأول: ماهية الميزان التجاري

من المعروف أن لكل دولة معاملاتها الخارجية ، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالتصدير إلى، والاستيراد من الدول الأخرى أضف إلى ذلك أنهم يقدمون للأجانب خدمات مختلفة مثل الشحن والنقل والتأمين .... كما تؤدي لهم في ذات الوقت خدمات مماثلة من الأجانب. وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلا أو آجلا. هذه الحقوق والالتزامات تقوم في الواقع ، بالنقود ويتعين أدائها في تاريخ معين. لذلك فمن المهم لكل دولة دائنة أو مدينة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها والتزاماتها ومن هنا فإن عليها أن تعد بيانا كافيا أو سجلا وافيا تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق وما عليها من التزامات.

## المطلب الأول : مدخل عام لميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في رسم سياساتها الاقتصادية، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية والتطور الذي عرفه هذا الميزان من خلال مكوناته.

## الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات

- ❖ يشير معظم الاقتصاديين إلى أن مفهوم ميزان المدفوعات، بأنه سجل أو حساب أساسي "المنظم والموجز" الذي تدون فيه كافة المعاملات الإقتصادية التي تتم بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في البلد آخر خلال فتره معينه عادة ماتكون سنه واحده<sup>1</sup>.
  - ❖ يعرفه صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه سجل يعتمد على قيد المزدوج يتناول إحصائيا فترة زمنية معينة لتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديا دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد ، وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من صندوق وحقوقها والتزاماتها اتجاه بقية دول العالم<sup>2</sup>.
  - ❖ وهو عبارة أيضا عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدول والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة<sup>3</sup>.
- ويمكن القول أن ميزان المدفوعات هو عبارة عن مستند حسابي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة خلال سنة بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين كل الأعوان الآخرين في العالم الخارجي.

<sup>1</sup> عباس الفياض ، ميزان المدفوعات، مقال منشور على الرابط <http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/158562> بتاريخ 20

أفريل 2013.

<sup>2</sup> محمود يونس ، اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية ، مصر، 1999، ص 166.

<sup>3</sup> زينب حسين عوض ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار القدر للطبع والنشر ، الاسكندرية ، مصر ، 2003، ص 100.

من هذا التعريف يمكن استخلاص مايلي<sup>1</sup> :

- ينصب اهتمام ميزان المدفوعات على المعاملات الاقتصادية الخارجية فقط سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين ،أو نتج عنها حقوق لغير المقيمين يتعين على المقيمين أدائها، سواء تم اقتضاء قيمة هذه المعاملات عاجلا أو آجلا أو حتى كانت بدون مقابل .أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها .
- يعتبر الوطنيون " هم المقيمون " عادة على إقليم الدولة.وذلك يعنى أن الأشخاص الذين يقيمون عرضا على أرض الدولة يعتبرون من الوطنيون، مثل السائحين من الأجانب .وعلى العكس فإن الإقامة العارضة للوطنيين في خارج الدولة لا ترفع عنهم صفة الوطنية ولذلك، فلا يعتبر أعضاء البعثات الدراسية أو الدبلوماسية رغم وجودهم خارج ، مقيمون في الدولة التي يتواجدون فيها إذ أنهم يخضعون لتوجيه ورقابة الدولة أوفدتهم .
- يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين ( البنوك ، شركات ، مؤسسات .... الخ ) الذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياها الإقليمية ومجالها الجوى . يضاف إلى ذلك السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة وأساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها، والعبرة في ذلك خضوع هؤلاء الأفراد والشركات لتوجيهات وقوانين الدولة التي تمنحهم حمايتها عند الضرورة .
- الإقامة وليست الجنسية هي التي يعول عليها للترقية بين ما يعتبر دوليا فيدرج في ميزان المدفوعات وما لا يعتبر كذلك فلا يدرج في ميزان المدفوعات.
- لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان ، فعلى حين تبدأ بعض الدول فترة السنة في أول جانفي وتنتهي في نهاية ديسمبر فإن دولة مثل اليابان تبدأ هذه الفترة مع بداية أفريل من كل عام لتنتهي في آخر مارس من العام التالي .

#### الفرع الثاني : كيفية القيد في ميزان المدفوعات

يتم إعداد ميزان المدفوعات من قبل البنك المركزي.وينشر سنويا أو كل ستة أشهر كما يمكن أن يعد شهريا في بعض الدول.ويكون بالضرورة في حالة توازن في نهاية الفترة ،لأنه يقوم على أساس التسجيل بالقيد المزدوج<sup>2</sup>.

♦ **مبدأ التسجيل بالقيد المزدوج :** والذي يتضمن كافة التدفقات الداخلية إلى البلد كمقبوضات والتدفقات الخارجية منه

كمدفوعات فتقابل حقوق البلد المكتسبة من التعاملات الاقتصادية الدولية ديون عليه. ولا يعنى القيد المزدوج تعادل الأرقام فيما يخص البنود(أو الفقرات) التصحيح أو التعديل<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> محمود يونس ، مرجع سابق ،ص ص 198-199.

<sup>2</sup> حنان لعروق ، مرجع سابق ، ص 4 .

<sup>3</sup> هوشيار معروف ، مرجع سابق ، ص 235.

♦ **فالمعاملات المدينة:** هي المعاملات التي يترتب عنها تدفقات خارجية أو التزامات الدولة اتجاه الخارج تسجل بإشارة (-) مثل الواردات.

لكن هذا التسجيل تكتفه بعض المشاكل منها كيفية التفرقة بين المقيمين وغير المقيمين ، لأن التفرقة على أساس جنسية الشخص هي غير قطعية ، وهذا الرباط ( الجنسية ) غير كافي ، وإنما يؤخذ بإعتبارات أخرى. وعليه يقصد بالمقيم كل شخص طبيعي يكون البلد المعنى إقامة دائمة له ، ومحلا لممارسة نشاطه الاقتصادي مهما كانت جنسية ، مثلا أن يكون جزائري مقيم في الجزائر أو في الخارج لمدة أقل من سنة أو شخص أجنبي مقيم في الجزائر لمدة تفوق السنة. وبالتالي لا يعتبر السائح المبعوث والطالب كمقيم بالإضافة إلى الأشخاص المعنويين متمثلين في هيئات حكومية شركات وطنية ، فروع الشركات الأجنبية الدائمة النشاط في البلد ، لأنه تشارك في الاقتصاد الوطني . أما غير المقيم فهو أي شخص طبيعي أو معنوي تكون إقامة مؤقتة في هذا البلد مثلا : السياح ، المبعوثين الدبلوماسيين والعاملين في القنصليات.

♦ **مبدأ التقييد:** يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن محاسبي دائم ، لتقيده بما يعرف في النظام المحاسبي بنظرية القيد المزدوج حيث كل معاملات الدولية تحل في الميزان مرة دائمة ومرة مدينة ، أي أن كل بند في الجانب الدائن لا بد أن يقابله بند في الجانب المدين تساوي له والعكس صحيح ، وذلك من أجل إظهار كيفية تسوية البند أو تمويله يتم وضع ميزان المدفوعات وتبويب كل المبادلات التي فيه على أساس الغرض الذي يراد منه الاستعمال أو الدراسة. وقد حاول صندوق النقد الدولي وضع هيكل موحد لميزان المدفوعات لمختلف الدول بشكل سهل تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية ويمكن مقارنة البلدان فيما بينها ، آخذينا بعين الاعتبار وقت تحقيق العمليات وليس وقت التعاقد عليها، أي الفارق الزمني بينهما<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث : أهمية ميزان المدفوعات

يعكس ميزان المدفوعات العلاقات الاقتصادية الدولية، فهو يبين صافي تعامل اقتصاد بلد معين مع اقتصاديات العالم الخارجي، بمعنى آخر أنه يمثل الصورة المحاسبية لهذه العلاقات. ولذلك فهو يحظى بالكثير من الاهتمام ليس على مستوى صانعي القرار فقط بل على مستوى رجال الأعمال الأجانب والمستثمرين وكافة المتعاملين الاقتصاديين مع الدولة (بنوك، مؤسسات، أشخاص، حكومات... إلخ)، وتعود هذه الأهمية إلى أن ميزان المدفوعات يعكس الوضعية الاقتصادية للدولة من حيث مستوى تطور ونمو اقتصادها خلال فترة زمنية معينة وبالتالي فالتسجيل في ميزان المدفوعات يعد مسألة ذات أهمية وذلك للأسباب التالية<sup>2</sup> :

✓ يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها درجة إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي. إذ كلما كان حجم هذه المعاملات كبيرا دل ذلك على درجة انفتاح الاقتصاد

<sup>1</sup> حنان لعروق ، مرجع سابق ، ص 5.

<sup>2</sup> سامية مقعاش، العملة الأوروبية ( اليورو) وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة حاج لخضر ، باتنة ، الجزائر . دفعة 2006/2007 ، ص 96.

- الوطني على الاقتصادي الدولي .وعلى العكس من ذلك فإنه كلما كان حجم هذه المعاملات صغيرا دل ذلك على محدودية الاندماج في الاقتصاد العالمي .
- ✓ يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعطيات الرقمية الواردة فيه قوة الاقتصاد أو ضعفه وموقعه من المنافسة الدولية ودرجة استجابته للمتغيرات الاقتصادية الدولية .
  - ✓ يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة في يد صانعي القرار في الدولة لتخطيط علاقاتها الاقتصادية الخارجية وإدارتها .مثل تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية والجغرافية...إلخ.
  - ✓ تستعمله بعض المؤسسات المالية العالمية ومنها صندوق النقد الدولي لدراسة وتحليل الأوضاع الاقتصادية لدولة حيث تمكن دراسة ميزان المدفوعات عبر فترات متتابة من معرفة مدى تطور الهيكل الاقتصادي لهذه الدولة، كما يعتبر مؤشرا جيدا للحكم على المركز الخارجي لها.
  - ✓ فهو بيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الأجنبية وذلك بما يسهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي وهنا يمكن استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية ولتعيين مدى القدرة على إحداث التغيرات في بعض عناصر العلاقات الاقتصادية الدولية بغرض استيعاب (أو إمتصاص) الفائض أو إزالة العجز<sup>1</sup>.

وعليه يمكن القول أن بيانات ميزان المدفوعات توفر دلالات معبرة عن الحالة الاقتصادية لدولة الشيء الذي يمكن من متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي لهذه الدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية المنتهجة ومع ذلك فإن الميزان لا يظهر أسباب حدوث التغيرات في بعض عناصره كما أنه لا يكشف عن الصورة الآتية لمركز الاقتصاد الدولي لبلد ما، بل أنه يحدد هذا المركز في نهاية فترة معينة أي أنه لا يبين مثلا الفرق الآتي بين الاستثمارات الوطنية في السندات والأموال التي تتم في البلدان الأخرى ونفس الاستثمارات التي تتم من قبل الأجانب في البلد المعنى وذلك لتحديد الأرباح والخسائر .

#### الفرع الرابع: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات<sup>2</sup>:

هناك عدة عوامل تؤثر على ميزان المدفوعات نذكر منها:

1. **التضخم** : إن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية ،فتتخفص الصادرات وترتفع الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية.
2. **معدل نمو الناتج المحلي** : تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات، ويحدث العكس في حالة انخفاض الدخل إذ ينخفض الطلب على الواردات.
3. **الاختلافات في أسعار الفائدة** : إن التغير في أسعار الفائدة يبدي أثرا على حركة رؤوس الأموال فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض

<sup>1</sup> سعود جايد هوشيار معروف ، مرجع سابق ، ص 237.

<sup>2</sup> بسام الحجار، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2003، ص64.

سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين.

4. **سعر الصرف** : يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات و تجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

#### المطلب الثاني : مفهوم الميزان التجاري وأقسامه

تمتلك السلطات السياسية والاقتصادية ترسانة من الأدوات التي تستعين بها عند رسم سياساتها الاقتصادية المالية والنقدية، ويعتبر ميزان المدفوعات واحداً من أهم هذه الأدوات. كما يعتبر من أهم المعايير التي تقاس بها الكثير من المؤشرات الاقتصادية ويعتبر ميزان التجاري أحد أهم الحسابات في ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية .

#### الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري

تعددت مفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد و يمكن إبراز كما يلي "

- ❖ يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات . وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري استخدامه حالياً<sup>1</sup>.
- ❖ الميزان التجاري يمثل الصادرات مطروحاً منها المستوردات، وهكذا تقيم العلاقة بين الصادرات و واردات البلد. ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي صادرات (x) - إجمالي الواردات (m)}$$

- ❖ الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن إن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي لهذا البلد<sup>2</sup> .

وهو يقتفي اثر تدفقات المواد الحقيقية بين الاقتصاد الوطني والخارجي بما في ذلك خدمات عوامل الإنتاج وتتعلق البنود الرئيسية لهذا الحساب بمعاملات المنظور (السلع) وغير منظورة(الخدمات) ويمكن أن يكون موجب أو سالب.

- ✓ **ميزان التجاري الايجابي**: صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذن فائض في الميزان أو ما يسمى (الفائض التجاري).
- ✓ **الميزان التجاري السلبي**: يعني إن البلد لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى العجز التجاري ينبغي بالضرورة إن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل حدث دوري مرتبط بدوره الاقتصادية.

<sup>1</sup> عبد الجليل هجيرة ، مرجع سابق ، ص 96.

<sup>2</sup> مشهور هذلول بريور، العوامل المؤثرة في انتقال أثر سعر صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن ( 2006/1985)، أطروحة دكتوراه تخصص مصاريف ،كلية العلوم المالية والمصرفية ،جامعة الأردن ، 2008، ص 9 .

الفرع الثاني: أقسام الميزان التجاري<sup>1</sup> :

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين الأول هو الميزان التجاري السلعي أما القسم الثاني هو الميزان التجاري الخدمي.

✓ **الميزان التجاري السلعي:** ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظور ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات، الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

✓ **الميزان التجاري الخدمي:** ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير منظورة، وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول

✓ (النقل، السياحة التامين دخول العمل عوائد رأس المال).

الفرع الثاني: حالات العجز والفائض في الميزان التجاري<sup>2</sup>

يعتبر الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة وما حظيت به مؤخرا من أهمية وتركيز من قبل المستثمرين. تعتبر أهمية هذا الرقم نابعة من كون أن الدولة التي يكون عندها فائض في الميزان التجاري فستكون تصدر أكثر مما تستورد مما يعني أن حجم الانتاج سيكون فيها عاليا وأن بضائعها المنافسة سعرا وجودا في السوق المحلي وفي السوق الخارجي وما يصاحب ذلك من زيادة في الانتاج سيكون فيها عاليا وأن بضائعها المنافسة سعرا وجودا في السوق المحلي وفي السوق الخارجي وما يصاحب ذلك من زيادة في الانتاج المحلي وزيادة نسبة الوظائف وزيادة مستوى الرواتب مما يؤدي بالنهاية إلى زيادة الانفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو النمو وينعكس على أسواق الأسهم بالإيجاب .

ولكن مع ذلك فإن هناك فترات نمو معينة والتي يصاحبها قوة عملة تلك الدولة نتيجة لقوة إقتصادها مما يجعل التصدير عليها أصعب نتيجة لغلاء عملتها مقابل العملات الأخرى فقد يكون عجز الميزان التجاري أمرا مفهوما على الأقل ويسهل تفسيره من قبل الاقتصاديين .

التأثير يعتبر طردي مع كل من العملة ومؤشرات الأسهم الفائض في الميزان التجاري جيد للاقتصاد بشكل عام لأنه يظهر بأن الانتاج والتدفقات النقدية الداخلة للبلد أكثر من التدفق النقدي الخارج بسبب ارتفاع الصادرات عن الواردات، مما يعني مصدر دخل آخر للاقتصاد. وفي هذه الحالة ترتفع أسعار الأسهم مترافقة مع إقبال الناس إلى شراء الأسهم ذات العوائد المرتفعة، وحتى يقوم المستورد بشراء السلع والصادرات من إحدى البلدان فإنه يحتاج لشراء عملة ذلك البلد مما يزيد من الطلب عليها ويرفع سعر العملة، لكن مع استمرار ارتفاع سعر العملة سوف يصل ذلك حدا تصبح فيها قيمة البضائع مرتفعة بالنسبة للمستورد مما سوف يؤدي إلى تقليص قيمة التبادل التجاري.

أما العجز في الميزان التجاري فهو يعبر عن صادرات قليلة مقارنة بالواردات، مما يؤدي إلى تدفق نقد إلى خارج أقل مما يدخل الدولة، فإن كان العجز مستمرا ومرتفع، فهذا يدل على احتمال انخفاض الانتاجية وارتفاع

<sup>1</sup> عيد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص 97.

<sup>2</sup> الميزان التجاري وشرح وسيناريو: مقال منشور على الرابط: <http://www.aljazeera.net/vb/showthread.php?t=5655> بتاريخ



معدلات البطالة والتي تعود بالسلب اجمالا على الاقتصاد. وعلى العكس من حالة الفائض في الميزان التجاري، فقيمة العملة في حالة العجز التجاري سوف تتخفض بسبب تغلب قوى العرض على الطلب مقابل طلب عملات أجنبية لتغطية ثمن الواردات .

إجمالا تؤثر نتيجة الميزان التجاري على قيمة العملة وأسواق الأسهم. ويكون تأثير الفائض ايجابيا على كليهما أكثر من أن يكون عجزا. لكن في حال كان هنالك عجز في الاقتصاد، فهذا لا يعني بأن الاقتصاد ليس جيدا في حالة تحسن أو ارتفاع الفائض في الميزان التجاري يعني ذلك المزيد من الانتاج والوظائف والاستثمارات وهذا في النهاية يقود إلى ارتفاع العملة وكذلك ترتفع قيمة الأسهم بسبب ارتفاع العوائد للشركات والذي يؤدي إلى إقبال أكثر على شراء أسهمها .

### المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالميزانين، ميزان التجاري وميزان المدفوعات

يعتبر سعر الصرف من أهم العوامل المؤثرة على كل من ميزان المدفوعات بصفة عامة وميزان التجاري على وجه الخصوص كون أن تغيرات أسعار الصرف سوف تؤثر على بنود ميزان المدفوعات وقد يكون ايجابيا أو سلبيا وهذا راجع إلى بنية الاقتصاد وهيكله الانتاجي .

### الفرع الأول : علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري

يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، فإذا زادت قيم الصادرات على قيم الواردات يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا، ويحقق العجز في الحالة العكسية. ويعتبر سعر الصرف أحد محدداته الأساسية، فقد تزيد قيمة العملة عندما تصبح وحدة عملة الدولة تساوي قدرا أكبر من وحدات عملة الدول الأخرى، ويعتبر سعر الصرف أحد محدداته الأساسية، فقد تزيد قيمة العملة عندما تصبح وحدة عملة الدولة تساوي قدرا أكبر من وحدات عملة الدول الأخرى ويساوي الفرق بين الصادرات « x » والواردات « m » أي « m-x » وهو جزء من الإنفاق الكلي والذي يكتب على الشكل التالي<sup>1</sup>:

$$Y=C+I+G ( X-M)$$

حيث  $G.I.C ( X-M)$  حيث تمثل كل من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق والحكومي وقطاع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) على التوالي.

كما أن للصادرات والواردات أثر مباشر على سعر الصرف بلد ما ، ينبغي أن يكون في مستواه الأمثل عند استقرار ميزان المعاملات الجارية.

عندما بلد يستورد منتج، يتم التسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتج ، البلد المستورد إذا يقوم بشراء العملة الأجنبية للبلد المصد وبيع عملته المحلية وبالتالي أي تغيير في المعاملات الاقتصادية استيراد أو تصدير يؤدي إلى التغيير في سعر الصرف.

في حالة عجز ميزان التجاري بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات ،الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض هذه العملة، في هذه الحالة العملة المحلية تميل إلى الخفض أو تقل قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى

<sup>1</sup> تومي صالح ، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر، 2004، ص 225.

المستعملة في المبادلات. والعكس في حالة الفائض في ميزان المبادلات الجارية الواردات من العملة الأجنبية أكبر من المخرجات الطلب على العملة من طرف غير مقيمين أكثر أهمية من الطلب على الأجنبية من طرف المقيمين. العملة المحلية تميل إلى الارتفاع أو يعاد تقييمها.

ومع ذلك ضعف قيمة العملة الوطنية تسمح للبلد بالتصدير أكثر، والعملة الأجنبية ترتفع من جديد. أو إن قوة قيمة العملة الوطنية تسمح للبلد بالتصدير أقل، والعملة الأجنبية تتخفف<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات.

من المعروف أن عرض الصرف الأجنبي إنما يستمد مصدره من مختلف المعاملات، سواء الجارية أو الرأسمالية، التي تظهر في الجانب الدائن، أو جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات والذي يمثل في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية، وبالمثل فإن الطلب على العملة الأجنبية إنما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات وعليه فإن التوازن في سوق الصرف الحرة إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات وفقاً لما يعرف بالتوازن السوقي حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصده دولية<sup>2</sup>.

ف نجد الحساب الأول في هذا الميزان وهو الميزان التجاري للسلع والخدمات وكذلك دفعات التحويلات. والتي تمثل القاعدة البسيطة لحسابات ميزان المدفوعات في أن أي معاملة تعطي زيادة في الدفع بواسطة مقيمي البلد تكون عبارة عن عجز في ميزان المدفوعات لذلك البلد.

نجد في الجانب الثاني من ميزان المدفوعات صافي تدفقات رأس المال وهو يرتبط بسعر الصرف التي تختلف أنظمتها من اقتصاد لآخر سواء تعلق الأمر بسعر صرف ثابت أو مرن. تبدي التغيرات في سعر الصرف أثراً على ميزان المدفوعات، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين وعند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، تتوافر مجموعة من الطرق لإعادة التوازن إلية وتشمل تخفيض أو رفع قيمة العملة الخارجية، لجعل أسعار الصادرات أو الواردات أرخص (أعلى) قياسياً بالعملة الأجنبية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد الجليل هجيرة ، مرجع سابق ، ص 98 .

<sup>2</sup> ميراندا زغلول، التجارة الدولية ، بدون دار النشر، بينها ، مصر، 2010، ص 144.

<sup>3</sup> سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963-2006) ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر دفعة

2008-2009 ص 107 .

## المبحث الثاني: مضمون سياسة تخفيض قيمة العملة

تعد سياسة تخفيض قيمة العملة إحدى السياسات الهامة التي يفرضها الصندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تعاني موازين مدفوعاتها من إختلالات مؤقتة عارضة أو هيكلية مزمنة، لغرض تسوية هذه الإختلالات تتمثل هذه السياسة في قيام الدولة في تخفيض قيمة عملتها الوطنية في الخارج أي ارتفاع سعر الصرف بهدف إعادة التوازن في ميزان المدفوعات وتخفيض من الآثار المرتبطة أساسا في أهمية المبادلات الخارجية وكذا الهيكل الاقتصادي لبلد المعني، فدول التي تقوم بتغيير قيمة عملتها الوطنية يعنى أن يصبح بإمكان الحصول عليها بمقدار من العملة الأجنبية أقل من السابق وفي إطار اتفاقية بريتون رودز فإن التغير وإعادة النظر في قيمة العملة كان يعتبر إجراء عادي لكنه استثنائي لا يمكن اتخاذه في حالة العجز الأساسي في ميزان المدفوعات<sup>1</sup>.

## المطلب الأول : مفهوم تخفيض قيمة العملة وأسبابه

إن سياسة التخفيض هي قديمة وقد طبقت هذه السياسة إبان العهد الاقطاعي، ألا أنها لم تأخذ وضعها كمنهج علمي يستند إلى النظرية الاقتصادية إلا على يد (روبنسون) في أوائل الثلاثينات من القرن الماضي، فقد أشارت روبنسون بأن التخفيض قد يحسن معدل التبادل وقد يؤدي كذلك إلى تدهوره . يعتبر التخفيض من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية لإعادة النظر في تحديد سعر صرف العملة المحلية والعودة بها إلى المستوى التوازني الحقيقي مع باقي العملات خاصة القوية، قصد التحكم في الصعوبات التجارية للبلد من خلال تحفيز الصادرات والضغط على الواردات وكذا إيقاف خروج رؤوس الأموال إلى الخارج فهو إجراء تتخذه دولة صاحبة العجز في ميزان مدفوعاتها بهدف تشجيع صادراتها والحد من وارداتها وبالتالي تفادي اللجوء إلى سياسات انكماشية في الداخل وتخفيض مستوى العام للأسعار فيها .

## الفرع الأول: مفهوم تخفيض قيمة العملة

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهر قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ . وتخفيض سعر الصرف بهذا معنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بعملات الوطنية برفع الأثمان الخارجية مقومة بعملة الوطنية<sup>2</sup> .

ويقصد بتخفيض قيمة العملة هو أن تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها بالعملات الأجنبية بحيث تصبح تساوي أقل من ذي قبل من هذه العملات . ومعنى هذا أن تخفيض هو إجراء يخفض سعر صرف ، ويخفض قوتها الشرائية في الخارج كأن تقرر دولة ما مثلا إن تخفض سعر الصرف لعملة الوطنية بدولارات . فبدلا إن تساوي ثلاث وحدات ونصف منها دولارا واحد فإنه يصبح دولار واحد يساوي 4 وحدات .

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن زاوي ، مرجع سابق ، ص 51 .

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 304/303 .

ويقصد به أيضا أن تخفيض قيمة العملة يعني قيام دولة ما بتخفيض قيمة عملتها بالعملات الأجنبية بحيث تصبح تساوي عدداً أقل من ذي قبل من هذه العملات .أي أن سعر صرفها يكون أقل عن ذي قبل وعادة ما يكون الهدف الأساسي من تخفيض قيمة العملة الوطنية زيادة الصادرات والحد من الاستيراد بمعنى أن التخفيض يعني انخفاض سعر السلعة أو الخدمة المصدرة ومن ثم زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية مقابل السلع المثيلة من دول أخرى وفي ذات السياق تزيد تكلفة الاستيراد بذات نسبة تخفيض قيمة العملة الوطنية ومن ثم يقل الانفاق على الواردات<sup>1</sup> .

أما مصطلح إنخفاض قيمة العملة فيقصد به انخفاض قيمة العملة بلد ما إزاء العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، نتيجة تعارض قوى العرض والطلب وهذا يعني أن الانخفاض المذكور يحصل في حالة نظام الصرف العائم، والعوامل المؤدية إلى انخفاض القيمة الخارجية لعملة البلد هي :

- زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات .
- ارتفاع معدل التضخم المحلي مقارنة بالمعدل المذكور للشركاء التجاريين .
- انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية المحلية .
- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج .

#### الفرع الثاني : أسباب التخفيض:

هناك أسباب عديدة لتخفيض العملة يمكن تقسيمها لأسباب رئيسية وأخرى ثانوية نبرزها فيما يلي من بينها<sup>2</sup>

#### ◆ الأسباب الرئيسية :

- ✓ تحسين ميزان الحساب وإزالة الخلل فيه هو السبب الرئيسي وراء إتباع هذه السياسة ، وتفسير ذلك هو أن تخفيض قيمة العملة يجعلها رخيصة أمام العملات الأخرى الأمر الذي يجعل السلع المحلية رخيصة بالمقارنة مع السلع الأجنبية الأخرى، مما يؤدي إلى تشجيع الأجانب على شراء السلع الوطنية التي أصبحت رخيصة الثمن بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية فترتفع صادرات البلد وينخفض حجم الاستيراد من السلع الأجنبية .
- ✓ الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج .
- ✓ زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيض عبء مديونيتها وذلك لتسهيل تصريف منتوجاتها في الأسواق الخارجية أو لتدهور أثمانها في الأسواق العالمية .
- ✓ معالجة مشكل البطالة في الاقتصاد القومي حيث ينتج عن التخفيض تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية.

<sup>1</sup> محمد النبيل الشيمي، تخفيض قيمة العملة متى يكون مطلوباً؟ مقال منشور على الرابط

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=162701> بتاريخ 21 أبريل 2013

<sup>2</sup> صبحي حسون الساعدي ،إياد حماد عبد ،أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة ،مجلة جامعة الأبيار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد 7 ، السنة 2011، ص91.

♦ الأسباب الثانوية:

- ✓ ارتباط الكتلة نقدية معينة ، أي أن هذا الارتباط سوف يعرض العملة المحلية للانخفاض بمجرد حصول أي انخفاض في العملة الرئيسية
- ✓ إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية و تعتمد هذه العلاقة على أساس معرفة تطور مستوى الأسعار المحلية، لأن مستوى الأسعار المحلية سوف ينعكس على القوة الشرائية المحلية للعملة الوطنية ، لذلك فإن سعر الصرف عملة معينة إزاء عملة أخرى يعتمد على مقارنة التغيرات في مستويات الأسعار المحلية في كلا البلدين .
- ✓ تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة و ذلك لأن السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد على قطاعات تكملية أخرى فإن تطوير القطاع التصديري يؤدي إلى تطوير بقية القطاعات السابقة سواء من ناحية استغلال الطاقة الإنتاجية أو استخدام المزيد من اليد العاملة

الفرع الثالث: الفرق بين التخفيض والانخفاض في قيمة العملة

في أنهما تدهور لقيمة العملة المحلية لكن كل واحدة بطريقته وسنوجز أهم نقاط الاختلاف للفرق بينهما في الجدول التالي:

الجدول رقم(1): يبين الفرق بين تخفيض قيمة العملة وإنخفاض قيمتها

التخفيض Dévaluation	الانخفاض Dépréciation
هو عبارة عن عملية إرادية ومقصود من طرف السلطات النقدية تحت ضغط ظروف معينة ويتم بقرار رسمي لتحقيق أهداف معينة .	هو عبارة عن حركة تلقائية وعفوية، دون تدخل للسلطات النقدية وإنما يحدث نتيجة لتحركات العرض والطلب على العملات الأجنبية .
يتطلب من السلطات النقدية اختبار الوقت المناسب للقيام بهذه العملية	قد يحدث في أي وقت نتيجة زيادة الطلب عن عرض في العملات الأجنبية أي نتيجة تضارب قوى السوق
يحدث فقط في سوق الصرف الأجنبي	قد يحدث في سوق الصرف الأجنبي ، كما يحدث في سوق السلع والخدمات الداخلية .
لا يمكن القيام بهذه العملية إلا في اقتصاد يمكن للسلطات النقدية فيه التدخل في سوق الصرف لتعديله في الاتجاه المرغوب ( أنظمة الصرف الثابتة والتعويم المدار ) .	يحدث في ظل اقتصاد حر ، ينتج لآلية العرض والطلب العمل بكفاءة من أجل تحديد سعر الصرف الذي نجده في ظل أسعار الصرف العائمة .
يكون في حدود معينة .	الانخفاض لا يكون في حدود معينة

يقابل الانخفاض الارتفاع في قيمة العملة الوطنية ، أي زيادة في سعر الصرف نتيجة زيادة المعروض عن المطلوب من العملات أجنبية .	يقابل التخفيض عملية رفع في قيمة العملة التعويم الذي يحدث عندما تقيم العملة بأقل من قيمتها لإختلال بين العرض والطلب .
التعديل لسعر الصرف يكون مستمر نتيجة التغيرات المستمرة لقوى العرض والطلب (ظاهرة مستمرة) .	التعديل لسعر الصرف يكون وقتي خلال الفترة التي تقرر فيها السلطات النقدية التخفيض (ظاهرة مؤقتة)
الانخفاض يعني الرفع أو الارتفاع في سعر الصرف الأجنبي	التخفيض يعني الرفع في سعر الصرف الأجنبي

المصدر:حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر -،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة ، دفعة 2004/2005 ص109.

#### المطلب الثاني:أهمية وأهداف سياسة تخفيض العملة

تسعي سياسة تخفيض قيمة العملة إلى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي فهي تعتبر من أهم سياسات سعر الصرف، حيث يستعمل هذا الإجراء من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وطنية محددة تختلف من دولة لأخرى، وذلك حسب الأولويات وخصائص الهياكل الاقتصادية ومستوى النمو، والتي تهدف أساسا إلى إعادة تحسين مستوى الميزان التجاري بالدرجة الأولى.

#### الفرع الأول : أهمية سياسة تخفيض العملة<sup>1</sup>

إن التخفيض يجعل من أسعار الصادرات تنخفض من منظور الأجانب وبالتالي فإن الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية يميل إلى الارتفاع أما بالنسبة للواردات ترتفع قيمتها بالنسبة للعملة الوطنية ، هذا ما يجعل من حجم الواردات يميل إلى الانخفاض. ولهذا فإن المنتجين يقومون بتحويل أو نقل عوامل الإنتاج إلى القطاعات التي تسمح لهم بتحقيق مردودية أكثر،وبذلك يفضلون الإنتاج في قطاعي التصدير وإحلال الواردات،وفي هذا الإطار يمكن أن يكون سعر الصرف أداة تسيير للعرض والطلب والتخصيص الفعال للموارد، ولا يؤثر التخفيض في حساب التجارة المنظورة فحسب، حيث يساهم في تحسين من جهة أخرى وضعية حساب التجارة غير المنظورة،الراجع إلى زيادة إقبال الطرف الأجنبي على الخدمات المحلية التي يراها منخفضة التكلفة ، ويحد من جهة أخرى إقبال الطرف المحلي على الخدمات الأجنبية، كما يحدث هذا مع رأس المال الأجنبي الذي من دوره أن يساهم في تحسين وانتعاش حساب رأس المال.

بالإضافة إلى التأثير المباشر على ميزان المدفوعات قد يكون للتخفيض شأن في زيادة دخل الفئات المنتجة وتخفيف عبء مديونيتها، وذلك لتسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الخارجية أو ارتفاع أثمانها في الأسواق

<sup>1</sup> هجيرة عبد الجليل،مرجع سابق،ص47.

العالمية، وبالإضافة إلى حماية الصناعة الناشئة، قد يهدف التخفيض إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني، حيث ينتج عنه التوسع في الصناعات التصديرية.

### الفرع الثاني : أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة

- تطورت الأهداف المتوخاة من سياسة التخفيض مع تطور سياسة نفسها ، فيفترض أن هذا الإجراء يؤدي إلى تقليص مدفوعات الدولة للخارج وزيادة مقبوضاتها للخارج ، ويكون ذلك باتجاه تحقيق جملة من الأهداف<sup>1</sup> :
- ✓ علاج أو تقليص عجز ميزان المدفوعات وهو محور سياسة التخفيض ، وذلك عند قيام الدولة بالتدخل في الأسواق الصرف بغرض تقليص الفارق بين مستوى العام لأسعار منتجاتها عن الأسعار في الخارج دون اللجوء إلى السياسة الانكماشية، وتكون هذه المعالجة في زيادة الصادرات التي تصبح تكلفتها أقل بنسبة للأجانب، وتقليص الواردات لارتفاع أسعار الأجنبية لها بالنسبة للمستوردين المقيمين .
  - ✓ الحصول على نقد أجنبي إضافي يساعد على الوفاء بالتزامات مديونية الخارجية نتيجة زيادة الصادرات بالإضافة أنه يقلص الواردات يعني ذلك تقليص حجم الدين الخارجي وخدمته بالنسبة للصادرات والنتائج المحلي.
  - ✓ زيادة القدرة الإنتاجية في استخدام الموارد العاطلة، وتوجيه هيكل الإنتاج نحو إنتاج سلع تصدير بتحويل موارد الإنتاج من السلع البديلة والسلع غير قابلة لتبادل إلى القطاع التصديري والتوسع في الصادرات يتطلب توفير الطاقات بزيادة رأس المال من التدفقات المالية الأجنبية أو نتيجة دخول الإيداع الوطني مترتب عن التخفيض، وتكون النتيجة تحسين كفاءة الاستثمار الوطني.
  - ✓ زيادة القدرة التنافسية لسلع الوطنية في الأسواق الخارجية نتيجة انخفاض تكاليفها وبالتالي أسعارها المحلية بالنسبة للأجنبية مما يؤدي إلى زيادة عوائد السلع القابلة للتصدير وتشجيع الاستثمار الأجنبي بداخل البلد المخفض .

### المطلب الثالث : شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة

- إن نجاح سياسة التخفيض في إعادة التوازن في ميزان المدفوعات، يعني ذلك أنه إذا كان طلب الدولة مرناً كذلك فإن التخفيض يعود بالنفع عليها وفي حالة كون طلبها على الواردات قليل المرنة وكون عرضها للصادرات كذلك قليل المرنة فإن التخفيض يعود بالضرر عليها.
- وإذا أدى التخفيض إلى الحصول على مزايا فيشترط لذلك ألا تقوم الدول الأخرى بتخفيض القيمة الخارجية لعملاتها ، كما يشترط لنجاح الدولة في الحصول على فائدة من تخفيض قيمة العملة ألا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيتبعه تخفيض آخر ، فعندما هجرت بريطانيا نظام الذهب في 16 سبتمبر 1931 قامت بتخفيض قيمة عملتها الخارجية وبذلك زادت قيمة الصادرات البريطانية لصادرتها في الأسواق الخارجية أو لمنتجاتها في الأسواق الداخلية بدأت بدورها تخفيض من قيمة الخارجية ولم يأت عام 1937 إلا وأصبحت أسعار صرف معظم العملات كما كانت عليها في سنة 1931.

<sup>1</sup> حنان لعروق، مرجع سابق ، ص ص 111/112.

لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة يجب توفر الشروط التالية<sup>1</sup> :

- ✓ اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على منتجات المصدر من نسبة التخفيض .
- ✓ ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات .
- ✓ ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية ، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية .
- ✓ عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب على التخفيض .
- ✓ الاستجابة لشرط مارشال - ليرنر والقاضي بان تكون  $e_n + e'_n > 1$  أي مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح .

إن التخفيض حتى وإن تحققت شروطه لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين الفوري في وضعية ميزان المدفوعات حيث يكون هناك تدهور في وضعيته أولاً وبعد ذلك يبدأ بالتحسين على صيغة الحرف اللاتيني J، لأن في المدى القصير يبقى حجم الصادرات والواردات ثابتة بالنظر إلى بنية الجهاز الإنتاجي وعادات الاستهلاك والعقود المبرمة قبل تغير أسعار الصرف، إذا تتأثر قيمة الصادرات والواردات بعملة التسوية وكما قد تنتسم تغيرات الأسعار ببطء، فتؤثر على حركة الصادرات والواردات، ليتبعها في مرحلة موائية اتجاه الكميات نحو الارتفاع لكي تغطي أثر السعر، كما يتوقف نجاح التخفيض على طبيعة التدهور إلى إن التخفيض من شأنه رفع أعباء المديونية الخارجية المصدرة بالعملات الأجنبية .

كما إن نجاح عملية تخفيض العملة متوقف على التأثير الايجابي على ميزان المدفوعات ومدى مرونة الصادرات والواردات، وإن أهمية انخفاض كمية الواردات وقيمتها الإجمالية من خلال ارتفاع أسعارها بالعملة الأجنبية ترتبط بمدى أهمية درجة مرونة أسعارها.

<sup>1</sup> مصطفى بن طيرش، مرجع سابق، ص ص 44/45.



**المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسياسة تخفيض قيمة العملة والآثار المترتبة عن ذلك**

تعد سياسة تخفيض قيمة العملة لدى الدول النامية خيارا صعبا وذلك لما يرافقها من آثار جانبية كعدم استجابة كل من الانتاج والإنفاق المحلي والطلب على الصادرات والواردات للتغيرات في سعر الصرف والسبب في كل هذا هو اعتماد صادرات الدول النامية على الصناعات الاستخراجية ذات الأسعار المحددة عالميا وافتقارها للقاعدة الصناعية التي تمكنها من التوسع في الصادرات الصناعية .

من ناحية أخرى يعاني الكثير من الدول النامية عجزا مزمنًا في موازينها التجارية الأمر الذي يوقعها في مأزق المديونية الخارجية ويضعف من قاعدة الادخارية المحلية ويشكل بالتالي عقبة كبيرة أمام محاولات التنمية في هذه الدول. وقد تلجأ العديد منها إلى تبني أنظمة أسعار صرف أجنبي تسمح بإستخدام سياسة سعر الصرف أداة لمواجهة هذه الاختلالات التجارية وقد اختلفت المدارس الاقتصادية حول فعالية هذه الأداة في تحقيق الآثار المرغوبة على الميزان التجاري، وتبني هذه الدراسة منهج المرونات الأكثر استخداما في الدراسات التطبيقية .

**المطلب الأول: النظريات المفسرة لسياسة تخفيض قيمة العملة**

ترتكز صياغة المؤسسات النقدية الدولية التي تدعو بموجبها الدول الطالبة لبرامج التعديل الهيكلي في اقتصادياتها إلى تخفيض قيمة العملة لإحداث التوازن في موازين مدفوعاتها على عدة مرتكزات من بينها مبدأ نظرية أسلوب المرونات. وهو أحد سياسات تسوية الاختلال الخارجي، وتتضمن أيضا أسلوب الاستيعاب، الذي يركز أساسا على دور السياسة المالية .

**الفرع الأول : نظرية أسلوب المرونات**

أسلوب المرونات يرتكز على أهمية تغير قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في إحداث التغير في رصيد ميزان المدفوعات لإظهار مدى صلاحيته للاقتصادات الدول النامية.

**أولا: مميزات نظرية أسلوب المرونات:** يتميز هذا الأسلوب بمايلي<sup>1</sup>:

- أ. أنه يعتمد على طريقة تحويل الإنفاق عن طريق تغيرات سعر الصرف، وجوهر هذه الفكرة هو تحويل الإنفاق إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين، وبالتالي زيادة الواردات أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات.
- ب. لا يهتم هذا الأسلوب بجميع عناصر ميزان المدفوعات، إذ أنه يركز فقط على صادرات وواردات السلع والخدمات.

<sup>1</sup> محمد راتول ، مرجع سابق ، ص 234.

ثانيا: صياغة النظرية<sup>1</sup>

يعتمد منهج المرونات على كل من مرونتي الطلب المحلي على المستوردات والطلب الأجنبي على الصادرات في تحليل أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية لعلاج العجز في الميزان التجاري. وقد عرف الفكر الاقتصادي أبحاثاً في هذا الموضوع ترجع إلى Marshall ، ليظهر بعد ذلك شرط Marshall – Lerner حتى يتصف سوق الصرف بالتوازن ويعرف Charles سعر الصرف الحقيقي  $q$  كحاصل ضرب سعر الصرف الاسمي  $e$  والسعر النسبي لدولتين

$\frac{p^*}{p}$  حسب العلاقة التالية :

$$q=e \frac{p^*}{p}$$

$p^*$ : مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية

$P$ : مستوى الأسعار في الدولة المحلية

$e$ : سعر الصرف الاسمي .

حسب المعادلة فإن سعر الصرف الحقيقي هو سعر نسبي يمثل سعر السلع الأجنبية بالنسبة إلى سعر السلع المحلية، ويرتفع هذا السعر في الحالات التالية:

أ. ارتفاع سعر الصرف الاسمي  $e$ .

ب. ارتفاع مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية  $p^*$ .

ج. انخفاض مستوى الأسعار في الدولة المحلية  $p$ .

فعندما يتوقع المستهلك ارتفاع أسعار السلع الأجنبية مقارنة مع أسعار السلع المحلية فإنه يلجأ إلى الاستعاضة عن السلع الأجنبية بالسلع المحلية. إذا كانت  $X$  تمثل الصادرات من السلع المحلية و  $M$  تمثل المستوردات من السلع الأجنبية، وكانت الصادرات والمستوردات عبارة عن دوال في سعر الصرف الحقيقي، فارتفاع سعر الصرف الحقيقي قد يدل على ارتفاع أسعار السلع الأجنبية، وهذا لن يؤدي فقط إلى تخفيض الطلب المحلي على السلع الأجنبية، وإنما سيزيد من الطلب الأجنبي على السلع المحلية، ويمكن تلخيص هذين التأثيرين على الميزان التجاري.

$CA$  الذي يمثل صافي الصادرات بالمعادلة التالية :

$$CA(q) = X(q) - M(q)$$

$$\frac{\partial CA}{\partial q} > 0, \quad \frac{\partial X}{\partial q} > 0, \quad \frac{\partial M}{\partial q} < 0$$

<sup>1</sup> سمية زيار وآخرون، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري ( 1970-2004 ) ، مجلة العلوم الادارية ، العدد 2، الأردن

حيث أن:

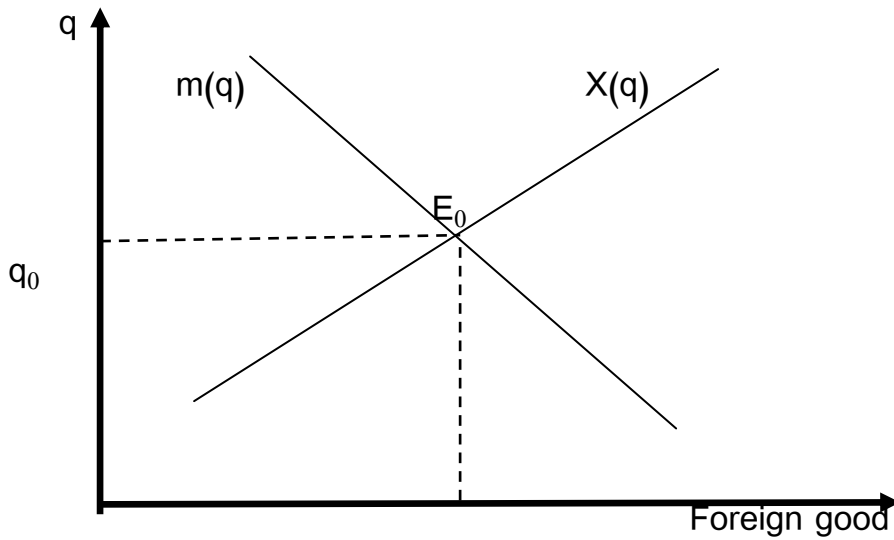
$CA$ : الميزان التجاري وهو دالة في سعر الصرف الحقيقي .

$X$ : قيمة الصادرات السلعية وهي دالة في سعر الصرف الحقيقي .

$M$ : قيمة المستوردات السلعية وهي دالة في سعر الصرف الحقيقي.

تبين المعادلة أن الميزان التجاري - الفرق بين حجم الصادرات السلعية وحجم المستوردات السلعية - يعتمد على سعر الصرف الحقيقي ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل<sup>1</sup>:

الشكل رقم(5): توازن الميزان التجاري



المصدر: سمية زيار وآخرون، مرجع سابق، ص 365.

باستخدام شرط التوازن  $CA=0$  نحصل على نقطة التوازن  $E_0$  الموضحة في الشكل التي تمثل نقطة تقاطع منحنى الطلب على الصادرات ومنحنى الطلب على المستوردات، حيث يتحدد سعر الصرف الحقيقي التوازني  $q_0$  وفي حال كانت الأسعار النسبية لكل من الدولة المحلية والدولة الأجنبية ثابتة، يعطي تقاطع منحنى الطلب على الصادرات ومنحنى الطلب على المستوردات سعر الصرف الاسمي التوازني<sup>2</sup> .

ويظهر لنا من كل ما تقدم بأن تخفيض قيمة العملة لن يحقق هدفه في تحسين وضع الميزان التجاري إلا إذا كانت مجموع مرونة الطلب السعرية على المستوردات والصادرات أكبر من الواحد، أما إذا كان مجموع هذه المرونة مساوياً الى الواحد ، فإن التخفيض سيكون أثره متجاوب نسبياً على الميزان التجاري. وعندما يكون مجموع هذه المرونة أقل من الواحد، فإن تأثير تخفيض قيمة العملة يكون سالباً على الميزان التجاري.

وأن هذا التحليل لشرط مارشال- ليرنر يكون غير كاف عند بداية سريان تطبيق إجراء تخفيض قيمة العملة، أي أنه في الواقع ستظهر هناك فترة من التأخرات الزمنية في عمل المرونة، وهذه الظاهرة يطلق عليها (منحنى J).

<sup>1</sup> سمية زيار وآخرون، مرجع سابق ، ص 364.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 365.

ثالثاً: منحنى <sup>1</sup> J. Curve

وهو منحنى يشبه شكله بحرف J، ويظهر هذا المنحنى أن أثر أي تخفيض بقيمة العملة ستحصل بمرحلتين متتابعتين وهما:

## المرحلة الأولى:

وفي هذه المرحلة سترتفع أسعار الواردات المدفوعة بالعملة الوطنية والمقومة بالعملة الأجنبية وأسعار الصادرات تبقى غير متغيرة بالعملة الوطنية وستهبط بالعملة الأجنبية، وتتدهور معدلات التبادل التجاري للدولة التي تخفض قيمة عملتها ويتوسع عجزها التجاري وهذا ما يدعى بأثر القيمة Value effect .

## المرحلة الثانية:

وخلال هذه المرحلة يظهر أثر الحجم مع قيام العناصر الاقتصادية المحلية بتخفيض وارداتهم ومع كون الصادرات الآن أرخص بالعملة الأجنبية، فهي قادرة على زيادة حصتها السوقية.

وهذه الآثار الإيجابية ذات المراحل المتعاقبة من الناحية النظرية تفوق الآثار السعرية السيئة وتولد عودة الى حالة التوازن التجاري، والتغيرات عبر الزمن في الميزان التجاري المحددة من قبل هذين الأثرين المتعاقبين المتعلقين بالحجم والقيمة، وفي مجال التطبيق يكون نجاح أي تغيير في سعر الصرف محدد من قبل شدة المكاسب أو الزيادات المتحققة في القدرة على التنافس في مجال السعر ومرونة الاستجابة من قبل المنتجين المحليين ومرونة الطلب المحلي والخارجي. وكما مبين في الرسم البياني أدناه.

وإن ما يجب الإشارة إليه هنا هو أن سياسة تخفيض قيمة العملة بحد ذاتها تعتبر مصدراً لارتفاع الأسعار المحلية من خلال ما يلي:

✓ إذا كانت نسبة مهمة من الإنتاج مستوردة من الخارج، وإذا ما كانت عملية إحلال مستلزمات الإنتاج المحلية محل الأجنبية ستستغرق وقتاً طويلاً وفي غير صالح العملية الإنتاجية، فإن الأسعار سترتفع من جانبين وهما:

الجانب الأول: إرتفاع الأسعار يكون بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة.

الجانب الثاني: كذلك ارتفاع الأسعار يكون بسبب انخفاض كمياتها (أي كميات مستلزمات الإنتاج). والنتيجة النهائية سوف تتمثل بارتفاع تكاليف الإنتاج.

✓ لقد ظهر لنا فيما سبق بأن التخفيض في قيمة العملة المحلية سوف يجعل أسعار المستوردات أعلى من السابق، أما إذا كانت هذه السلع المستوردة تمثل سلعاً ضرورية للمواطن المحلي ( مثلاً مواد غذائية، أدوية، وقود.....الخ). وبالنتيجة فإنه يصعب الاستغناء عنها، سوف يضيف حلقة جديدة لارتفاع الأسعار ويترتب عليه أعباء جديدة على المواطن، وهذا الأمر سوف يدفع المواطن للمطالبة برفع الأجور والرواتب وهكذا ستظهر موجة تضخمية جديدة داخل الاقتصاد المحلي.

<sup>1</sup> Pavle Petrvic , Mirjana glioric. Exchange rate and trade balance :j- curve Effect . Original scientific paper University of belarade . serbia . 2010.p 26

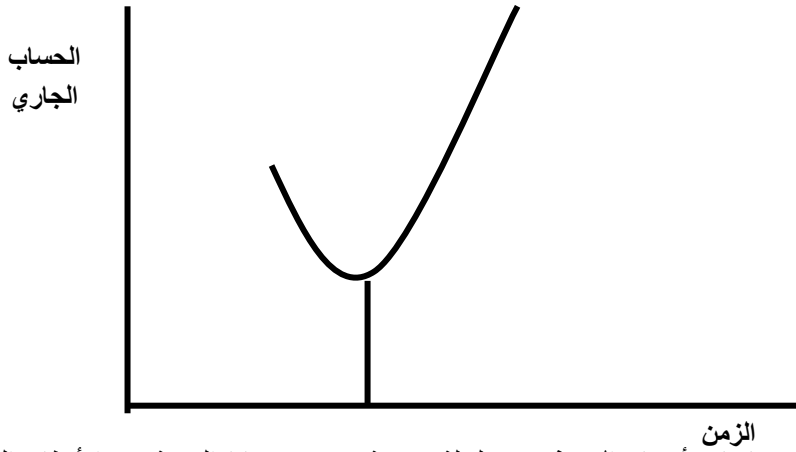
✓ إن ارتفاع أسعار المستوردات وانخفاض أسعار الصادرات نتيجة تخفيض قيمة العملة، سيؤدي إلى ارتفاع

الطلب على المنتجات الوطنية وهذا الارتفاع في الطلب على المنتجات الوطنية سيكون على جانبيين وهما:

**الجانب الأول:** أن الطلب المحلي سيحاول البحث عن مواد محلية بديلة عن الإستيرادات التي ارتفعت أسعارها.

**الجانب الثاني:** أن الطلب على المنتجات الوطنية سيرتفع أيضاً بعد أن أصبحت أرخص من السابق.

الشكل رقم(6): منحنى J:



المصدر: عيسى محمد الغزالي، سياسات أسعار الصرف ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد 23  
2003 ، بدون سنة النشر، ص 15

إستكمالاً لما تقدم فإن نوعية السلع التي تتكون منها الصادرات والواردات تؤدي دوراً مهماً في النتائج المترتبة على تخفيض قيمة العملة، فإذا كانت هذه السلع صناعية وتشكل نسبة مهمة من صادرات الدولة المعينة، فإن التخفيض سيؤدي إلى زيادة مهمة في حجم الصادرات لاسيما إذا كان الطلب الخارجي مرناً، أما إذا كانت صادرات الدولة تتكون من مواد أولية فنجد من الصعوبة زيادة حجم الصادرات بعد التخفيض، لأن الطلب الخارجي على هذه السلع غير مرن خاصة بعد اكتشاف العديد من البدائل الصناعية لتستخدم عوضاً عن المواد الخام وهكذا الحال مع السلع الزراعية التي لا تستجيب بصورة سريعة للزيادة الحاصلة في الطلب الخارجي، بل نحتاج إلى فترة من الزمن بقدر المدة بين زراعة المحصول وجنيه وإعداده للتصدير بعد ذلك.

وهكذا نشاهد أن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة تكون أكثر فاعلية في الدول المتقدمة الصناعية منها في الدول النامية، لأن الأولى معظم صادراتها تتكون من السلع فضلاً عن امتلاكها طاقة إنتاجية واسعة قادرة على الاستجابة لكل زياده محتمله في الطلب، بينما الدول النامية، وبسبب حاجتها إلى السلع المصنعة، فإن التخفيض سيضيف عبئاً آخر عليها من جراء إرتفاع أسعار مستورداتها

هناك حالة قد يتحقق فيها شرط مارشال - ليرنر (مجموع مروونات الطلب السعرية على المستوردات والصادرات أكبر من الواحد)، إذ نجد أن الميزان التجاري يتجه نحو التدهور لفترة ما، نتيجة عملية التخفيض، ثم يتحسن بعدها فيأخذ المنحنى شكل حرف J والسبب في ذلك يعود إلى تعادل الكميات المتبادلة مع تغيرات الأسعار، لا يمكن أن يحدث إلا بعد مرور فترة معينة في المدى القصير، يبقى حجم الصادرات والواردات ثابتاً بالنظر إلى بنية الجهاز الإنتاجي وعادات الاستهلاك أو العقود المبرمة قبل تغير سعر الصرف، إذ تتأثر قيم الصادرات

والواردات بعملة وأيضا قد تتسم تغيرات الأسعار بالبطيء ، فتؤثر على حركة الصادرات والواردات تم يتبعها في مرحلة ثانية ، اتجاه الكميات نحو الإرتفاع لتغطي أثر تغير الأسعار<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني : نظرية الاستيعاب<sup>2</sup>

لقد انصب اهتمام الكلاسيك على الآثار الناجمة عن تغيرات الأسعار عند عملية تخفيض قيمة العملة في استعادة التوازنات الخارجية وأهملوا دور الدخل القومي لافتراضهم ثبات مستوى الدخل والإنتاج والتوظيف ، هذه المقاربة أشمل من الأولى بإعتبار أنها تمتد إلى مستوى الكلي للاقتصاد. إذ تنطلق من النموذج الكينزي في دراستها لآثار التخفيض ضمن الإطار الهام للتوازن الكلي :

$$Y=C+I+G+X-M$$

حيث أن :

Y: الناتج الوطني أو الدخل الوطني

C: الاستهلاك الكلي

I: الاستثمار الكلي

G: الانفاق الحكومي

X: قيمة الصادرات

M: قيمة الواردات

إن مجموع المتغيرات الكلية C+I+G تسمى بالإمتصاص وتأخذ عادة الرمز A

$$A= C+I+G$$

ويمثل A ذلك الامتصاص الذي يحتاجه الاقتصاد الوطني الداخلي من أجل نفقاته الداخلية أما الفرق بين الصادرات والواردات فيجسد حالة الميزان التجاري .

فتحقيق الفائض يعني زيادة الدخل الوطني، بينما العجز يعمل على تخفيض قيمة هذا الأخير. نستخلص أن الامتصاص هو ذلك الفرق بين الدخل الوطني والميزان التجاري .

$$A=Y-B$$

لقد حاول صاحب مقاربة الاستيعاب الجمع بين أثر الأسعار وأثر الدخل وإن يبدو أنهما متناقضين إذ يفترض أصحاب الطرح الأول ثبات الدخل الإجمالي بإعتبار أن الاقتصاد في وضع التشغيل التام ، بينما يفترض أصحاب الطرح الثاني ثبات الأسعار وتغير الدخل لكون الاقتصاد في حالة عدم التشغيل التام .

<sup>1</sup> عيسي محمد الغزالي ، مرجع سابق ، ص 16 .

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي ، نعمان سعدي ، البعد الدولي للنظام النقدي -برعاية صندوق النقد الدولي- ، دار بلقيس ، الجزائر ، 2011 ، ص ص 193-194 .

أولاً: الآثار الأولية والثانوية لعملية التخفيض<sup>1</sup>

عندما تلجأ الدولة صاحبة العجز في ميزان مدفوعاتها إلى تخفيض القيمة الخارجية لعملة المحلية فإنه يترتب عن ذلك تغير رصيد الميزان التجاري بسبب أثر التخفيض على الدخل وكذلك أثر التخفيض على الاستيعاب A حيث يتغير الدخل مباشرة بمقدار  $(\Delta Y)$  والاستيعاب بمقدار  $(\Delta A)$  ومنه :

$$\Delta A = \Delta Y - \Delta A \dots \dots (1)$$

$(\Delta A)$ : ينتج أيضاً بتضافر أثرين هما :

✓ الأثر المباشر للتخفيض على الاستيعاب  $\beta A$  والذي يمثل أثر التخفيض على الاستيعاب عند مستوى معين من الدخل الحقيقي .

✓ الأثر غير المباشر على الاستيعاب من خلال تغيرات الدخل  $(\alpha \cdot \Delta Y)$  حيث تمثل  $\alpha$  الميل الحدي للإنفاق. وبالتالي فإن الأثر الإجمالي الذي يحدثه التخفيض على الاستيعاب هو :

$$\Delta A = \alpha \cdot \Delta + \beta A \dots \dots (2)$$

بتعويض المعادلة 2 في المعادلة 1 يصبح التغير الأثر على الميزان التجاري:

$$\Delta B = \Delta Y - (\alpha \cdot \Delta Y + \beta A)$$

ومنه

$$\Delta B = (1 - \alpha)\Delta Y - \beta A \dots \dots 3$$

تبين المعادلة الأخيرة أن التغير في رصيد الميزان هو ناتج عن أثر التخفيض على الدخل ( الأثر المباشر والأثر غير المباشر)، بمعنى  $(1 - \alpha)\Delta Y$  وكذا أثر التخفيض على الاستيعاب بمعنى  $(\beta A)$  والذي يمثل حسب ألكسندر بآثار الأسعار، ومنه فإن

$$\text{أثر الميزان} = \text{أثر الدخل} - \text{أثر السعر}$$

ومن المعادلة الأخيرة نستنتج أن في  $\Delta B$  يتحقق إذا كان  $\alpha > 1$ .

ثانياً: التفسير :

يقصد بالآثار الأولية لعملية التخفيض، ذلك التحليل الذي ينصب على الأسعار من خلال أثر المرونة الحرجة على ميزان المدفوعات ، لكن سرعان ما يتبعها أثر ثانوي الذي ينشأ من خلال ميكانيزم " المضاعف" بحيث تولد آثار الأسعار آثار الدخل ، ومن الممكن أن يؤدي ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع الدخل، ومن المحتمل جداً أن الارتفاع الأخير يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني ، وهكذا يتم الانتقال دون انقطاع ، من التحليل القائم على الأسعار إلى التحليل القائم على الدخل .

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص 194.

المطلب الثاني : أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات والواردات

تترتب عن تطبيق سياسة التخفيض جملة من الآثار على مستويات مختلفة وسوف نحاول تفسير أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري حسب نظرية مارشال - ليرنر

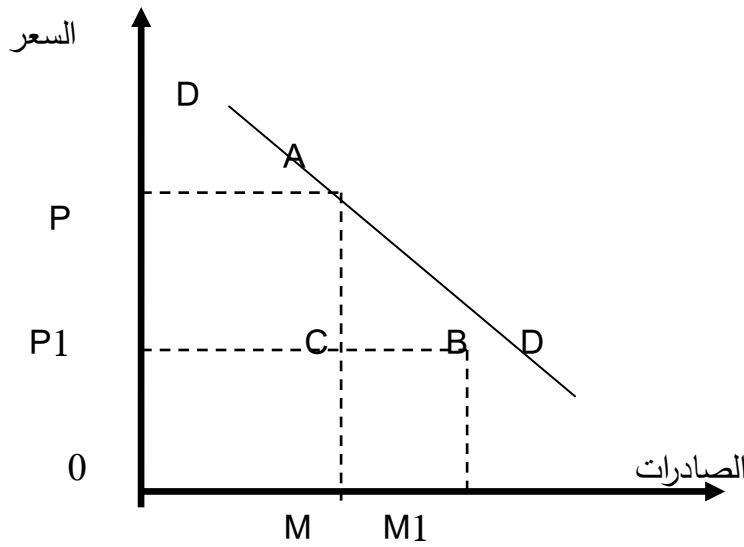
الفرع الأول: أثر تخفيض على الصادرات<sup>1</sup>

إن أثر التخفيض على الصادرات سواء بالزيادة أو بالنقصان يعتمد على درجة مرونة الطلب على صادرات ذلك البلد. فيمكن أن تكون المرونة أكبر من الواحد أو أصغر من الوحدة أو مساوية للواحد.

**الحالة الأولى : مرونة الطلب على الصادرات أكبر من الواحد**

في هذه الحالة يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة عائد الصادرات حيث أن  $ex > 1$  أي المرونة السعرية للطلب على الصادرات أكبر من 1، في هذه الحالة عند انخفاض أسعار السلع بنسبة  $P\%$  سوف ينتج عنه زيادة في الكمية المطلوبة من الصادرات بمقدار أكبر من  $P$  بالقدر الذي يؤدي إلى زيادة العائد الإجمالي للصادرات.

الشكل رقم (7): أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرونة أكبر من 1



المصدر: فرنسيس جيرونيلام، مرجع سابق، ص 178.

حيث أن:

من 0 إلى P: سعر الصادرات بالعملة الأجنبية قبل تخفيض قيمة العملة المحلية.

من 0 إلى P1: سعر الصادرات بالعملة الأجنبية بعد تخفيض قيمة العملة المحلية.

من 0 إلى M: إجمالي الصادرات قبل تخفيض العملة .

من 0 إلى M1: إجمالي الصادرات تبعد تخفيض العملة.

<sup>1</sup> فرنسيس جيرونيلام ، ترجمة: محمد غريب ، محمد سعيد القافري ، الاقتصاد الدولي ، منشورات جامعية قاريونيس بنغازي ، ليبيا ، 1991، ص ص 177-178.



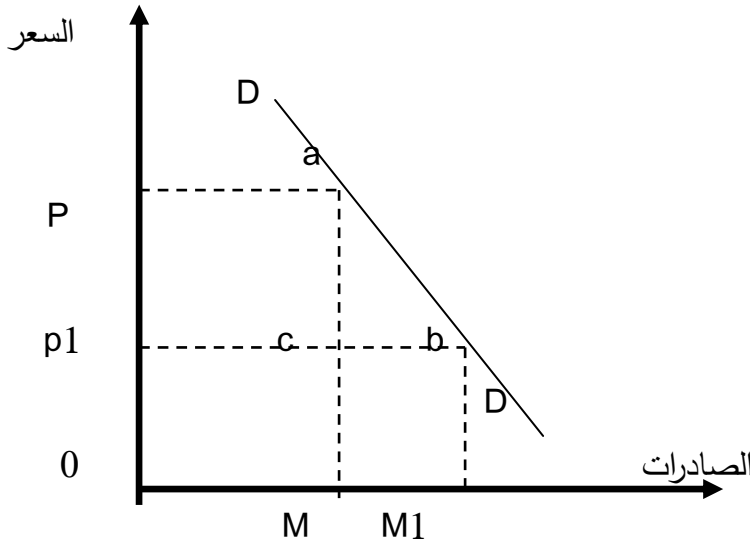
يلاحظ من الشكل أن انخفاض الأسعار المحلية نتيجة تخفيض قيمة العملة يترتب عليه خسارة في العملة الأجنبية مقدارها ما بين  $(P-P1)$  لكل وحدة مصدرة من السلعة ومن جهة أخرى انخفاض الأسعار المحلية الذي جاء نتيجة لتخفيض قيمة العملة أدى إلى زيادة الصادرات بقدر

$(M-M1)(C-B)$  يمثل العائد الإضافي من العملة الأجنبية من جراء الزيادة الإضافية في الصادرات  $M-M1$  ويلاحظ كذلك أن الزيادة في العملات الأجنبية  $(M-M1)(C-B)$  من جراء زيادة في الصادرات ومنه الأثر النهائي لتخفيض قيمة العملة في هذه الحالة هو زيادة في العائد الإجمالي للصادرات .

**الحالة الثانية : مرونة الطلب على الصادرات أقل من الواحد**

إذا كانت مرونة الصادرات أقل من الوحدة ، فإن تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى إنقاص العائد الإجمالي للصادرات في هذه الحالة انخفاض الأسعار بنسبة  $P\%$  سوف يؤدي إلى زيادة في الكمية المطلوبة بأقل من  $P\%$  مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي عائد الصادرات والشكل التالي يتبين أثر التخفيض على الصادرات عندما تكون المرونة أقل من الواحد.

**الشكل رقم(8):أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرونة أقل من 1**

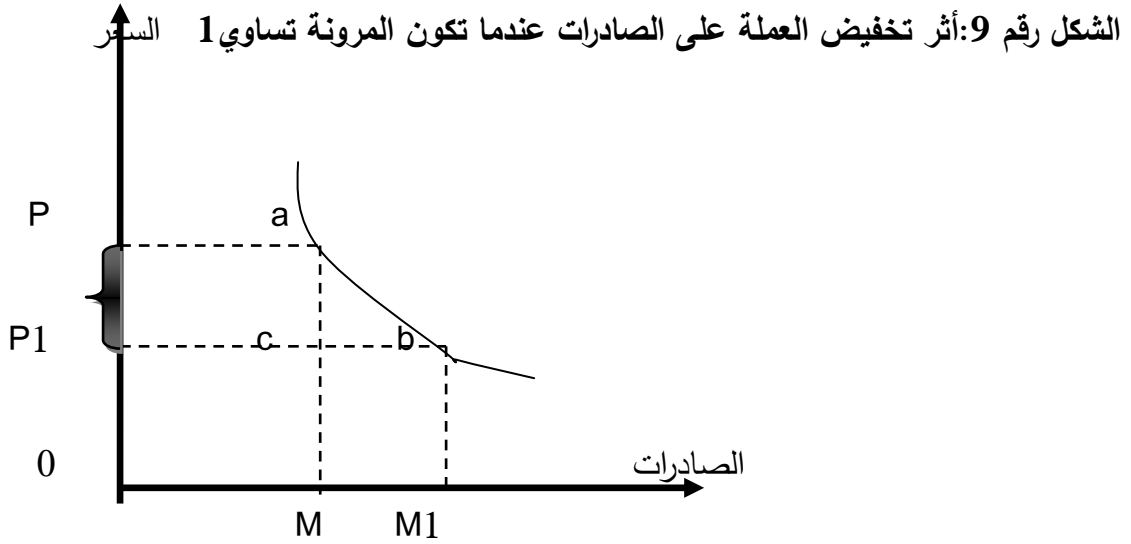


المصدر: فرنسيس جيرونيلام، مرجع سابق ،ص 179.

من الشكل نلاحظ أن العائد الصافي لصادرات و المقدر ب  $(M-M1)(c-b)$  أما الخسارة الاجمالية في قيمة الوحدة من الصادرات نتيجة للتخفيض فهي  $(P-P1)(a-c)$  وبما أن  $(M-M1)(c-b)$  أقل من  $P-P1.ac$  فإن الأثر الصافي للتخفيض في هذه الحالة هو انخفاض في إجمالي العائد للصادرات المحلية وعلى هذا الأساس فإن تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى نقص في إجمالي عائد الصادرات إذ كانت المرونة السعرية طلب الأجانب على صادرات البلد أقل من الواحد.

الحالة الثالثة: المرونة تساوي الواحد

إذا كانت المرونة السعرية للطلب على الصادرات تساوي الواحد  $ex = 1$  قيمة العملة لن يؤثر على العائد الإجمالي للصادرات حيث أنه في هذه الحالة يؤدي انخفاض الأسعار بمقدار  $p\%$  إلى زيادة في الطلب بنفس النسبة مما يترتب عليه عدم تغيير العائد الإجمالي للصادرات.



المصدر: فرنسيس جيرونيلام، مرجع سابق، ص 180.

في هذا الشكل يلاحظ أن إجمالي الخسارة في عائد الصادرات للخسارة في سعر  $(P-P1)(a-c)$  بينما إجمالي العائد من الصادرات الإضافية  $(M1-M)$  هو  $(c-b)(M1-M)$  ومن هنا يتضح أن  $M-M1.cb=b-b1.ac$ . و منه فإن تخفيض قيمة العملة لا يؤثر على العائد الإجمالي للصادرات في الحالة التي تكون فيها المرونة السعرية للطلب الأجنبي على صادرات البلد تساوي الوحدة وكان عرض الصادرات مرنا بدرجة كافية تمكنه من تغطية الطلب المتزايد .

الفرع الثاني: أثر التخفيض على الواردات<sup>1</sup>:

إن تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للبلد المخفض لقيمة عملته، ويلاحظ أن هذا الارتفاع في أسعار الواردات سيكون بالعملية المحلية فقط دون العملة الأجنبية، حيث أن تخفيض قيمة العملة لن يؤثر على أسعار العرض الواردات مقومة بالعملية الأجنبية. إن مدى انخفاض في حجم الواردات والتوفير المقابل له في الصرف الأجنبي يعتمد على المرونة السعرية للطلب على الواردات.

الحالة الأولى: المرونة السعرية للواردات تساوي الصفر

في هذه الحالة يفشل تخفيض قيمة العملة في تحقيق أي انخفاض في حجم الواردات وعليه فإن قيمة الفاتورة الإجمالية للواردات (مقومة بالعملية المحلية) للبلد لن تتأثر بتخفيض قيمة العملة.

<sup>1</sup> فرنسيس جيرونيلام، مرجع سابق، ص 181.

الحالة الثانية: مرونة السعرية للواردات أقل من الواحد

فإنه سوف يحدث هبوط في الواردات كما أن الفاتورة الإجمالية للواردات (مقومة بالعملة الأجنبية) سوف تتخفض كنتيجة لانخفاض في حجم الواردات.

ففي هذه الحالة بالرغم من أن أسعار عرض الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية لم تتغير نتيجة للتخفيض فإنه يلاحظ أن انخفاض الأسعار المحلية المترتبة عن عملية التخفيض أدى إلى هبوط حجم الواردات كما أن الفاتورة الإجمالية للواردات (مقومة بالعملة الأجنبية) سوف تتخفض كنتيجة لانخفاض في حجم الواردات.

ويمكن القول يكون للتخفيض تأثير على الصادرات والواردات وذلك من خلال زيادة الصادرات عن طريق جعلها أرخص والحد من الاستيراد بعد ارتفاع أسعارها وبالتالي معالجة العجز في الميزان التجاري.

**المطلب الثالث: أثر تخفيض قيمة العملة على بعض المتغيرات الاقتصادية**

يؤثر تخفيض سعر الصرف على كل من الدخل والاستيعاب وعلى مستوى الأسعار وغيرها.

**الفرع الأول: أثر التخفيض على الدخل**

يوجد أثرين مختلفين لأثر تخفيض العملة على الدخل وهما كما يلي<sup>1</sup>:

أولاً: أثر الموارد المعطلة:

إن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الصادرات، فإذا كانت معطلة كانت هناك طاقات عاطلة في الاقتصاد فإن يؤدي إلى زيادة الدخل والتوظيف في الصناعات التصديرية، ثم ما تلبث أن تنتشر في الصناعات الاستهلاكية المحلية الأخرى وهكذا ويتأثر مضاعف التجارة الخارجية يرتفع الدخل كنتيجة للتوظيف الموارد العاطلة في الاقتصاد، ومع ذلك فمن غير المعقول أن تحدث زيادة يعتد بها في الصادرات إلا إذا كانت الأسعار المحلية ثابتة أو أن الزيادة فيها تكون معتدلة، وهذا الشرط لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت الدولة القائمة بالتخفيض لديها عوامل إنتاج غير مستخدمة وقت التخفيض.

ثانياً: أثر شروط التجارة

يشارك ألكسندر غالبية الاقتصاديين في أن الارتفاع الحاصل في حصيللة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية سيكون بنسبة أقل من الانخفاض في حصيللة الواردات مقومة بالعملة الأجنبية، وبالتالي ينتج عن هذا تدهور في شروط التجارة بالنسبة للبلد المخفض، وذلك إن صادرات هذه الدولة تكون أكثر تخصص من وارداته، وبقيم ألكسندر آثار شروط التجارة للتخفيض في قيمة العملة إلى أثرين، أثر مبدئي عن طريق تغيير الأسعار، وأثر ثانوي عن طريق التغيير المحفز بالدخل في الاستيعاب، فالأثر المبدئي هو إن الدولة التي تخفض قيمة عملتها تتأثر دخولها بالانخفاض كنتيجة لتدهور شروط التجارة بنفس النسبة وبالتالي يؤدي ذلك إلى عجز في الميزان التجاري، أما الأثر الثانوي فانخفاض الدخل سيؤدي إلى انخفاض في الاستيعاب وبالتالي تحسن بقدر مساوي في رصيد الحساب الجاري، وبطبيعة الحال يتوقف هذا الأثر الثانوي لشروط التجارة على الحساب الجاري.

<sup>1</sup> أويابة صالح . مرجع سابق ، ص 113 .

### الفرع الثاني: أثر التخفيض على الاستيعاب<sup>1</sup>

إضافة إلى أثر الدخل على الاستيعاب (أثر غير مباشر) هناك آثار مباشرة أخرى على الاستيعاب غير محفز بالدخل.

أولاً: أثر الأرصدة النقدية

حيث أن ارتفاع الأسعار المحلية كنتيجة لتخفيض قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية لدى الأفراد، فهم يرغبون هنا بزيادة أرصدهم النقدية، فيقللون من طلبهم على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وبالتالي ينخفض الاستيعاب .

ثانياً: أثر إعادة توزيع الدخل

إن ارتفاع مستوى الأسعار المرتبط بتخفيض قيمة العملة يؤدي أيضاً إلى خفض الاستيعاب من دخل كلي معين عن طريق إعادة توزيعه من مجموعات ذات ميل حدي أعلى للإنفاق إلى مجموعات ذات ميل حدي أدنى للإنفاق أي من الذين يحصلون على الأجور إلى أصحاب الأعمال. ومن دافعي الضرائب إلى الحكومة، وهنا ينخفض الاستهلاك انخفاضاً جوهرياً، بينما لا يمكن تأكيد ذلك بالنسبة للاستثمار، حيث الأفراد الذين يكون ميلهم للاستهلاك يتسم بالانخفاض قد يكون للاستثمار مرتفع .

ثالثاً: أثر الخداع النقدي

يمكن للخداع النقدي أن يسهم في الأثر الإيجابي لتخفيض قيمة العملة، إذا توجه اهتمام الحائزين للنقود إلى التغيرات في الأسعار أكثر من التغيرات في الدخل الاسمية و يظهر الأثر الإيجابي على الميزان التجاري لأنه يعمل على تخفيض الاستيعاب .

### الفرع الثالث: التخفيض وأثره على مستوى الأسعار<sup>2</sup>

إن سياسة تخفيض قيمة العملة بحد ذاتها تعتبر مصدراً لارتفاع الأسعار المحلية من خلال ما يلي:

- إذا كانت نسبة مهمة من الإنتاج مستورد من الخارج، وإذا ما كانت عملية إحلال مستلزمات الإنتاج المحلية محل الأجنبية، ستستغرق وقتاً طويلاً وفي غير صالح العملية الإنتاجية، فإن الأسعار سترتفع .
- بما أن التخفيض في قيمة العملة المحلية سوف يجعل أسعار الاستيرادات أعلى من السابق، إما إذا كانت هذه السلع المستوردة تمثل سلعا ضرورية للمواطن المحلي ( مثل مواد غذائية، أدوية وقود.... الخ) ويصعب الاستغناء عنها، فإن يضيق حلقة جديدة لارتفاع الأسعار، ويترتب عليه أعباء جديدة على المواطن أن ارتفاع أسعار المستوردات وانخفاض أسعار الصادرات نتيجة تخفيض قيمة العملة، سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الوطنية وهذا الارتفاع في الطلب على منتجات الوطنية سيكون على جانبيين وهما:

**الجانب الأول:** أن الطلب المحلي سيحاول البحث عن موارد محلية بديلة عن الاستيرادات التي ارتفعت أسعارها.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 115.

<sup>2</sup> صبحي حسون الساعدي وآخرون، مرجع سابق، ص 92.

الجانب الثاني: أن الطلب على المنتجات الوطنية سيرتفع أيضا بعد أصبحت أرخص من السابق.

#### الفرع الرابع: التخفيض وأثره على حركة رؤوس الأموال

من ضمن الأسباب الرئيسية والمهمة التي تدفع الأفراد إلى تحريك رؤوس أموالهم بين الدول، ويتم هذا الإجراء عندما يتوقع الأفراد بأن الدولة سوف تقوم بالتخفيض، فإنهم في هذه الحالة سيقومون بتحريك أموالهم نحو الخارج لتجنب الخسارة المحتملة من جراء هذا التخفيض، أو للبحث عن الأرباح .

#### الفرع الخامس: التخفيض وأثره على عبء القروض الخارجية

يختلف أثر التخفيض في حالة كون البلد المخفض لعملته دائئا أو مدينا وكما هو مبين:

**أولاً:** في حالة كون البلد المخفض لعملته دائئا، فإذا استلم هذا البلد الدائن قروضه بالعملة الأجنبية، فإنه سوف يستلم كمية أكبر من عملته الوطنية بعد تحويل العملة الوطنية، أما إذا استلم هذا البلد قروضه والفوائد عليها بعملة الوطنية، فإنه سيستلم نفس المقدار الذي اقضه ولا يتأثر في هذه الحالة .

**ثانياً:** عند ما يكون البلد المخفض لعملته مدينا، ودفع ديونه والفوائد عليها بعملة البلد الدائن، فإن عبء الديون المترتبة عليه في هذه الحالة سوف تزداد، ذلك لأنه سوف يدفع كمية أكبر من عملته الوطنية التي تم تخفيضها ويستفيد البلد المدين من تخفيض عملته الوطنية في هذه الحالة بنفس مقدار التخفيض.

وبإيجاز إن التخفيض في سعر الصرف أو التخفيض قيمة العملة، هو عمل تقوم به السلطات العامة بشكل معتمد لإنقاص قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية وهذا التخفيض يكون له أسباب منها رئيسية وهو تحسين وضع ميزان المدفوعات وأسباب ثانوية كالارتباط بكتلة نقدية وإيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص 93.

## خلاصة الفصل :

يفترض من الناحية النظرية أن يترتب على تخفيض قيمة العملة المحلية رفع درجة تنافسية الدولة، ومن ثم زيادة صادراتها نتيجة انخفاض أسعار هذه الصادرات بالنسبة للأجانب، كما يترتب على تخفيض قيمة العملة ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للمقيمين في الدولة، وهو ما يؤدي إلى تحويل الطلب على السلع المنتجة محليا بدلا من تلك المستوردة، أو يشجع الصناعات البديلة للواردات، وهو ما يساعد على تخفيض العجز في الميزان التجاري أو تحقيق فائض فيه.

يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى جعل الواردات من الخارج أكثر تكلفة بالنسبة للمقيمين فيها، في الوقت الذي تصبح فيه (صادراتها إلى الخارج أرخص نسبيا بالنسبة للمقيمين في الخارج). غير أنه ليس شرطا أن يترتب على تخفيض قيمة عملة الدولة حدوث تحسن في ميزانها التجاري، حيث يؤثر تخفيض قيمة العملة إيجابا على الميزان التجاري فقط في ظل توافر شروط أهمها ارتفاع مرونة الطلب السعرية للصادرات (درجة استجابة الطلب على الصادرات في الخارج نتيجة تغير أسعارها) والمرونة السعرية للواردات (درجة استجابة الطلب على الواردات في الداخل نتيجة لتغير أسعارها)، وهناك ما يعرف في الاقتصاد الدولي بشرط مارشال/ ليرنر حيث ينص على أنه إذا ما كان مجموع مرونتي الطلب السعرية للصادرات والواردات أكبر من الواحد ، فإن تخفيض قيمة العملة في هذه الحالة سيؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري، ومعالجة العجز فيه. على الرغم من أن شرط مارشال/ ليرنر يعد شرطا ضروريا لتحسن وضع الميزان التجاري للدولة مع تخفيض قيمة عملتها، إلا أنه ليس شرطا كافيا لتحسن وضع الميزان التجاري عند تخفيض قيمة العملة. إذ لا بد أن يصاحب ذلك توافر شروط محددة حول قدرة العرض المحلي من السلع على الاستجابة للتزايد في الطلب على الصادرات .

**تمهيد :**

بعد أن تخلت الجزائر عن النظام الاشتراكي وتوجهت نحو اقتصاد السوق استوجب عليها القيام بعدة إصلاحات في شتى المجالات خاصة في التجارة الخارجية ونظام المصرفي ونظام سياسة سعر صرف . في إطار نظام ثبات أسعار الصرف كان الدينار يتحدد على أساس وزن معين من الذهب، وبعد انهيار نظام بريتون وودز أصبحت قيمته ابتداء من يناير 1974 مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة. الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول العالمية في سنة 1986 أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي في الجزائر ففي تلك الفترة زادت المديونية الخارجية وارتفعت خدمة الدين وكانت الميزانية العامة في حالة عجز وكذلك الميزان التجاري ، وفي ظل هذه الظروف الصعبة توجهت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي وعقدت مجموعة من الاتفاقيات في إطار سياسة التعديل الهيكلي، والإصلاحات التي قامت بها الجزائر مست نظام الصرف حيث في نهاية سبتمبر 1991 اتخذ مجلس النقد والقرض قرار بتخفيض الدينار بنسبة 21 % بالنسبة للدولار، كما تم تخفيض الدينار للمرة الثانية في سنة 1994.

ومن خلال هذا سوف نقوم في هذا الفصل في تتبع آثار تخفيض قيمة عملة الدينار الجزائري على الميزان التجاري وقد قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث

**المبحث الأول:** تطور أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري وسياساتها .

**المبحث الثاني:** سياسة تخفيض الدينار ( الأسباب والمراحل).

**المبحث الثالث:** النمذجة القياسية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري.

### المبحث الأول: تطور أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري وسياسته

كان هدف الجزائر من الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على الإصلاح الاقتصادي هو تحقيق توازن خارجي وذلك بإزالة التشوهات في الأسعار وتحسين الكفاءة واستخدام الموارد والطاقات المتاحة ، لرفع معدلات النمو والوصول بميزان المدفوعات إلى وضع قابل للاستمرار مع استعادة الجدارة الائتمانية للجزائر. لكن هذا الهدف لم يتحقق إلا من خلال إتباع جملة من الإجراءات، مثل نهج تغيير نظام الصرف لدينار الجزائري قلب هذا الإصلاح، وذلك من أجل جذب الموارد إلى قطاع التصدير وبدائل الواردات لتحويل الإنفاق من الإنتاج الأجنبي إلى الإنتاج المحلي. وقد شكل الانزلاق التدريجي الخطوة الأولى في تصحيح قيمة الدينار الجزائري ليتبع نسبة من التخفيضات، وصولاً للتعويم المدار لإعطاء مرونة أكبر تسمح بالتصدي للأزمات الخارجية ، مع تحقيق قابلية تحويل الدينار وتدعيم تحرير الاقتصاد الجزائري والانفتاح على الخارج.

### المطلب الأول : تطور أنظمة تسعير الدينار الجزائري خلال فترة الممتدة ما بين ( 1986 - 2012)

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بكل مراحل من مراحل التنمية بداية من سعر الصرف الثابت وصولاً إلى سعر الصرف المرن. وتميزت فترات هذا التحديد بالطابع الإداري فيما يخص استخدام الوسائل المالية والنقدية في إطار أهداف التنمية فكان من نتيجة هذه النظرية التحليلية تحديد سعر الصرف في أطر غير واقعية بالنسبة للنظرية الاقتصادية من قبيل العلاقات الدالية بين متغيرات أسعار الفائدة الداخلية والخارجية وحالة ميزان التجاري، وميزان المدفوعات وتعادل القدرة الشرائية بين الداخل والخارج ..... الخ .

### الفرع الأول : التسعير الحركي للتسعير ( نظام الصرف الثابت المرتبط بسلة من العملات )

إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت بوادرها سنة 1986، أثرت بشدة على الاقتصاد الجزائري إلى حد الانسداد، والسبب يعود إلى تزواج أزمتين ذات منشأ خارجي، والمتمثلة في التدهور الرهيب والمتواصل لأسعار المحروقات، والتي تعتبر مصدر العملات الصعبة وهذا بالإضافة إلى تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية، علماً أن تقويم الصادرات والواردات بدلالة الدولار الأمريكي. أدى هذا الوضع بالسلطات الجزائرية إلى التفكير في إدخال إصلاحات هيكلية عميقة تمس كافة مجالات الاقتصاد الوطني بما فيها المجال النقدي والمالي، ومع التركيز على امتصاص اختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية، إن على المستوى الداخلي أو الخارجي. من أجل بلوغ هذا الهدف (القضاء على الإختلالات)<sup>1</sup>. لجأت السلطة النقدية بداية من سنة 1987 إلى تعديل سعر صرف الدينار بهدف الموافقة بين المتاح من العملات الصعبة وحجم الطلب على السلع والخدمات الأجنبية، ففي هذه المرحلة أخذت الجزائر على عاتقها

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، نعمان سعدي ، البعد الدولي للنظام النقدي -برعاية صندوق النقد الدولي- ، مرجع سابق ، ص 238.



بعض الإصلاحات منها ما يلي<sup>1</sup> :

- ❖ إلغاء إعانات الاستهلاك وإتباع سياسة نقدية محكمة.
- ❖ الحد من تمويل المؤسسات العمومية من الخزينة العامة وحثها على رفع رأسمالها من الموارد لدى البنك.
- ❖ تقليص النفقات العامة.
- ❖ قانون النقد والقرض 1990.
- ❖ إعادة النظر في تسيير القطاع الفلاحي.
- ❖ إصلاح القطاع البنكي وذلك بإنشاء مجموعة من المؤسسات الجديدة لتستجيب بشكل أفضل للاحتياجات الخاصة لبعض القطاعات.
- ❖ البدء في تحرير معظم الأسعار.
- ❖ قانون استغلالية المؤسسات 1986: والهدف من ذلك هو ترقية القطاع الخاص من جهة، وإدخال الإصلاحات على المؤسسات العمومية ، إذ أن تشجيع الاستثمار الخاص وذلك من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994 بالسماح بالمشاركة الأجنبية في البنوك التجارية مع الترخيص ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عنها لصالح مسيرين خواص ومساهمة الخواص في رأس مال المؤسسات العمومية وهذا في حدود 49% ثم وسعت هذه المساهمة وأصبحت غير محدودة من خلال قانون الخصخصة.
- ❖ تسوية سعر الصرف: حيث يعتبر سعر الصرف من أهم المعايير الأساسية لإصلاح التجارة الخارجية حيث ركزت الجزائر اهتمامها على حرية دخول العملة الصعبة لتمويل صفقات التجارة الخارجية وإلغاء احتكار الدولة لعملية استيراد المواد الإستراتيجية إلى جانب تشجيع القروض من أجل الإستيراد في متناول المتعاملين الاقتصاديين الخواص ومن أهم الإجراءات المتخذة في سبيل تطويل التجارة الخارجية ما يلي<sup>2</sup> :

✓ الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة والمدفوعات الخارجية ومنها إلغاء كل أشكال منع التصدير للمواد باستثناء تلك المواد التي لها قيمة تاريخية وأثرية وإلغاء قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد التي حددتها في سنة 1994 .

✓ الإجراءات الخاصة بنظام الصرف وذلك بإنشاء مكاتب للصرف ووضع سياسة من شأنها ضمان المنافسة الخارجية وتخفيض قيمة الدينار الجزائري، حيث تمت عملية تعديل سعر صرف الدينار وذلك بإتباع الإجراءات المرحلية التالية:

1. الانزلاق التدريجي<sup>3</sup>: هو إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبته، تم العمل به طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987 إلى غاية بداية 1991، ويعود سبب اللجوء إلى عملية الانزلاق إلى:

<sup>1</sup> مصطفى بن شلاط، مرجع سابق ، ص 74.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ، ص 75.

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي، نعمان سعدي ، البعد الدولي للنظام النقدي -برعاية صندوق النقد الدولي- ، مرجع سابق ، ص 239.

❖ ضعف احتياطات الصرف المتاحة .

❖ زيادة ثقل خدمة الدين .

ويمكن تتبع عملية الانزلاق من خلال هذا الجدول التالي:

الجدول رقم(2):تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1987-1991)

التعليق	سعر صرف الدينار مقابل واحد دولار	تاريخ عملية الانزلاق
-	4.824	نهاية 1986
بداية عملية الانزلاق التدريجي	4.936	نهاية 1987
-	8.032	نهاية 1989
تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات	12.1191	نهاية 1990
تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات	15.8889	نهاية 1991
استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره وإمكانية تحرير التجارة الخارجية	16.5949	نهاية 1991
استقراره عند هذا المستوى لمدة ستة أشهر	17.7653	نهاية 1991
تخفيض بمقدار 22% بموجب اتفاق مع صندوق النقد الدولي واستمرار الوضع إلى غاية 1994.	22.5	نهاية 1991

المصدر: عبد المجيد قدي، وآخرون ، البعد الدولي للنظام النقدي -برعاية صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص 239. من خلال الجدول أعلاه أن عملية الانزلاق التدريجي عرفت تسارعا معتبرا بداية من شهر نوفمبر 1990 وهي المرحلة التي طبعتها إصلاحات اقتصادية مكثفة وسريعة،والهدف من وراء ذلك هو بلوغ مستوى مقبول يمكن الدينار من استقراره<sup>1</sup>.

في نهاية سبتمبر 1991،قامت السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% ،مقابل الدولار الأمريكي وذلك بموجب الإتفاق الثاني (ستاندباي)المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991، والهدف من عملية التخفيض هو تحقيق ما يلي:

✓ محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي.

✓ جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص 239.

- ✓ العمل على جعل الدينار قابلا للتحويل.
  - ✓ رفع الدعم عن المنتجات المحلية وترك أسعارها تتحدد حسب قوى العرض والطلب .
  - ✓ الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني.
- أدى الانزلاق والتخفيض الاسمي إلى انخفاض قيمة الدينار بشكل قوى ولأن هذا التخفيض كان عبئا ثقيلا على الشركات وأيضاً لمستهلكين قررت السلطات إعطائه فترة راحة بالرجوع مرة أخرى إلى التسيير الإداري للعمليات الرسمية وذلك بتهيئة سعر الصرف الاسمي في قيمته المحددة في نهاية 1992 ب 23 دينار /دولار تقريبا ومعادلته في السوق الموازي للعمليات سنة 1993<sup>1</sup>.

الجدول رقم(3): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (1990 - 1993)

السنوات	1990	1991	1992	1993
الدينار/الدولار	9	18.5	21.8	23.4

Source: Rapport Banque d'Algérie

يشير الجدول إلى تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي حيث يلاحظ أن بتطبيق سياسة تخفيض الدينار 1991 تضاعف سعر صرف مرتين أي أنه فقد 22% من قيمته واستمر الدينار في هذا الوضع إلى غاية الاتفاق الذي إبرام مع صندوق بتاريخ أبريل 1994 والذي تمخض عنه تخفيض يقدر ب 40.17% أقره مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994، وبذلك يصل عدد الوحدات المقابلة لدولار أمريكي واحد 36 دينار<sup>2</sup>.

2. نظام جلسات التثبيت<sup>3</sup>: تعتبر مرحلة جلسات التثبيت بمثابة مرحلة انتقالية للوصول في النهاية إلى وضع سوق الصرف مابين البنوك ذلك أن العملات غير قابلة للتحويل لا يمكن أن تكون موضوع سوق حقيقية وأسعارها تتحدد من طرف البنك المركزي. وتهدف إلى تحديد سعر الصرف التوازني عن طريق المناقصة بموجب التعليم رقم 61-94 الصادرة في 28 سبتمبر 1994، على هذا الأساس فإن تحويل الدينار ولو جزئيا يتطلب نظام يتحدد بموجبه السعر وفق قوى العرض والطلب الأمر الذي يسمح بالإرتفاع التدريجي لحجم المبادلات الخارجية وعليه فقد بادر البنك المركزي بتاريخ 01/10/1994 إلى تنظيم جلسات أسبوعية للتثبيت هدفها تحديد سعر صرف الدينار في اطار مرحلة انتقالية بغية الوصول إلى وضع سوق بينية على أن يسمح هذا النظام بما يلي<sup>4</sup>:

- ◆ تحديد سعر صرف الدينار بالمناقصة.
- ◆ تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي.

<sup>1</sup> أيت يحي سمي، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، عدد 9، 2011، ص 66.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي - برعاية صندوق النقد الدولي -، مرجع سابق، ص 240.

<sup>3</sup> يمينة درقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، دفعة 2010-2011، ص 139

<sup>4</sup> بن زاوي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 145.

- ♦ خفض قيمة الدينار على مستوى السوق الموازية.
- ♦ نجاح برنامج الاستقرار والتحكم في الوضع النقدي.
- ♦ انخفاض معدلات التضخم.
- ♦ حسن مستوى الاحتياطات من العملة الصعبة.

أما بخصوص طريقة عمل نظام "التثبيت"، فكانت عبارة عن جلسات تضم ممثلي البنوك التجارية المقيمة تحت إشراف البنك الجزائري التي كانت أسبوعية في البداية، ثم أصبحت يومية في مرحلة لاحقة، أين يقوم البنك الجزائري عند فتح الجلسة بعرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنه بدلالة العملة المحورية وهي الدولار الأمريكي، على أساس سعر صرف أدنى، حينما تقوم البنوك بعملية عرض للمبلغ المراد الحصول عليه وبالسعر الذي يناسبها، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض العملات الصعبة من طرف البنك الجزائري والطلب عليها من طرف البنوك التجارية، إلى أن يتحدد سعر صرف الدينار عند أقل سعر معروض من طرف البنوك المشاركة<sup>1</sup>.

3. سوق الصرف البينية<sup>2</sup>: عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة مرحلة تحول فعلي وتغير تدريجي وفقا لقواعد العرض والطلب بداية من أواخر سنة 1994، وإصدار قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته لجزائر منذ سنة 1974.

اعتبرت الجزائر هذه المرحلة بمثابة إعلان عن بداية التحرير الفعلي للدينار الجزائري، التي تزامنت مع قرار التخلي في أواخر سبتمبر 1994 على نظام الربط إلى عملة من العملات، ليعوض بنظام الاجتماعات الأسبوعية بداية من 1994/10/1، التي تم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة من بنك الجزائر، ثم يقوم المتدخلون في سوق الصرف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، وقصد تعزيز موارد البنك لمواجهة متطلبات هذا النظام أصبحت مداخيل الصادرات النفطية من سونطراك تتحول إلى بنك الجزائر بداية من أكتوبر 1994، كما أزيلت جميع الضوابط على عمليات الصرف في تجارة السلع والغاء القيود على الخدمات عبر مراحل، وأصبحت البنوك تمتلك حرية تقديم النقد الأجنبي للمستوردين بناء على طلبات موثقة.

كما أصدر بنك الجزائر في 1995/12/23 لائحة رقم 08/95 تدعو فيها عن بداية تبني نظام آخر للصرف وهو نظام التعويم المدار في إطار ما يسمى سوق الصرف ما بين البنوك القائمة على بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار بشكل حر يوميا بين جميع البنوك التجارية بالإضافة إلى بنك الجزائر والمؤسسات المالية الذي أنطلق نشاطه رسميا في 1996/2/2.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي - برعاية صندوق النقد الدولي -، مرجع سابق، ص 240.

<sup>2</sup> بربري محمد أمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر الصرف الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول: أبعاد جيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية حقوق والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، 4/5/2006، ص 7.

وتنقسم هذه السوق إلى سوقين وهما<sup>1</sup>:

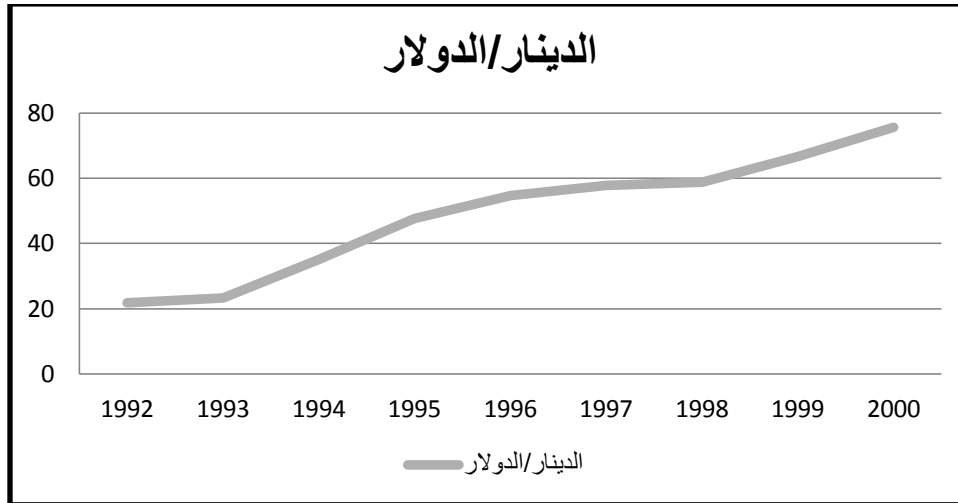
- أ. سوق الصرف الفوري: حيث تتم فيه عمليات البيع والشراء خلال يومي عمل إبتداء من تاريخ عقد الصفقة وتتم هذه المبادلات العاجلة الفورية إما بأدوات صرف يدوية أو على شكل تحويلات بنكية.
- ب. سوق الصرف الآجل: تتم فيه عمليات بيع وشراء العملات الصعبة بسعر محدد وقت إجراء العقد على أن يتم التسليم في أجل مستقبلي يكون من ثلاثة أيام إلى غاية سنة ويسمى تاريخ الاستحقاق.

الجدول رقم (4): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من (1994 - 2000)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الدينار/الدولار	36.0590	47.663	54.7490	57.7070	58.7390	66.5740	75.25

Source: Rapport Banque d'Algérie

الشكل رقم (10): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من (1992-2000)



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على احصائيات بنك الجزائر في الجدول المبين أعلاه وباستعمال برنامج EXCEL

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أنه في سنوات الأخيرة لنهاية القرن العشرين أن معدلات سعر صرف الدينار انخفضت بصورة كبيرة فمن 1 دولار يساوي 36 دينار جزائري في سنة 1994 أصبح 1 دولار يساوي 75.66 دينار جزائري في سنة 2000 وهذا راجع إلي سلسلة التخفيضات التي تم إجراؤها خلال فترة التسعينات من القرن الماضي.

#### الفرع الثاني: التطور الحديث لتسعير الدينار

إن تطور حالة ميزان المدفوعات بين سنتي 1999 و 2001 مكن من تراكم احتياطات الصرف في حدود 17.96 مليار دولار بعد أن كان يقدر ب 11.9 مليار دولار، هذا التحسن على مستوى الوضعية الخارجية للاقتصاد الجزائري ساهم في تدعيم تطبيق سياسة صرف تتمحور على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي

<sup>1</sup> بن زاوي عبد الرزاق ،مرجع سابق ، ص 146.

الذي ثباتا نسبيا جراء ارتفاع عرض العملات على مستوى الصرف البيني وكذا نسب التضخم المتواضعة مقارنة بتلك المعدلات السائدة لدى أهم الشركاء التجاريين للجزائر<sup>1</sup>.

ويمكن ايضاح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو من خلال الجدول والشكل كما يلي:

الجدول رقم (5): تطور سعر الدينار مقابل الدولار والأورو (2001-2012)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	المسنوات
75.55	72.85	74.40	72.40	64.56	69.36	72.64	73.36	72.06	77.36	79.68	77.26	الدينار/الدولار
102.16	102.20	99.19	101.29	94.86	94.99	91.24	91.30	89.64	87.46	75.35	69.20	الدينار/الأورو
111	107.5	77.4	61.0	99.97	69.1	61.0	50.6	36.0	28.2	24.3	23.1	أسعار البترول

Source : Banque d'Algérie ,Bulletin statistique trimestriel ; N°09 Décembre 2009, p20.

Banque d'Algérie ,Bulletin statistique trimestriel ; N°12 Décembre 2010, p20

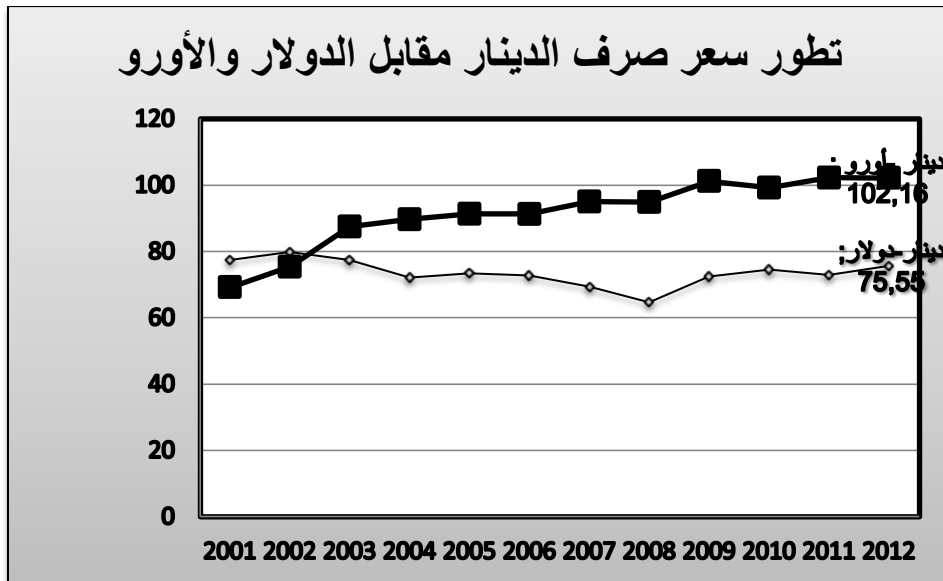
Banque d'Algérie,Bulletin statistique trimestriel ; N°16 Décembre 2011, p20.

Banque d'Algérie ,Bulletin statistique trimestriel ; N° 20.Mars 2012 p 20

Banque d'Algérie ;Bulletin statistique trimestriel ;N° 21.Mars2013;p20.

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، العدد 31، 2011.

الشكل رقم (11): تطور سعر الدينار مقابل الدولار والأورو (2001-2012)



مصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (5) المبين باستخدام برنامج EXCEL

تراوح سعر الدينار مقابل الدولار خلال 2002 و2003 وسنة 2004 على التوالي 79.68 و 77.36 و 72.06

أما بالنسبة لعملة الأورو فقد عرفت تحسينا ملحوظا، ونلاحظ ذلك من خلال تسعيرة الأورو بدلالة الدينار وفق

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي وآخرون ، البعد الدولي للنظام النقدي -برعاية صندوق النقد الدولي- ، مرجع سابق ، ص244.

الفترة المبينة أعلاه إلا أن تأثيرات تدهور الدينار مقابل العملة الأوروبية كانت محدودة بفضل التسيير المحكم لاحتياجات الصرف حيث سمحت التطورات الايجابية و المتواصلة لأسعار النفط خلال سنة 2004 ببلوغه 36 دولار للبرميل بعد ما كان متوسط السعر في السنة السابقة 28.02 دولار/برميل بتعزيز وضعية ميزان المدفوعات ومنه احتياطات الصرف التي بلغت 43.1 مليار دولار في آخر العام أي بزيادة تقدر 30.9% عن تلك التي تحققت في سنة 2003، وهي بذلك تشكل ضمانا لتسيير سعر صرف الدينار الذي يتماشى مع الهدف المتمثل في تنافسية الاقتصاد الجزائري وتوازن المدفوعات الخارجية.

في سياق اتساع الاقتصاد العالمي وتطور المبادلات الدولية في سنة 2005، ارتفعت أسعار المحروقات بما مقداره 42% لتصل إيرادات الجزائر من هذه المادة 45.59 مليار دولار. وعند نفس السنة كان سعر الدينار /أورو 91.24 دينار، أي طرأ تحسنا على قيمة الدينار الجزائري مقارنة بسنة 2004 والسبب يعود إلى ارتفاع الدولار مقابل الاورو في أسواق الصرف بنسبة 12.59%.

إن تحسين الوضعية المالية الخارجية للجزائر في سنة 2006 ببلوغ رصيد فائض المدفوعات الجارية مستوى الناتج الداخلي الخام في ظل تسديد معتبر للديونية الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل وارتفاع متوسط سعر البرميل الواحد من النفط الخام بمقدار 20.5%. أيضا تطور تسعيرة الدينار خلال هذه الفترة كانت مرهونة كالعادة بأسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق الدولية وبنسب التضخم المحققة لدى أهم الشركاء التجاريين للجزائر، بحيث بلغ متوسط سعر الدولار 72.6464 .

رغم الظروف الخارجية المتسمة بالاضطراب على مستوى الأسواق المالية الدولية و بروز متجدد لمستويات معينة من التضخم خلال سنة 2007 فإن الوضعية المالية الخارجية الصافية الناجمة أساسا في ارتفاع أسعار المحروقات شكلت ضمانا للاستقرار والنمو .

عرفت سنة 2008 وبالضبط بداية من شهر سبتمبر تقاوم الأزمة المالية الدولية التي بدأت تظهر ملامحها في أوت من السنة السابقة لها فانعكس ذلك الوضع سلبا على الدول ذات الاقتصاديات القاطرة، فانخفض طلبها على الطاقة فاتجهت أسعارها إلى الانخفاض، إذا بلغ سعر البرميل في ديسمبر 35 دولار حيث حققت الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات الجزائرية قفزة نوعية قدرت بحوالي 30% مقارنة بإيرادات 2007 وبالتالي تحقيق فائض إجمالي على مستوى ميزان المدفوعات في حدود 37 مليار دولار، مكن الجزائر من تكوين تراكم قياسي لاحتياطات صرف رسمية بلغت 143.102 مليار دولار في آخر شهر من سنة 2008 الشيء الذي أتاح لبنك الجزائر المحافظة على سعر صرف فعلي حقيقي للدينار في حدود السعر التوازني المستهدف بتحسين قدر ب 1.58% سنويا<sup>1</sup>

شهد عام 2009 اتجاها تنازليا لمستوى أسعار النفط الخام، إذا بلغ متوسط سعر البرميل 61 دولار مقابل 99.97 دولار في 2008 كما عرفت أسعار صرف تذبذب واضحا فانعكس ذلك على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات .

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي وآخرون ، البعد الدولي للنظام النقدي -برعاية صندوق النقد الدولي، مرجع سابق ، ص 247.

تعتبر سنة 2012 أفضل السنوات من حيث عائدات الصادرات من النفط بالنظر إلى تحسن أسعار هذه المادة في الأسواق الدولية ببلوغه متوسط سنوي في حدود 111 دولار/برميل فانعكست هذه الوضعية على عائدات الجزائر من صادرات المحروقات. عرفت قيمة الدينار خلال سنة 2011 ارتفاعا بـ 2.1% بالنسبة للدولار في حين انخفضت بـ 3% بالنسبة للأورو.

وبقي معدل صرف الدينار مع نهاية 2011 قريبا جدا من مستوى توازنه بارتفاع سنوي قدر بـ 0.25% مقارنة بسنة 2010. ويعتبر هذا الارتفاع الثاني من نوعه بعد ذلك المسجل في 2010 والذي بلغ 2.64% مقارنة بـ 2009 سنة تراجع معدل الصرف الفعلي للدينار -1.6% حسب الأرقام التي قدمها محافظ بنك الجزائر أما بالنسبة لسعر الصرف للدينار مقابل اليورو خلال السداسي الأول لسنة 2012 فقد تحسن متوسطه بمعدل 0.43% مقارنة بالفترة نفسها من 2011 في حين عرف متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي تراجعاً بنسبة 2.82%. وعرف سعر الصرف الفعلي الاسمي للدينار ارتفاعاً بنسبة 27.2% خلال نفس الفترة من سنة 2012<sup>1</sup> حيث بلغ سعر صرف الدينار مقابل الدولار، 75.55 دج أما سعر الدينار مقابل الأورو في نفس الفترة بـ 102.16 دج<sup>2</sup> وقد نلاحظ أن قيمة الدينار بالنسبة للدولار انخفضت وشاهدت العملة الأوروبية استقرار يرجع السبب وراء ذلك لإصدار بنك الجزائر لورقة 200 دينار في بدايات جانفي وعلى الرغم من إيجابيات التي تكتسبها هذه القطعة المالية الجديدة إلا أنها قد تساهم إلى حد بعيد في تخفيض قيمة العملة الوطنية، وقد تكون لها أضرار سلبية حيث ستخفيض قيمة الدينار أكثر مما هي منخفضة مشيراً إلى أنه في غضون 8 أشهر من سنة 2012 انهارت قيمة الدينار الجزائري بأزيد من 10%<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني: نظام رقابة على الصرف في الجزائر

يحظى نظام الرقابة على الصرف في الجزائر باهتمام كبير من قبل السلطات النقدية، وكذا أصحاب القرار وذلك عبر مختلف المراحل التي مرت بها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ووقفاً عند بعض الفترات المهمة في الاقتصاد الجزائري، كمرحلة الانفتاح التي تميزت بصدور عدة قوانين تشريعية كقانون النقد والقرض سنة 1990 إلى مختلف القوانين كالأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض وغيرها .

<sup>1</sup> بنك الجزائر: الوضعية المالية الخارجية للجزائر تدعمت خلال السداسي الأول من 2012 ، مقال منشور على الرابط [http://xn--mgbaa2be1idb4afr.xn--lgbbat1ad8j/index.php?option=com\\_content&task=view&id=1957&Itemid=267](http://xn--mgbaa2be1idb4afr.xn--lgbbat1ad8j/index.php?option=com_content&task=view&id=1957&Itemid=267) بتاريخ 30 أكتوبر

2012 بإطلاع على الموقع يوم 20-04-2013.

<sup>2</sup> Bank of Algeria Bulletin statistique trimestriel. jun 2012 .N18 . page 20.

<sup>3</sup> جريدة الفجر، العملة الجزائرية ضمن أرخص العملات في العالم وخبراء يحذرون الدينار في خطر ، مقال منشور على الرابط <http://www.al-fadjr.com/ar/economie/222755.html> بتاريخ 20-08-2012، بالإطلاع على الموقع في يوم 25-02-2013.



### الفرع الأول : مفهوم الرقابة على الصرف

يقصد بالرقابة على الصرف وضع قيود التعامل بالنقد الأجنبي وهذا لأجل تقليص الطلب المتزايد على العملات بحيث لا يزيد عما تسمح به العناصر الدائنة في ميزان المدفوعات<sup>1</sup>.

على الصعيد النظري تعرف الرقابة على الصرف على أنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات الإدارية والتنظيمية التي تهدف إلى مراقبة دخول و خروج الأصول المالية بالعملة الصعبة من خلال إخضاع المعاملات مع الخارج إلى خطة إدارية مسبقة.

وتعني كذلك بالمفهوم الواسع تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتفعة طبقا للمصالح الوطنية، وعليه فإن إجراءات الرقابة على الصرف هي العمل على تقليص الفارق الكبير الذي قد يسجل بين الحاجة إلى الإستدان والموارد التي تسمح بالدفع .

فالمقصود من هذه الرقابة هو تحقيق التوازن في المدفوعات الخارجية واجتتاب تدهور العملة الوطنية، لأنه تمارس عادة هذه الرقابة على الصرف عندما يكون البلد يعاني من مشاكل اقتصادية عويصة، وبالتالي مداخل من العملة الصعبة لا تغطي احتياجاته، ولأجل هذا يضع البلد المعني تنظيما شاملا يحاول من خلاله تخصيص وتوزيع الموارد من المدفوعات الخارجية حسب الأولويات، وهذا ما عملت به الجزائر منذ الاستقلال تقاديا لهروب رؤوس الأموال واستعمال عقلاني للعملة الصعبة القليلة المتوفرة لتطوير الاقتصاد الوطني<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني : سياسة الرقابة على الصرف بعد سنة 1990<sup>3</sup>

تعد سنة 1990 نقطة تحول في مسار السياسة النقدية، وذلك من خلال قانون 10/90 الصادر بتاريخ 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض الذي أحدث تعديلات جذرية فيما يخص الرقابة على الصرف وما أعقبه من نصوص قانونية تتضمن كيفية تنظيم الصرف والتجارة الخارجية ، من النظام 92-04 الصادر بتاريخ 22/03/1992 المتعلق بمراقبة الصرف حيث خول هذا القانون مهمة الرقابة على الصرف إلى اختصاص البنك المركزي ومن بين ما نص عليه هذا القانون:

❖ تسيير الموارد من العملات الصعبة: فقد سمح هذا النظام للمقيمين في الجزائر بالاستفادة من العملة الصعبة مقابل الدينار في إطار الالتزامات المبرمة مع الخارج ، وذلك عن طريق البنوك والمؤسسات المالية ، ويعتبر تسيير جميع الموارد من العملة الصعبة المتأتية من تصدير المحروقات، والمواد المنجمية، والقروض الخارجية، والقروض الموجهة لتمويل ميزان المدفوعات من صلاحيات بنك الجزائر، ويتم التنازل عنها لصالح هذا الأخير ويستفيد المصدرون من حصة مداخل صادراتهم من

<sup>1</sup> آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية - دراسة حالة ( الجزائر - مصر) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة حاج لخضر باتنة، الجزائر، دفعة 2010-2011، ص 127.

<sup>2</sup> سليمان شيباني، مرجع سابق، ص 97 .

<sup>3</sup> عبد الرزاق بن زاوي ، مرجع سابق ، ص ص 156/155 .

العملة الصعبة، وتختلف هذه الحصة باختلاف نشاط التصدير وفق النسب التالية % 50 : في مجال الصيد البحري، المحاصيل الزراعية % 20 وفي مجال السياحة % 10. و مجال النقل والبنوك والتأمينات. ويمكن للمصدر أن يحتفظ بكل حصته من الإيرادات إذا انصبت صادراته على نشاطات أخرى كالصناعة مثلا.

❖ تدخل الوسطاء المعتمدين: يضع هذا النظام المجال القانوني الذي تنشط فيه البنوك والمؤسسات المالية ، إذ تم اعتمادها كوسيط مالي، وحددت مهامها والتزاماتها فيما يخص معالجة العمليات التي تتم بالعملة الصعبة .

❖ حسابات العملة الصعبة: سمح هذا النظام للمقيمين وغير المقيمين، فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى البنوك المعتمدة، ويمكن الإيداع في شكل ودائع تحت الطلب أو لأجل، وتستفيد ودائع الأشخاص الطبيعية من مكافأة حسب الأجل المحدد لها، وتستفيد ودائع الأشخاص المعنوية من مكافأة ابتداء من الشهر الثالث، وعلاوة أخرى ابتداء من الشهر السادس.

❖ القواعد المنظمة لتسديد الصادرات والواردات: تخضع جميع عقود تصدير واستيراد السلع إلى ضرورة التوظيف المصرفي لدى إحدى البنوك الوسيطة المعتمدة، التي تتكفل بتحويل التدفقات المالية من وإلى الخارج ، ويعتبر هذا التوظيف أداة من أدوات الرقابة على الصرف في يد الجهاز المصرفي وكذا الجمارك الوطنية .

ومن بين الإجراءات والتنظيمات المتخذة من قبل البنك المركزي<sup>1</sup>:

➔ إعداد الأدوات اللازمة لتدخله في عملية الرقابة على الصرف: والمتعلقة بعمليات الاستيراد و التصدير وكذلك الاستثمارات الأجنبية في الجزائر والاستثمارات الجزائرية في الخارج وحسابات العملات الأجنبية وكل العمليات الجارية الأخرى.

➔ إعطاء الحق للمتعاملين الاقتصاديين للقيام بجميع عمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع والخدمات عن طريق بنك وسيط معتمد .

➔ تتم المعاملات المالية على المستوى المالي حسب القيمة المالية ومختلف الضمانات والكفالات المقدمة من قبل المؤسسة الاقتصادية ويكون التسديد نقدا أو لأجل ففي حالة التسديد لأجل بإمكان المتعامل الاقتصادي التحوط ضد مخاطر الصرف عن طريق شراء العملات الأجنبية لتغطية المدفوعات الخارجية، كذلك فإن الإيرادات من العملات الأجنبية يمكن إيداعها في شكل ودائع تحت الطلب أو لأجل وجميع العمليات تتم بكل حرية بين المتعاملين والبنك المعتمد .

➔ موافقة أو رفض التراخيص المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في الجزائر .

➔ تستفيد المؤسسات الاقتصادية ما عدا تلك المصدرة للسلع والخدمات من حقوق الصرف بالتناسب مع حجم نشاطها، وهذا لتغطية النفقات ذات الطابع المهني في الخارج .

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ،ص ص 156-157.

تخصيص الموارد من العملات الأجنبية يجب أن يكون حسب التفاعلات التالية:

✓ استيرادات المنتجات المخصصة للحفاظ على تنمية وترقية إنتاج المحروقات والإيرادات الناتجة عن تصديرها.

✓ استيراد المنتجات لتلبية الحاجات الأساسية.

✓ استيراد المدخلات اللازمة للنشاط الصناعي .

✓ استيراد السلع والخدمات اللازمة لصيانة أداة الإنتاج .

✓ استيراد المدخلات اللازمة لدعم الأنشطة المصدرة .

تعتبر كل هذه الإجراءات والتنظيمات أداة من أدوات الرقابة على الصرف في يد الجهاز المصرفي بصفة عامة كما أن قانون النقد والقرض 90-10 كان له أهمية بالغة في تنظيم الشؤون النقدية في شكل يتماشى مع متطلبات السياسة النقدية الملائمة .

### المطلب الثالث: البعد الاقتصادي لتحرير سعر الصرف الدينار الجزائري والأهداف الاقتصادية له

أكدت المؤسسات الدولية على أهمية تحرير سعر الصرف كسياسة مكملة لبرنامج تحرير التجارة الخارجية وأداة لتشجيع ولترشيد الموارد ترشيدا أمثل بين مختلف القطاعات الاقتصادية ، والدينار الجزائري الذي تم ربطه في بدايات الاستقلال بنظام الصرف الثابت بعملة الفرنك توجه بعد ذلك إلى نظام الربط بسلة من العملات سنة 1974 ليتوجه في سنة 1994 إلى نظام التعويم المدار ومع تحرير التجارة الخارجية التي تزامنها نظام التعويم المدار سوف نقوم في هذا المطلب بإيضاح البعد الاقتصادي لتحرير سعر الصرف والإجراءات المستهدفة وراء هذا التحرير .

### الفرع الأول : البعد الاقتصادي لتحرير سعر الصرف الدينار الجزائري

إن مختلف التعديلات والإجراءات من قبل السلطات النقدية اتجه سعر الصرف الدينار الجزائري والنظام المصرفي ، والتي كانت بداية انطلاقها متزامنة مع الأزمة 1986 في إطار التركيز على وضعية الدينار الجزائري كانت تهدف في مجمل هذه الإصلاحات، إلى إسترجاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بشكل تدريجي وفي نفس الوقت إعطاء فرصة للحكومة والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأن تتجاوب مع هذه التغيير بالشكل التدريجي كذلك ، طمعا في انتعاش وضعية العديد من المؤشرات الاقتصادية، مع العلم أن الخطوة التحريرية التي مست نظام صرف الدينار انتهت بالتعويم المدار للدينار الجزائري ، والتي كانت ترمي إلى عدة أبعاد اقتصادية منها<sup>1</sup>:

✓ هو تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية ، وتقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي .

<sup>1</sup> بربري محمد أمين ، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الدولية -دراسة حالة صرف الدينار الجزائري ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر عدد 2011/09 ، ص 56.

- ✓ الحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي، وهذا عن طريق تحسين وتكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة، هذا ما يزيد من تشجيع الأعوان الاقتصاديين للتقرب أكثر إلى هذا السوق التي أصبح فيما سعر الصرف الرسمي غير بعيد عن سعر الصرف الموازي .
- ✓ يساهم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكال أخرى من الاستثمار إلى الداخل بحكم انخفاض تكلفة إقامة المشاريع الاستثمارية بالنسبة للأجنبي مع مراعاة مناخ الاستثمار .
- ✓ يعمل على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري.
- ✓ يساهم في تنشيط وتفعيل الجهاز الإنتاجي بسبب نمو الطلب الخارجي المتزايد ومنه تحسين وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية (كتقليص البطالة).
- ✓ من شأنه أن يكشف عن الوضعية الحقيقية للقدرة التنافسية ومنطق القبول للمنتج المحلي بالنسبة للأجنبي
- ✓ يساهم في تنشيط وتفعيل السوق النقدي الجزائري من خلال تعزيز الكفاءة التي يستفيد منها المتدخلين في هذا السوق فيما يخص شؤون إدارة معرفة أسرار آليات السوق .
- ✓ له دور كبير في تخفيض الضغوط التضخمية وتقليص المضاربة.
- ✓ يساهم في تنشيط وتفعيل السوق المالي والنهوض به إلى مستوى الأسواق الدولية .
- ✓ تسمح للدينار الجزائري بأن يلعب دوره في التأثير على كل التغيرات التي تمس الاقتصاد الوطني .
- ✓ تعمل على تعزيز وتسهيل ختى أشكال الاندماج والشراكة مع الأطراف الخارجية .
- ✓ تساهم كذلك في تغيير نظرة المستهلك إلى المنتج المحلي .
- ✓ يحد من هروب وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي احتمال إعادة تمويل أشكال مختلفة من الاستثمارات بطريقة غير مباشرة أو مباشرة .
- ✓ يساهم في تقليص هوامش الربح الكبيرة والانتهازية التي يمارسها بعض التجار والمنتجين وعليه تنعكس بإيجاب على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري .
- ✓ تساهم في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو وتشجيعها على تنمية قدراتها التنافسية وتشجيعها على اللجوء إلى الانتاج الإحلالي للواردات .
- ✓ يلزم المؤسسات الاقتصادية وخاصة البنوك والمؤسسات المالية على اتخاذ تدابير في شأن تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية اتجاه مختلف المخاطر المرتقبة (لمخاطر الصرف) .
- ✓ يشجع على المنافسة بين البنوك من جانب تحسين وترقية الجودة وسرعة أداء الخدمات .

#### الفرع الثاني: الأهداف الاقتصادية له

يهدف البرنامج الشامل للإصلاح إلى القضاء على اللاتوازن الاقتصادي الذي ظل يعاني منه الاقتصاد الجزائري منذ 1986، والذي لم تستطيع الإصلاحات الذاتية المنتهجة تصحيحية، وتنمية القدرات الوطنية وإنشاء الثروة عن

طريق تنمية القدرات الوطنية وإنشاء الثروة عن طريق تنمية الانتاج الصناعي الفلاحي ،الخدماتي ،حيث يهدف إلى الوصول<sup>1</sup>:

- ❖ تلبية أحسن الاحتياجات الاستهلاك الصناعي والعائلي عن طريق الاتاحة المحلية للمواد الأولية المحلية وعن طريق أكثر وفرة للمنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع .
- ❖ تجنيد أكبر حصة من اليد العاملة الوطنية في حلقة الانتاج ،الاستهلاك ،الادخار .
- ❖ تخفيض الواردات من المنتجات الاستهلاك الواسع ،والتي يمكن أن تحل محلها منتجات محلية .
- ❖ الزيادة المطردة في الصادرات خارج المحروقات للمنتجات المحلية التي تتمتع بقدرة تنافسية .
- ❖ تغطية اجتماعية جيدة بفعل توسيع القاعدة الانتاجية للعمال وتوزيع جيد للثروة الوطنية .
- ❖ تحسين موارد الميزانية وهو ما ينشأ عنه أنشطة اقتصادية قوية تساهم بدورها في تغطية الاستثمارات العمومية وخاصة الهياكل القاعدية للدعم الاقتصادي والاجتماعي .

<sup>1</sup> محمد راتول ، مرجع سابق ، ص ص 333/322 .

## المبحث الثاني: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري (الأسباب والمراحل)

تعد سياسة تخفيض قيمة العملة إحدى السياسات الهامة التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تعاني موازين مدفوعاتها من اختلالات مؤقتة عارضة أو هيكلية مزمنة بغرض تسوية هذه الاختلالات<sup>1</sup>. وقد أشار صندوق النقد الدولي، منذ السبعينات إلى ظاهرة المغالاة في تقييم الدينار الجزائري، وقد أوصى السلطات الجزائرية بالقيام بعملية التخفيض. لكن رفضت السلطات الجزائرية ذلك بحكم أنها عملية غير مفيدة لا للصادرات الجزائرية ولا لوارداتها. ومن بين الحجج المدعمة لرفضها عملية التخفيض ما يلي<sup>2</sup>:

1. من الجانب النظري يسيطر عليها قطاع المحروقات والتي تتحدد أسعارها في السوق العالمي، فإنه ليس من المفيد مباشرة عملية التخفيض لقيمة الدينار لأنه لن يكون هناك أثر على تنافسية السعر .

2. يتعلق جل هيكل الواردات بالمواد الغذائية. إذ في هذه الوضعية سترتب عن عملية التخفيض وبصفة كبيرة ارتفاع أسعار سلع الاستهلاكية مما يضر بالقدرة الشرائية لدى الأفراد .

ولقد عانت معظم البلدان النامية (بما فيهم الجزائر) في أوائل الثمانينات ثلاث من الصدمات الخارجية : فقد هبطت أسعار سلع تصديرها الرئيسية (خاصة البترول 1986)، وزادت أسعار الفائدة الحقيقية العالمية، وكادت تدفقات رأس المال الدولية وخاصة من المصادر الرأسمالية أن تجف.

## المطلب الأول : أسباب ودواعي تخفيض قيمة الدينار الجزائري:

يمكن أن نذكر مجموعة من الأسباب التي أدت إلى تخفيض العملة وهي خلاصة الأوضاع الاقتصادية الجزائرية خلال سنوات الثمانينات ويمكن حصرها فيما يلي<sup>3</sup>:

❖ **تقييم الدينار أكبر من قيمته الحقيقية:** نقول عن عملة بأنها مقدر أكبر من قيمتها الحقيقية، عندما يكون

سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر، في الحالة التي ينتج فيها هذا الحيز عن المضاربة ولا يمكن أن نتكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يبعد ميزان المدفوعات عن العجز لمدة طويلة .

❖ **المغالاة في قيمة الدينار:** إن إستراتيجية التصدير التي اعتمدها الجزائر والتي كانت تهدف إلى إبقاء قيمة

الدينار الجزائري مرتفع كانت سبب رفع قيمة الدينار الجزائري، حيث كانت السلطات النقدية تقوم الدينار بأكثر من قيمته الحقيقية ، حيث كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يبعد ميزان المدفوعات عن العجز لمدة طويلة كما أن الاقتصاد الجزائري كان عبارة عن اقتصاد مخطط ، حيث أدى تسعير سعر الصرف في ذلك الوقت إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الأجنبية ، حيث كان سعر صرف العملة الأجنبية بالدينار لا تربطه أية علاقة بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني للبلاد كما نتج عن ذلك سلوك غير

<sup>1</sup> بن الزاوي عبد الرزاق ، آثار انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2011، العدد 23 ، ص 359.

<sup>2</sup> سعيد صحراوي ، مرجع سابق 135.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق ، ص 136.

عقلاني في استخدام الموارد الأكثر ندرة والمتمثلة في العملات الصعبة ، إضافة إلى ذلك فإن زيادة المداخيل وصعوبة الوصول إلى سوق الصرف والحد من الواردات ومن حرية الاستثمار أدت إلى ظهور سوق الصرف الموازي أين يتحدد سعر الصرف الموازي .

ومن أهم المشاكل التي تنجم من كون أن سعر الصرف غير منسجم مع الواقع (أي المغالاة في تقييم الدينار) هو هروب رأس المال، إذا يتم بطرق كثيرة شيوعا يتبع شراء العملات الأجنبية من الأسواق الموازية (التي كانت واسعة في الجزائر) وتخصيص فوائير الصادرات ، والمبالغة في فوائير الواردات. وكلما زادت علاوة العملات الأجنبية في الأسواق الموازية وزاد العائد الإضافي المتوقع كسبه في الأسواق المالية الأجنبية زاد الميل إلى اكتناز العملات والإنجاز فيها خارج المسارات الرسمية ، ومما يشجع هروب رأس المال كذلك في هذه الظروف توقع تخفيض سعر العملة لتتخفف أو حتى إلغاء الفارق بين السعر في الأسواق الموازية والسعر في الأسواق الرسمية ،ومن ثم تشجيع تسليم عائدات التصدير (أو من أي مصدر آخر) من العملات الأجنبية. والسبب في رفع قيمة الدينار الجزائري عن قيمته يرجع إلى:

◆ كون إستراتيجية التصنع التي اعتمدها الجزائر تهدف إلى إبقاء قيمة الدينار الجزائري مرتفعة لكي تسمح لقطاع التصنيع أن تكون إيراداته الأساسية أقل تكلفة .

◆ إن الاقتصاد الوطني آنذاك كان عبارة عن اقتصاد مخطط ، مما يجعل السلطات هي التي تحدد سعر الصرف وليس عوامل العرض والطلب

❖ **الاحتياطات الدولية:** تعتبر الاحتياطات الدولية كسبب آخر لتخفيض قيمة الدينار، إذا هي بقيم سالبة .

❖ **عجز في ميزان المدفوعات:** إن سبب وراء ظاهرة تخفيض قيمة الدينار هو العجز الهيكلي لميزان

المدفوعات، بمعنى آخر أدق العجز في الحسابات الجارية التي سجلت منذ الثمانينات بقيم سالبة.

❖ **التدفق الوطني لرؤوس الأموال:** السبب لعملية التخفيض قيمة الدينار واختلال التوازن الأساسي هو التمهّل أو الحركة البطيئة لرؤوس الأموال الدولية، إن الجزائر هو بلد محض لرؤوس الأموال، فإن بطء حركة رؤوس الأموال قد تزيد من حدة عجز ميزان الحسابات وإبطاء وتيرة النشاط الاقتصادي من طرق ضغط الواردات من المدخلات وهذا ما أسرع بظهور الأزمة الاقتصادية التي ترجمت و ظهرت على شكل سقوط الإنتاج.

❖ **تدهور أسعار البترول:** خصوصا بعد 1986 والذي انعكس على حجم الصادرات الجزائرية لأنها تعتمد على النفط المسعر بدولار وقد صاحبه أيضا تدهور في أسعار الدولار.

❖ **ارتفاع الديون الخارجية:** لقد أدت خدمات الدين الخارجي إلى إستتاراف العملات الأجنبية التي من

الممكن توجيهها كإحتياطات لتدعيم الدينار الجزائري. والجدول يبين لنا تطور مخزون الديون الخارجية

كالتالي:

الجدول رقم 6: تطور مخزون الديون الخارجية ( 1971-1990 ) الوحدة  $10^9$  \$

السنوات	1971	1974	1980	1984	1987	1990
مخزون الديون الخارجية	1.261	3.37	13.36	15.94	26.70	26.59

المصدر: سعيد صحراوي، مرجع سابق، ص. 138.

من خلال الجدول وجود ارتفاع مستمر في مخزون الديون الخارجية كما تجدر الإشارة هنا بأن هذا الإجراء (تخفيض سعر العملة) الذي اتبعته الجزائر هو جزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي الجذري والشامل.

❖ **العجز المالي (عجز الموازنة)<sup>1</sup>:** الذي كان ميزة الاقتصاد الجزائري بحيث وصل إلى أرقام قياسية سنة 1993 وقدر بـ 190 مليار دينار جزائري ورغم انخفاضه سنة 1994 بحوالي 50 مليار دينار جزائري إلا أن زيادة الانفاق الجاري والرأسمالي وانحرافه عن الإيرادات العامة بشكل خرج عن الرقابة دعى إلى ضرورة القيام بإجراءات لتقليص هذا العجز كما أن أصحاب رؤوس الأموال أصبحوا يتخوفون من المديونية العامة التي تؤدي إلى التضخم مما دفعهم إلى تصدير رؤوس أموالهم إلى الخارج وبالتالي زيادة عجز الموازنة .

❖ **التوسع التضخمي:** حيث أصبح المستهلك يمتلك عمله أكثر مما أنتجه من سلع وهذا راجع إلى عملية السحب المصرفي على المكشوف لصالح المؤسسات من خلال التطهير المالي المتكرر ودفع أجور بدون مقابل إنتاجي فضلا عن قيام الحكومة نتيجة الزيادة الكبيرة لنفقاتها بالرجوع إلى بنك الجزائر من أجل سد الفارق من خلال إصدار النقدي بدون مقابل.

#### المطلب الثاني: مراحل تخفيض قيمة الدينار الجزائري :

إن اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق 95% في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري الأمر الذي أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986 وانخفض سعر الصرف الدولار ونتيجة لذلك انخفضت إيرادات الصادرات من 12.7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7.9 مليار دولار سنة 1986 أي انخفاض قدر بـ 4.8 مليار دولار خلال سنة واحدة أي نسبة انخفاض 38% ، وهو ما أثر بشكل كبير على توازن ميزان المدفوعات وعلى زيادة المديونية الخارجية للجزائر والأمر الذي تطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات اقتصادية من بينها إصلاحات تخص سياسة الصرف.

ففي مجال سياسة الصرف التي هي موضوع دراستنا ، فقد قامت السلطات الجزائرية بتطبيق انزلاق تدريجي لسعر الصرف بداية 1987، إذا فقد الدينار 20% من قيمته في سنة 1989. ولقد تسارعت عملية تخفيض الدينار انطلاقا من 1989 التي تمثل تاريخ الانتقال نحو الاقتصاد الليبرالي وفي جو من الإصلاحات الهيكلية .

<sup>1</sup> حنان لعروق ، مرجع سابق ، ص ص 162-163.



وفي إطار برامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية فقد عقدت السلطات الجزائرية اتفاقيات مع هذه المؤسسات تندرج ضمن برنامج التعديل الهيكلي المعمق<sup>1</sup>. وقد أخذت عملية التخفيض قيمة الدينار حيزا هاما من جملة الإجراءات المتخذة في هذا البرنامج ، إذ تم تخفيض سعر صرف الدينار في إطار برنامج التثبيت بحوالي 50% من قيمة مقابل الدولار وهذا الزيادة تعديل قيمته المغالى فيها. وتم ذلك في مرحلتين : الأولى في أبريل 1994: حيث تم تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% أي أصبح 1 دولار مقابل 36 دج الثانية في سبتمبر 1994: حيث أصبح سعر الصرف 1 دولار مقابل 41 دج.

ولم تتوقف عملية التخفيض هذه هنا، بل استمرت على طول الفترة الموالية (خصوصا خلال سنوات برنامج التعديل الهيكلي) مرفقة بارتفاع طفيف على مستوى سعر البترول.

#### الفرع الأول: برنامج الاستعداد الائتماني الأول وتخفيض الدينار الجزائري<sup>2</sup>.

دخلت الجزائر في مفاوضات مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على القروض والمساعدات فوقعت على اتفاقيتين: الأولى 31 ماي 1989 والثانية في 3 جوان 1991 وكان الاتفاق يهدف إلى منح قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ضمن شروط، نوجز أهم ما تعلق بالسياسة النقدية فيما يلي :

- ✓ مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، وتقليص حجم الموازنة العامة .
- ✓ تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة .
- ✓ الحد من التضخم، وتخفيض قيمة الدينار .
- ✓ تحرير التجارة الخارجية، والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية .
- ✓ إلغاء عجز الميزانية، وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية .

تقييم البرنامج الاستعدادي: للوقوف على مدى تنفيذ هذا البرنامج ، وما هي الإجراءات النقدية التي اتبعتها السلطة، نورد الحقائق التالية :

- ✓ جعل سعر صرف الدولار في حدود 21.5 دينار ليصل في نهاية 1991 إلى 26 دينار .
- ✓ رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5% إلى 11.5% ، سنة 1992 مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20% ، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى السوق النقدية 17% وكانت تهدف هذه الإجراءات إلى جعل معدل الفائدة الحقيقي موجب، ومن ثم رفع تعبئة حجم المدخرات.
- ✓ نمو الكتلة النقدية M2 (21.3%) 1991 بعدما كان معدل النمو 1990 يقدر بـ 11.3%. في حين تغير الناتج الخام بمعدل 0.8%، وهو ما يبين وجود تباعد بين المؤشرات النقدية والمؤشرات العينية مما يقضي إلى وجود كتلة.

<sup>1</sup> سعيد صحراوي ، مرجع سابق ، ص 138.

<sup>2</sup> بن علي بلعوز ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2004، ص ص 189/190

✓ أما معدل التضخم فقد سجل في 1989 معدل قدرته 9.3% ليرتفع في سنة 1990 إلى 17.9% ليصل في سنة 1992 إلى أعلى مستوى له بمعدل 31.7% وهو ما يؤكد التعامل بسعر فائدة حقيقي سالب.

✓ القيام بإجراءات اجتماعية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار.

✓ استقرار في ارتفاع المديونية الخارجية - المرتفعة أصلا - حيث قدرت 26.7 مليار دولار في سنة 1992 بعدما بلغت 28.8 مليار دولار سنة 1990، أما نسبة خدمات الدين فقد انتقلت من 73.7% في 1991 إلى 76.5% سنة 1992 .

وفيما يتعلق بمدى تنفيذ هذا البرنامج نكتفي بذكر الإجراءات النقدية التي تخص سياسات الصرف والتي اتبعتها السلطة فمن خلال تنظيم انزلاق تدريجي مراقب انتقل سعر صرف الدينار الجزائري من 4.963 دينار لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1987 إلى 8.032 دينار مقابل دولار أمريكي واحد في سنة 1989. وانطلاقا من نوفمبر 1990، وتماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، حيث انتقل سعر صرف الدينار إلى 12.119 دينار للدولار الواحد في نهاية 1990. وقد استمر هذا الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص. وقد أعلنت عن هذه الإجراءات فعليا. خلال الفصل الثاني من سنة 1991.

#### الفرع الثاني : برنامج التعديل الهيكلي وتخفيض الدينار 1994-1998<sup>1</sup>

يمكن وصف وضعية الجزائر في نهاية سنة 1993 بأنها تميزت بالانهيار التام للتوازنات الاقتصادية والنقدية والمالية بفعل انخفاض إيرادات الدولة يمتد برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي أبرمته السلطات الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية إلى مرحلتين: مرحلة التثبيت الاقتصادي قصير الأجل يمتد لمدة سنة من أفريل 1994 - ماي 1995 ، ومرحلة التعديل الهيكلي متوسطة الأجل تمتد لمدة ثلاثة سنوات من 1995 - 1998 وعلى أثر هذه الاتفاقية تحصل الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن.

#### أهداف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي 1994-1998

برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع في إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، وللوصول إلى ذلك ارتكزت السياسة الاقتصادية والنقدية والمصرفية على تحقيق الأهداف التالية:

✓ التحكم في المعروض النقدي للحد من التضخم .

✓ تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك ، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار، وبالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة ، في سبيل إحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في

<sup>1</sup> كتوش عاشور ، بلعزوز علي ، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح ، ملتي المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع وتحديات - جامعة حسينية بن بوعلوي ، شلف، الجزائر 14-15 ديسمبر 2004 ، ص ص 498/499.

تمويل الاستثمارات وتحسين فعالية الاستثمار بالرفع من انتاجية رأس المال ، ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي .

✓ توفر الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية ، تمهيد للانضمام للمنظمة العالمية لتجارة ، ومن ثم الاندماج في العولمة الاقتصادية .

✓ رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.

### الفرع الثالث: تخفيض الدينار في سنة 2003<sup>1</sup>.

وأخر تخفيض قامت به السلطة النقدية في حق الدينار الجزائري كان في جانفي 2003 حيث قام بنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبه تتراوح ما بين 2% و5%، وهذا الاجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة في السوق السوداء وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% ويعتبر على الاجراء هو آخر إجراء قامت به السلطة النقدية لسياسة تخفيض قيمة العملة.

### المطلب الثالث : أهداف تخفيض الدينار الجزائري

إن عملية تخفيض الدينار والتي تمت في سنة 1994 بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والتي كانت من وراءها إعادة الجدولة من ديونها الخارجية وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، هذا الأخير الذي من أهم بنوده التعويم الكلي للعملة الوطنية وكان يرجى من هذا التخفيض تحقيق الأهداف التالية<sup>2</sup>:

✓ تخفيض العملة بهدف تأسيس التوازن المالي الخارجي للبلد ، حيث تجعل الصادرات أكثر تنافس وتقلل من عملية الاستيراد. فيجب أن يتوفر البلد على موارد قابلة للتصدير خارج قطاع المحروقات وأن تكون الانتاجية الوطنية كافية من هذه المواد لتغطية حاجيات الوطن الداخلية وذات جودة عالية كي يمكنه من التصدير .

✓ بتخفيض قيمة العملة الوطنية تصبح المواد المستوردة أكثر غلاء بالنسبة للمصنعة محليا ، هذه عملية تساعد على توجيه المستهلك المحلي نحو منتج بلاده .

✓ بنقص عمليات الاستيراد ارتفاع عمليات الصادرات يعود الميزان التجاري إلى توازنه .

✓ عن طريق عملية التخفيض يزيد رصيد البلد من العملات الأجنبية لكثرة الصادرات .

✓ أخيرا يمكن تخفيض العملة باستمرار حتى تعيد التوازن المالي الخارجي للبلد دون رؤية خطر انهيار الاقتصاد الوطني.

<sup>1</sup> شعيب بونوة ، خياط رحيمة ، سياسة سعر الصرف بالجزائر - نموذجة قياسية للدينار الجزائري - ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، جامعة حسينية بن بوعلوي ، الشلف ، الجزائر، العدد 5 ، 2011 ، ص 124.

<sup>2</sup> منتدى شبكة الطلبة الجزائريين، بالإطلاع على الموقع في تاريخ 5-4-2012 http://etudiantdz.net/vb/showthread.php?t=43167

## المبحث الثالث: النمذجة القياسية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري

الميزان التجاري يبين حركة الصادرات والواردات بين الدولة والعالم الخارجي، حيث تعتبر الصادرات مصدرا رئيسيا للعملة الأجنبية، وأحد عوامل الطلب على السلع المحلية، بينما تعتبر الواردات مصدرا لفقدان العملة الأجنبية مقابل زيادة عرض العملة المحلية، وبالتالي فإن أداء العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يعتمد على الفرق بين الصادرات والواردات، فزيادة الواردات على الصادرات يعمل على زيادة عرض العملة المحلية وبالتالي انخفاض سعر صرفها، مقابل العملات الأخرى والعكس صحيح في حال زيادة الصادرات على الواردات. فهو أهم مؤشر الذي يمكن من خلاله معرفة الانعكاسات التي تحدثها سياسة الصرف على هيكل ميزان المدفوعات وعلية سوف نقوم في هذا المبحث تحليل تطوير وضعية الميزان التجاري الجزائري من فترة التخفيضات إلى ما بعد هذه الفترة وسوف نقوم ببناء نموذج لأثر تخفيض العملة على الميزان التجاري.

## المطلب الأول : تحليل تطور وضعية الميزان التجاري 1994-2012

وهو عبارة عن المعاملات التجارية التي قامت بها الجزائر مع العالم الخارجي خلال فترة 1994-2012 والجدول التالي يبين سير هذه المعاملات.

الجدول رقم(7): تطور الميزان التجاري خلال فترة (1994-2012) الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للمستوردات %
1994	8340	9365	-1025	89.05
1995	10240	10761	-521	95.15
1996	13375	9098	4277	147.01
1997	13889	8687	5202	159.88
1998	10213	9403	810	107.91
1999	12522	9164	3358	136.64
2000	22031	9173	12858	240.17
2001	19132	9940	9192	192.47
2002	18825	12009	6816	156.75
2003	24612	13534	11078	181.85
2004	32083	18308	13775	175.24
2005	44395	20044	24351	221.48
2006	54613	21456	33157	254.53
2007	60163	27631	32532	217.7

200.86	39819	39479	79298	2008
115.02	5902	39292	45194	2009
140.96	16581	40472	57053	2010
155.54	26242	47247	73489	2011
158.07	27180	46801	73981	2012

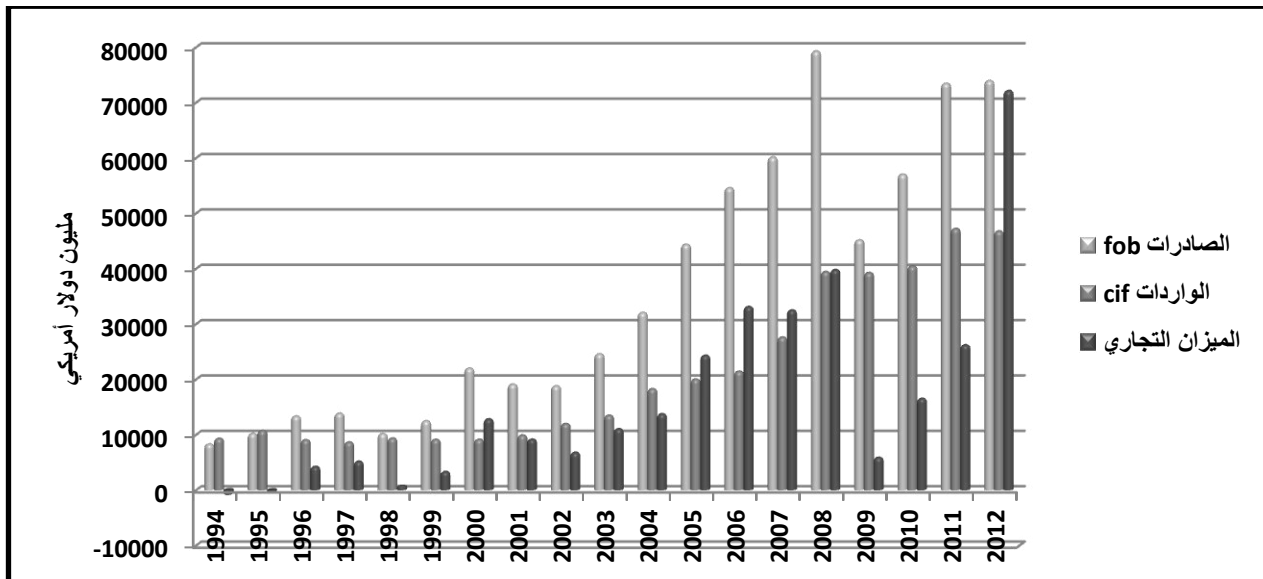
المصدر: من اعداد الطالبة بناء على احصائيات: المركز الوطني لإحصاء والاعلام

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع على الموقع بإطلاع على الموقع يوم: 30-03-2012

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque 2012.

الشكل رقم(12):تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1994- 2012)



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (7) باستخدام برنامج Excel.

من خلال الجدول رقم(7) والشكل رقم (12) نلاحظ أن الميزان التجاري الجزائري قد شهدا عجز في سنتين 1994 بقيمة (-1025) مليون دولار أمريكي وبلغت نسبة التغطية الصادرات للمستوردات 89.05% وأيضا في سنة 1995 بقيمة (-521) بنسبة تغطية تقدر ب95.15 أي أن هناك تزايد في معدل التغطية وذلك بسبب تراجع والصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل النفط ومع استقرار الصادرات غير نفطية والتي تعتبر قيمتها ضئيلة، شهدت هذه المرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي في سنة 1994 تم تخفيض الدينار بنسبة 40.17% وكما هو منصوص في النظرية الاقتصادية، فإن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض المستوردات وبالتالي تصحيح العجز في الميزان التجاري في المدى الطويل حيث نلاحظ أن تدهور الميزان التجاري في المدى القصير لتسجيل سنة 1995 عجزا ولكن نلاحظ أن هناك تحسن في المدى الطويل .

نلاحظ أن في سنة 1996 تزايد معدلات التغطية حيث كان موجب إذ أنه يفوق نسبة 100% وهذا نتيجة الأموال التي وفرتها عملية إعادة جدولة الديون الخارجية والمقدر بـ 5.1 مليار دولار، والقروض المقدمة من طرف الصندوق النقد الدولي في إطار برنامج التمويل الموسع والمقدر بـ 1.8 مليار دولار، منها 480 مليون دولار لكن تهاوي أسعار النفط بشكل لافت في عام 1998 حيث وصلت إلى 12.94 دولار للبرميل تراجعت حصيلة الصادرات في تلك السنة إلى 10.15 مليار دولار وعرفت هذه الفترة تحكما في الواردات نتيجة التخفيض الذي عرفه الدينار الجزائري الأمر الذي انعكس في صورة ارتفاع أسعار الواردات مما أدى إلى تراجع الطلب عليها وعزز الاتجاه نحو هذا الانخفاض، تراجع الطلب على بعض المدخلات الصناعية نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية، وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى.

لقد ارتبطت وضعية الميزان التجاري أيضا بالديون الخارجية، إذ امتصت خدمة الدين قبل الشروع في إعادة الجدولة أكثر من 86% من إيرادات الصادرات<sup>1</sup>.

سجل الميزان التجاري خلال بداية القرن 21 نتائج موجبة ويرجع السبب وراء هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية والذي يمثل درجة أولى نسبة تغطية لصادرات الجزائرية 98% حيث وصل سعر البرميل 99.97 دولار أمريكي في سنة 2008 بإضافة لتنظيم التجارة الخارجية وتدعيمها بقوانين وتشريعات جديدة في مجال عمليات الاستيراد والتصدير، وسوف نقوم بتحليل الميزان التجاري في السنوات أربعة الأخيرة الميزان التجاري لسنة 2008: بلغت قيمته 39819 مليون دولار أمريكي بمعدل تغطية 200.86 ويرجع السبب إلى ارتفاع النفط في الأسواق العالمية.

الميزان التجاري لسنة 2009: نلاحظ أن هناك تراجع مقارنة بسنة 2008 حيث بلغت قيمته 5902 مليون دولار بمعدل تغطية 115.02 ذلك راجع إلى انخفاض أسعار البرميل حيث قدرت بـ 62.25 دولار أمريكي مقابل 99.97 دولار أمريكي في 2008.

الميزان التجاري لسنة 2010<sup>2</sup>: حقق فائض بلغ 16.45 مليار دولار أمريكي مقابل 5.9 مليار دولار في عام 2009 أي أن قيمة الصادرات ارتفعت بنسبة 25% وبلغت 57053 مليون دولار مقابل 45194 مليون دولار في العام الماضي وارتفعت الواردات الجزائرية بنسبة 2.34% وبلغت 40472 مليون دولار مقابل 39292 مليون دولار في سنة 2009، حيث انعكس هذا الارتفاع لنسبة التغطية الصادرات لواردات التي انتقلت من 115% في سنة 2009 إلى 140% وتمثل المحروقات والنفط والغاز أهم صادرات الجزائر.

وهي تفوق 98%، أما الصادرات خارج المحروقات فتبقى ضعيفة بـ 2.86% من الحجم الاجمالي للصادرات فهي تمثل 1.62 مليار دولار بالرغم من ارتفاع قدر بـ 52% مقارنة بسنة 2009، ويفسر تحسن التجارة الخارجية بارتفاع مبلغ صادرات المحروقات بأزيد من 3% وتراجع الواردات لاسيما المواد الغذائية بحوالي 8%.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي، مرجع سابق، ص 271.

<sup>2</sup> جريدة المساء، الميزان التجاري لسنة 2010 فائض بـ 16.45 مليار دولار، مقال منشور على الرابط <http://ar.algerie360.com>

بتاريخ 24 جانفي 2011، بإطلاع على الموقع يوم 4-5-2012.

**الميزان التجاري 2011:** حقق فائض بأزيد من 26.93 مليار دولار خلال 2011 مقابل 16.58 مليار دولار في 2010، أي بارتفاع قدر بنسبة 62.46% حيث بلغت الصادرات 73487 مليار دولار مقابل 57053 مليون دولار أمريكي في 2010 أي بارتفاع 28.63% وبلغت الواردات 47247 مليون دولار مقابل 40472 مليون دولار في 2010 أي زيادة قدرها 14.78%، ويرجع تحسن التجارة الخارجية في 2011 إلى ارتفاع صادرات المحروقات بزيادة تقدر بـ 28.03% وذلك بفضل أسعار البترول الخام المستقرة وزيادة الصادرات خارج المحروقات بـ 41%. حيث انعكس التوجه الإيجابي للصادرات على نسبة تغطية الواردات بالصادرات التي انتقلت من 140% في 2010 إلى 155% في 2011. حيث تشكل المحروقات أهم الصادرات الجزائرية نحو الخارج بحصة تفوق 97% من الحجم الإجمالي للصادرات أي 71.24 مليار دولار في 2011 مقابل 55.53 مليار دولار في 2010 أي زيادة بـ 28.30%. وبخصوص الصادرات خارج المحروقات التي تمثل سوى 2.93% من الحجم الإجمالي للصادرات أي 2.15 مليار دولار فقد شهدت ارتفاعا معتبرا نوعا ما قدر بـ

1  
41 بالمائة مقارنة بـ 2010 .

**الميزان التجاري سنة 2012<sup>2</sup>:** خلال عام 2012، حققت الجزائر فائضا تجاريا قدر بـ 27.18 مليار دولار هذا الارتفاع الطفيف في الفائض التجاري يرجع إلى الاستقرار النسبي لتدفق الواردات والصادرات، بلغت الصادرات 73.98 مليار دولار أي بزيادة 0.67% أما فيما يخص الواردات فقد وصلت إلى 46.80 مليار دولار أي بإنخفاض طفيف يقدر بنسبة 0.94% وانتقل معدل تغطية الصادرات للواردات في سنة 2011 بـ 155% وقد ارتفع في عام 2012 بمعدل تغطية 158%.

#### الفرع الأول: التوزيع السلعي لصادرات والواردات

باعتبار أن الجزائر لا تصدر سلعا مصنعة أو سلع زراعية بنسبة كبيرة، ويغلب عليها منتج واحد في التصدير وهو النفط، نجد في مقابل ذلك أنها تستورد بكميات كبيرة المواد الغذائية والمواد الخام والسلع النصف مصنعة ووسلع التجهيز فإن دراسة اتجاه الصادرات والواردات يكون على النحو التالي:

#### **أولاً: الصادرات**

يتضح من الملحق الإحصائي رقم 1 الخاص بالتوزيع السلعي للصادرات تمثلت المحروقات معظم صادراتنا إلى الخارج خلال عام 2012 بحصة بلغة 97.04% من إجمالي الصادرات أما فيما يخص خارج المحروقات لا تزال هامشية قدرت بـ 2.81% من حجم الاجمالي لصادرات إن حجم المنتجات المصدرة خارج المحروقات تتكون أساسا المواد نصف المصنعة والتي بلغت قيمتها 1496 مليون دولار في 2011 ما نسبته 2.24

<sup>1</sup> جريدة النهار، فائض في الميزان التجاري للجزائر بـ 62 بالمائة خلال 2011 ، مقال منشور على الرابط

[http://www.ennaharonline.com/ar/latestnews/dernieres\\_nouvelles\\_algerie/90078.html](http://www.ennaharonline.com/ar/latestnews/dernieres_nouvelles_algerie/90078.html) بتاريخ 2013-3-24 بالإطلاع على الموقع

يوم 26-4-2013.

<sup>2</sup> جريدة البديل ، أكثر من 24 مليار دولار فائض في الميزان التجاري، مقال منشور على الرابط : <http://elbadil.com/arabic->

بتاريخ 2013-3-23 ، بالإطلاع على الموقع يوم 26-4-2013.

وتحتل المرتبة الثالثة منتجات المواد الغذائية ما نسبتة 0.42 % أي قيمته 355 مليون دولار فهناك ارتفاع مقارنة بسنة 2011 حيث بلغت ما قيمته 313 أما المواد الخام التي تحتل المرتبة الرابعة فهناك زيادة فقد بلغت قيمتها 166 مليون دولار 2012 ما نسبتها 0.23% وكانت قيمتها في 2011، 161 مليون دولار أما سلع التجهيز الفلاحي و سلع التجهيز الصناعي و سلع الاستهلاك فتعتبر شبه معدومة فتراوحت نسبتها على التوالي ب 0.001% و 0.04% و 0.02%، وهو ما يعني بأن الجزائر طيلة فترة تحرير التجارة الخارجية لم ترقى منتجاتها الصناعية على اختلافها إلى مستوى التصدير، بحيث نجد نسبتها من إجمالي الصادرات ضئيلة جدا وهو ما يدل على أن الجزائر مازال اقتصادها يعتمد على عائدات النفط دون مساهمة غيره من القطاعات الإنتاجية لمختلف السلع في تمويل الاقتصاد، وهذا من شأنه أن يعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر عديدة في حالة تدهور أسعار النفط في السوق الدولي.

#### ثانيا : الواردات

بناء على معطيات الملحق رقم (2) نلاحظ ان سلع التجهيز الصناعي قد احتلت المرتبة الأولى حيث بلغت أعلى قيمة لها في سنة 2011 ب 16050 مليون دولار. وتراجعت هذه النسبة في 2012 أي بلغت 13453 مليون دولار وتشكل التجهيزات الصناعية 28.75 % من إجمالي الواردات في سنة 2012. أما بالنسبة للواردات من المنتجات نصف المصنعة فقد احتلت المرتبة الثانية من إجمالي الواردات تقدر ب 22.16% حيث بلغت أعلى نسبة في سنة 2011 بقيمة تقدر 10685 مليون دولار حيث نلاحظ تراجع هذه القيمة في سنة 2012. ونجد في المرتبة الثالثة السلع الاستهلاكية بنسبة 21.27% أي ما قيمته 9955 مليون دولار أمريكي فهي في ارتفاع مقارنة بسنوات الأخرى حيث بلغت أعلى قيمة في 2012. المرتبة الرابعة نجد السلع الغذائية بقيمة 8983 مليون دولار بنسبة تغطية 19.19 % في 2012 وما يلاحظ عن هذه القيمة في تراجع مقارنة بسنة 2011 أما الطاقة والزيوت والمواد الخام فقد احتلت المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي فقد بلغت قيمة الطاقات والزيوت 1887 مليون دولار بنسبة تغطية الواردات 4.03% أما المواد الخام فقد بلغت نسبة 3.90% بقيمة 1824 مليون دولار، وما يلاحظ عن مجمل الواردات لسنة 2012 أنها انخفضت مقارنة بسنة 2011 فكانت قيمتها 47247 مليون دولار في سنة 2011 فانخفضت إلى 46801 مليون دولار أمريكي وهذا بسبب تقييد الواردات.

#### الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية

للجزائر علاقات تجارية واقتصادية متنوعة خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي، تمتد إلى أغلب بلدان العالم، وسيتم توضيح ذلك وفق البيانات العامة المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية على النحو التالي:



الجدول رقم(8): توزيع الصادرات والواردات حسب المناطق الاقتصادية خلال(2011-2012)

الصادرات			الواردات			المناطق الاقتصادية
المليون دولار أمريكي			المليون دولار أمريكي			
السنة			السنة			
2011	2012*	التطور %	2011	2012*	التطور %	
37 307	40 127	7,56	24 616	23 858	-3,8	دول الاتحاد الاوروبي
24 059	22 325	-7,21	6 219	5 892	-5,26	دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
102	36	-64,71	579	1 086	87,56	الدول الاوروبية الاخرى
4 270	3 586	-16,02	3 931	3 587	-8,75	دول امريكا الجنوبية
5 168	4 704	-8,98	8 873	9 410	6,05	آسيا
41	-	-	-	-	-	أوقيانوسيا
810	1 069	31,98	1 760	1 536	-12,73	الدول العربية
1 586	12 075	30,83	691	755	9,26	الدول المغاربية
146	59	-59,59	578	677	17,13	الدول الافريقية
73 489	73 981	0,67	47 247	46 801	-0,94	المجموع

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

أولاً:بالنسبة للصادرات

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأهم للجزائر خلال كل الفترات، حيث أن 70% من الصادرات توجه إلى أوروبا في حين أن الميزان التجاري بين الطرفين كان لصالح الطرف الجزائري هذا راجع بالدرجة الأولى إلى صادرات الجزائر من المحروقات إلى أوروبا، أما على الصعيد الواردات الجزائرية من السلع الأوروبية فإن أكثر من 60% من إجمالي الواردات هي عبارة عن سلع التجهيز والمنتجات المصنعة تم تليها المنتجات الزراعية والجدول التالي يبين أهم عملاء الجزائر 2012.

الجدول رقم(9):أهم العملاء الجزائريين سنة 2012 الوحدة : مليون دولار أمريكي

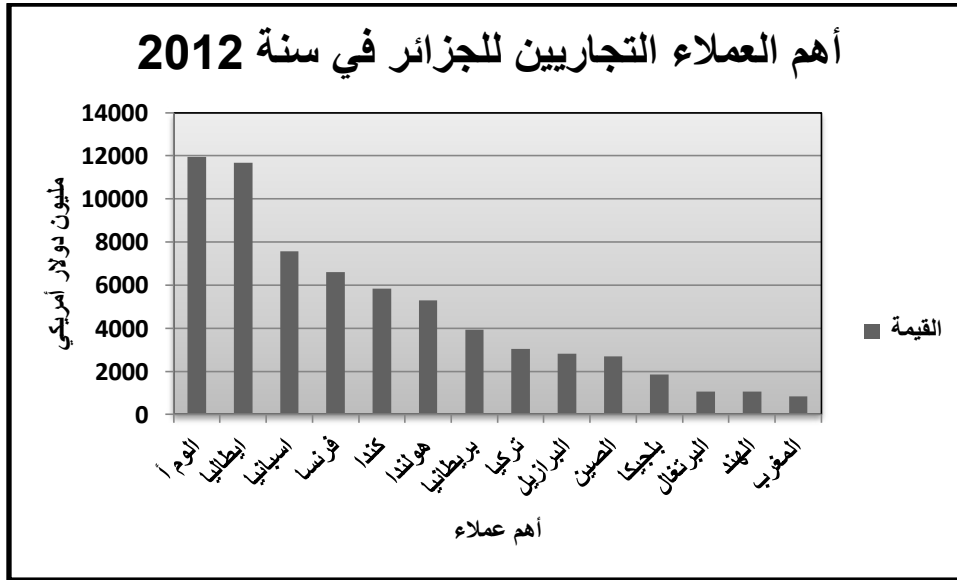
أهم العملاء	القيمة	النسبة المئوية
الولايات المتحدة الأمريكية	11943	16.14
ايطاليا	11670	15.77
اسبانيا	7570	10.23
فرنسا	6601	8.92
كندا	5842	7.41
هولندا	5291	7.15
بريطانيا	3931	5.32
تركيا	3041	4.11

3.81	2822	البرازيل
3.64	2696	الصين
2.52	1865	بلجيكا
1.44	1067	برتغال
1.42	1052	الهند
1.14	841	المغرب
92.09	68128	المجموع هذه البلدان
100	73981	المجموع الكلي

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

الشكل رقم (13): أهم العملاء الجزائريين سنة 2012.

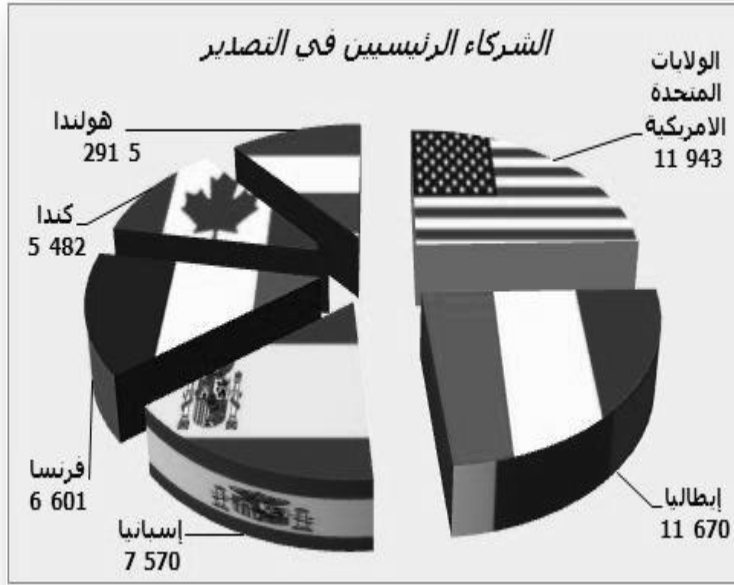


المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (9) باستخدام برنامج Excel

من خلال الجدول رقم (9) والشكل رقم (13) نلاحظ أن الولايات المتحدة تمثل أول زبون للجزائر بتسجيل لمعدل بقدر 16.14%، وتعتبر إيطاليا ثاني زبون بتسجيلها بنسبة 15.77%، بينما تحتل إسبانيا 10.23% وتليها فرنسا 8.92% وكندا 7.41% والمرتبة السادسة هولندا 7.15% وهم أهم عملاء الجزائر.

الوحدة : مليون دولار أمريكي

الشكل رقم(14):أهم ستة عملاء للجزائر خلال سنة 2012



Source: Centre National de l'Informatique et des Statistiques, **statistiques du commerce extérieur de l'Algérie**, période année 2012.

خلال سنة 2012 نلاحظ أن للجزائر ستة زبائن رئيسيين تتقدمهم الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة(11.94 مليار دولار) ثم تليها إيطاليا بقيمة (11.67 مليار دولار) ثم إسبانيا بقيمة (7.57 مليار دولار) ،كندا (5.84 مليار دولار) وهولند (5.29 مليار دولار).

#### ثانيا : بالنسبة للواردات

تتم المبادلة التجارية الجزائرية في المقام الأول مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ويأتي الاتحاد الأوروبي في المقدمة بنسبة 50% من مجموع المبادلات الخارجية للجزائر، وذلك كون فرنسا هي الممول الأول للجزائر منذ عقود ولأسباب تاريخية من جهة وجغرافية من جهة أخرى، بإضافة الصين التي تغزو السوق العالمي ومن بينها دخولها سوق الجزائري لتتبعها في المرتبة الثالثة إيطاليا. والجدول التالي يمثل أهم موردين في الجزائر

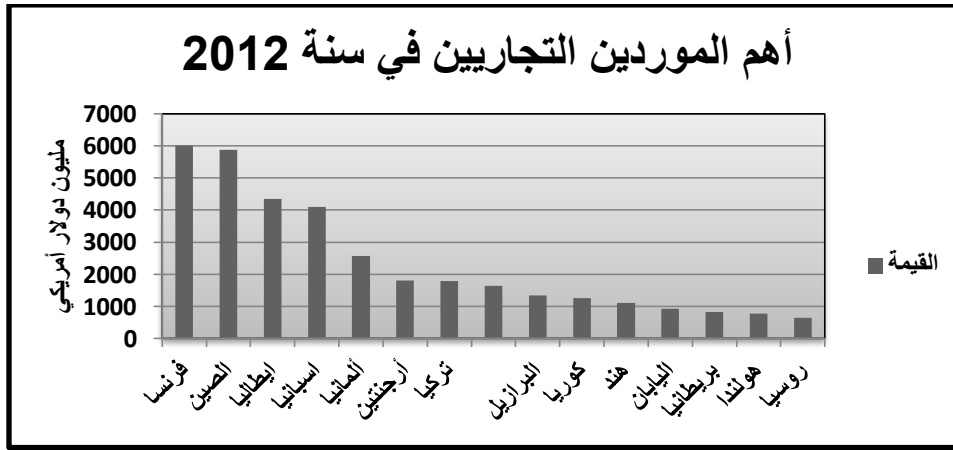
الجدول رقم(10): أهم الموردين التجاريين للجزائر سنة 2012 الوحدة : مليون دولار أمريكي

أهم الموردين	القيمة	النسبة المئوية
فرنسا	6005	12.83
الصين	5879	12.56
إيطاليا	4349	9.29
إسبانيا	4091	8.74
ألمانيا	2574	5.5
أرجنتين	1803	3.85

3.81	1784	تركيا
3.5	1637	الولايات المتحدة الأمريكية
2.87	1344	البرازيل
2.68	1256	كوريا
2.35	1102	هند
1.98	928	اليابان
1.78	831	بريطانيا
1.67	782	هولندا
1.33	644	روسيا
74.8	35009	المجموع

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

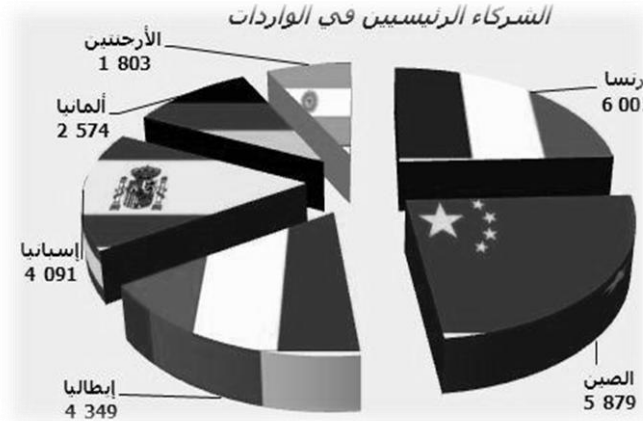
الشكل رقم(15): يبين أهم موردين الجزائر في سنة 2012



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (10) باستخدام برنامج Excel

من خلال الجدول رقم(10)والشكل رقم(15) نلاحظ أن المورد الرئيسي الأول للجزائر هي فرنسا بنسبة 12.83% تليها الصين التي قفزت قفزا نوعية في جدول ترتيبات التجارة الخارجية بنسبة تقدر ب 12.56% متفوقة على الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية العريقة في التجارة والصناعة. أما التعامل مع الدول العربية ضعيف والشكل التالي يمثل أهم الموردين السنة.

الشكل رقم(16): يمثل أهم ستة موردين في الجزائر خلال سنة 2012 الوحدة :مليون دولار أمريكي



Source: Centre National de l'Informatique et des Statistiques, **statistiques du commerce extérieur de l'Algérie**, période année 2012.

فيما يتعلق بموردين، تحتفظ فرنسا بمرتبتها الأولى بقيمة (6 مليار دولار) ثم تليها الصين بقيمة (5.87 مليار دولار) ، إيطاليا بقيمة(4.34 مليار دولار)، إسبانيا (4.09 مليار دولار)،ألمانيا(2.57 مليار دولار) والأرجنتين (1.8 مليار دولار).

### الفرع الثالث:مشاكل التصدير في الجزائر

إن التأكيد على الطابع الاستراتيجي الذي تمثله الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري يهدف أساسا إلى إظهار ثقل وعبء الصادرات خارج المحروقات ومدى تأثيرها على التبادل الخارجي للجزائر وإعاقتها له .فالمرحلة الطويلة من الاستقرار التي ميزت هذا القطاع، رغم حيويته في اقتصاديات كل بلد، أدى إلى الاعتقاد بأن الفشل قدر محتوم تم الاستسلام له، هذا ما ظهر من خلال سلوك وتصرفات الأعوان الاقتصاديين" مما أدى بالاقتصاد الجزائري إلى تسجيل نتائج ضعيفة جدا في مجال التصدير .

#### 1. المشاكل على مستوى الجزئي<sup>1</sup>:

- ✓ غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد؛
- ✓ تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف؛
- ✓ عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات؛
- ✓ عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق؛

<sup>1</sup> و صاف سعدي،قيمة الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات ،مجلة الباحث ، العدد الأول ، جامعة ورقلة ، الجزائر 2012 ،ص 13.

- ✓ غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي؛
- ✓ هياكل تنظيمية ميكانيكية لا تستجيب للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة (البيئة الخارجية) (منها تحرير المبادلات التجارية، التطور التكنولوجي والإعلام والاتصال أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية بمباركة وبدعم من منظمات سلبية المنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ انعدام الهياكل التي تتكفل بوظيفة التصدير داخل المؤسسة. يلاحظ غياب كلي في بعض المؤسسات هياكل تتكفل بوظيفة التصدير (التسويق الدولي، المصلحة القانونية المختصة... الخ)
- ✓ انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي والخدمات ما بعد البيع: حيث كان هناك غياب شبه كلي لقنوات التوزيع خاصة تركز على الجانب التصديري، كما تسجل انعدام خدمات ما بعد البيع. مما سبق يتبين لنا أن الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري بمختلف مكوناته يفتقد للكفاءة التنافسية أو التنافسية الدولية التي تؤهله لأن يتنافس ويكتسب مكانة دائمة في الأسواق المحلية والأجنبية، هذا ما يفسر ضعف مساهمة القطاع الصناعي وحتى الزراعي في حصة الصادرات خارج المحروقات وبالمقابل، الارتفاع المستمر نسبيا حصة الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية والغذائية إلى الإنتاج الوطني.

## 2. المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي<sup>1</sup>

- ✓ غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين ، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.
- ✓ انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون توقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول . هذه الوضعية تجلت من خلال الانعكاسات والتأثيرات السلبية من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني.
- ✓ سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، تغليف. بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي سبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة .
- ✓ عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة ، ولم ترق لدرجة تصديرها .

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ، ص 14.

## 3. المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسسي والتشريعي :

- ✓ غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات. فهذا النقص لا يسمح بتعزيز مجهودات المؤسسات المهمة بالتصدير لاستغلال الفرص العديدة التي يمكن أن تتواجد على مستوى الأسواق الخارجية.
- ✓ سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عنه ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير .
- ✓ عدم قياس القدرة التصديرية للمؤسسة : فالمؤسسة التي تريد التصدير تعترضها عمليا إشكالية كبيرة ذات طابع إستراتيجي قبل القيام بتحديد الوسائل ووضعها حيز التطبيق . يجب التأكد من موارد المؤسسة المالية، معرفة الأسواق الخارجية، اختيار المنتجات، تحليل وتكييف القدرة الإنتاجية، تقييم المعرفة الفنية وخبرتها التصديرية .

إن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد على اعتبار أن السوق المحلي الآن أصبح سوقا مفتحا على العالم وإقامة تحالفات فيما بين المؤسسات، فالجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاعات هامة، كالزراعة، والصناعات الإستخراجية، الصناعة التقليدية، السياحة، مما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكنا جدا بتضافر جهود الجميع ضمن إستراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير نفطي.

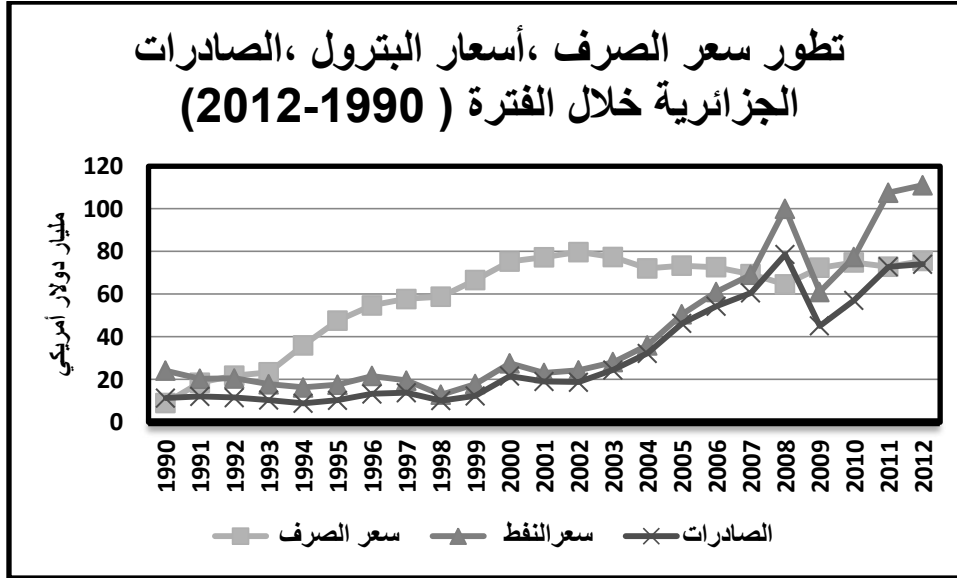
**المطلب الثاني: تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتأثيره على الميزان التجاري**

لأجل معرفة مدى تأثير تخفيض سعر الدينار الجزائري على الميزان التجاري، سوف نقوم بدراسة أثر تخفيض سعر الصرف على الصادرات ثم على الواردات الجزائرية وذلك من خلال تحليل الوصفي ودراسة القياسية لأثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على صادرات والواردات باستعانة ببرنامج الإحصائي EViews4 .

**الفرع الأول : التحليل الوصفي والقياسي لأثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على صادرات**

أولا: التحليل الوصفي لأثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات

الشكل رقم (17): يبين تطور سعر صرف وأسعار البترول والصادرات الجزائرية (1990-2012)



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات الملحق رقم (3) باستخدام برنامج Excel

من خلال الملحق رقم (3) والشكل رقم (17) فقد شهد الدينار الجزائري انخفاض كبير في قيمته خلال السنوات الأربعة من 1990 إلى غاية 1994 التي سادت نظام الربط إلى سلة العملات، فمن 1 دولار يساوي 9 دينار في سنة 1990 تضاعف سعر صرف الدينار اتجاه الدولار ليصل إلى 18.5 دينار في سنة 1991، وقد حيث فقد 160% من قيمته خلال سنة 1994، في هذه السنوات قامت السلطة النقدية في محاولة إدخال إصلاحات سياسة سعر الصرف الجزائري قصد تقريبه من القيمة الحقيقية، أما فيما يخص بصادرات فإننا نلاحظ أن قيمتها بلغت 11.3 مليار دولار أمريكي سنة 1990 وارتفعت سنة 1992 حيث وصلت إلى 12.1 مليار دولار لتتخفف قيمة الصادرات مرة أخرى سنة 1994 لتصل 10.9 مليار دولار وهو متناقض مع مضمون سياسة تخفيض العملة و التي ترمي لزيادة الصادرات والسبب وراء تراجعها هو انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث بلغ سعر البرميل سنة 1990، 20.4 دولار لينخفض أكثر في سنتين 1993 و 1994 ليساوي 17.8 و 16.3 دولار أمريكي وما يعاب على هيكل الاقتصاد الجزائري أنه يعتمد على سلعة واحدة وهي المحروقات.

أعلنت السلطة النقدية الجزائرية في سنة 1994 عن بداية تطبيق نظام الصرف المرن في اطار اتفاقية ستاندباي 1994 وفي إطار جلسات التثبيت 1995 طلب من السلطات العمومية تخفيض الدينار ب 7.3 % وما يلاحظ على الصادرات أنها تراجعت إلى أن سجل الميزان التجاري الجزائري خلال هذه السنتين معدلات سالبة وسببا في ذلك هو انخفاض أسعار البترول الذي سجل في سنة 1994 قيمة 16.3 دولار وفي سنة 1995، 17.6 دولار، وتزامن مع تطبيق نظام التعويم المدار والذي مزال مطبقا إلى يومنا هذا وخلال فترة 1996 و 1998 يلاحظ أن الدينار الجزائري فقد ما قيمته 26% هذا من جهة العملة أما من جهة الصادرات أنها سجلت ارتفاع 13.22 مليار دولار. من سنة 1998 إلى غاية 2012 نلاحظ أن صادرات الجزائرية في ارتفاع بسبب ارتفاع أسعار البترول والتي وصلت إلى 111 دولار في عام 2012 والتي سجل فيها ميزان



التجاري فائض وطبقا لنظرية الاقتصادية أن تخفيض العملة في المدى الطويل سوف يحقق مؤشر ايجابيا لميزان التجاري الجزائري .

ثانيا:دراسة قياسية لأثر تخفيض الدينار الجزائري علي الصادرات

سوف نتطرق إلى بناء النموذج الاقتصادي يتناول أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات الجزائرية والنموذج يتضمن سعر الصرف وأسعار البترول كمتغيرات مستقلة والصادرات كمتغير تابع وعليه يكون النموذج على الشكل التالي:

$$X = \alpha_0 + \alpha_1 (cf) + \alpha_2 (PP) + \dots + \epsilon_i$$

حيث أن :

X: الصادرات

Cf: سعر الصرف الاسمي

Pp: سعر البرميل

$\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2$ : معلمات النموذج ( في غالب الأحيان هذه المعلمات تكون تعبر عن مرونة )

$\epsilon_i$ : الخطأ العشوائي

بيانات الدراسة : تشمل الدراسة على بيانات سلاسل زمنية لمتغيرات الدراسة تغطي الفترة (1990- 2012) وحجم العينة يقدر ب 23 مشاهدة .

تقدير النموذج وتحليل النتائج: عند تطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة وبالنظر إلى ملحق رقم (5) كانت نتائج اختبار أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات على النحو التالي تقدير النموذج:

$$X = -6.145 + 0.132cf + 0.706 pp$$

0.969	معامل التحديد $R^2$
0.983	معامل الارتباط $\sqrt{R}$
4.30	قيمة فيشر المجدولة $F_{tab}$
315.887	قيمة فيشر المحسوبة $F_{cal}$
23	حجم العينة n

الدلالة الاحصائية لنموذج :

المعنوية التفسيرية: بما أن معامل الارتباط يساوي 0.983 فإنه يشير إلى وجود علاقة طردية قوية جدا بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، كما أن معامل التحديد أكبر من 50% ويساوي 0.968 وهذا يعني أن

المتغيرات الداخلية في النموذج تفسر 96.8% من التقلبات في المتغير بينما 3.2% من التقلبات ترجع إلى عوامل أخرى.

المعنوية الكلية لنموذج : بما أن قيمة فيشر المحسوبة والتي تقدر ب 315.88 أكبر من قيمة فيشر الجدولة والتي تقدر 4.30 عند مستوى معنوية دلالة 0.05 فهي تدل على معنوية النموذج المقدر. وهذا يعني أن العلاقة ككل صحيحة، فمن الناحية الاحصائية النموذج مقبول.

#### الدلالة الاقتصادية لنموذج :

بعد أن ثبتت معنوية الدالة استناد إلى ما تقدم من اختبارات يشير معامل الانحدار لسعر الصرف إلى أنه إذا ارتفع سعر الصرف الدينار بوحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع الصادرات بمقدار معامل الانحدار والتي تساوي 0.132، وتفسر ذلك أنه عند ارتفاع سعر الصرف تتخفيض قيمة الدينار الجزائري يترتب على ذلك تنازل الأجانب على قدر أقل من عملاتهم للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية مما يجعل أسعار الصادرات رخيصة نسبياً. حيث نجد سعر البرميل جاء في المرتبة الأولى بإشارته موجبة وقيمه المرتفعة عن قيمة الصادرات، أي إذا ارتفع سعر البرميل بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى، سوف يؤدي إلى ارتفاع الصادرات بمقدار معامل الانحدار أي بمقدار 0.706، وتفسر ذلك إلى أنه إذا ارتفع سعر البترول سوف يؤدي ذلك إلى زيادة قيمة الصادرات والسبب يعود إلى عدم تنوع الجهاز الانتاجي واعتماده على مصدر واحد وهو قطاع المحروقات.

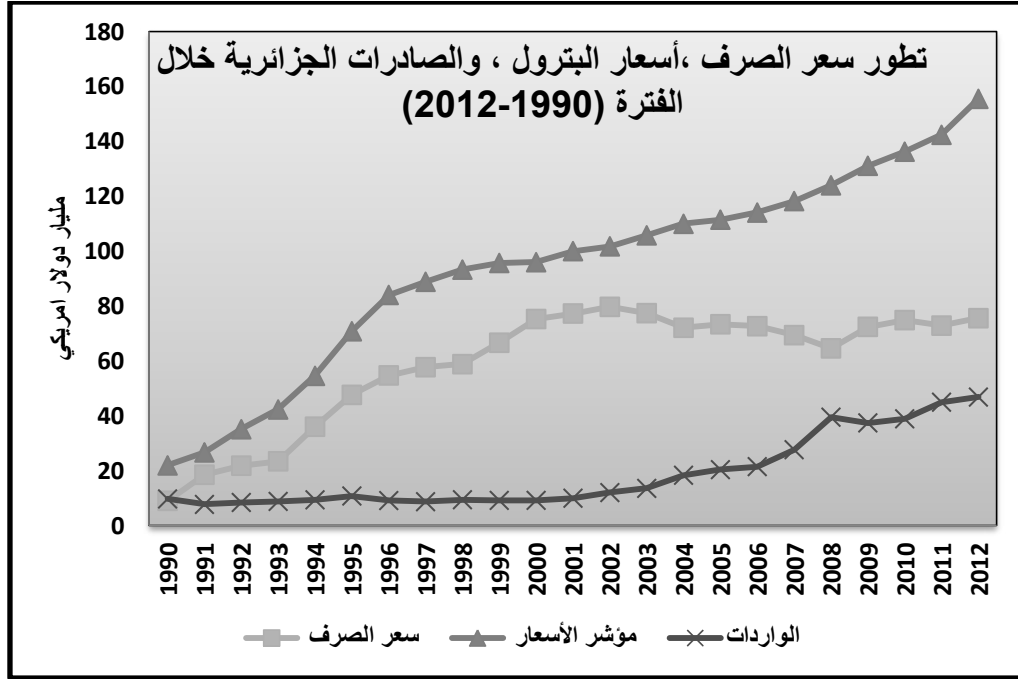
#### الفرع الثاني : التحليل الوصفي والقياسي لأثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات

من أجل معرفة تأثير تخفيض سعر صرف الدينار على الواردات سوف نقوم بدراسة أثر تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري على الواردات من خلال التحليل الوصفي والدراسة القياسية.

#### أولاً : التحليل الوصفي لأثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات

ونبين ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (18): تطور سعر الصرف، مؤشرات أسعار الاستهلاك والواردات



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الملحق رقم (4) باستخدام برنامج Excel

من خلال الملحق رقم (4) والشكل رقم (18) يلاحظ أن مع بدايات تخفيض قيمة العملة سجلت الواردات انخفاض وذلك ففي سنة 1990 كان 1 دولار يساوي 9 دج وقيمة الواردات 9.86 مليار دولار لتسجل انخفاض وسجلت في 1993 قيمة 8.78 أي أن انخفاض قيمة الدينار صاحب انخفاض في الواردات اما بالنسبة لمؤشر الاستهلاك فهو في تزايد مستمر حيث سجل في سنة 1990 قيمة 21.9 ليرتفع ليسجل ضعف المعدل الأول في سنة 1994 ومن الشكل يلاحظ أن سعر الصرف ومؤشر الاستهلاك في نفس الاتجاه فسعر الصرف هو تطور العملة على مستوى الخارجي ومؤشر الاستهلاك هو تطور العملة على المستوى الداخلي. أما في سنة 1994 و 1995 ومع مواصلة عملية التخفيض والتي فقد الدينار الجزائري 35.61 % حيث سجلت الواردات ارتفاع مقارنة بسنة 1993 لتصل 10.76 مليار دولار ويرجع السبب لإنخفاض سعر صرف الدولار وما يلاحظ عن مؤشرات الاستهلاك في تزايد مستمر وذلك بسبب التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري والملاحظة أن الواردات بعد سنة 1998 سجلت تزايد مستمر برغم من سياسة تخفيض العملة لتصل عام 2012 46.80 مليار دولار كما سجلت مؤشر الاستهلاك أعلى قيمة في سنة 2012 ، 155.05.

ومع انفتاح الأسواق الجزائرية على السلع الأجنبية، تضاعفت الكميات المستوردة من كل فئة، فلقد ارتفعت المنتجات الغذائية بنسبة ومنتجات التمويل الصناعي بنسبة أما عن الصادرات ونظرا لغياب صناعة وطنية تنافسية، بقيت المحروقات تمثل النسبة الأكبر من الصادرات .

ثانيا : دراسة قياسية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الواردات

سوف نقوم بصياغة نموذج يترتب عليه معرفة أثر تخفيض العملة على الواردات حيث يتكون النموذج من متغيرات مستقلة وهي سعر الصرف ومؤشر الاستهلاك ومتغير تابع وهو الواردات لذلك سيكون النموذج على الشكل التالي:

$$M = \alpha_0 + \alpha_1 (Cf) + \alpha_2 (IPC) + \dots + \epsilon_i$$

حيث أن :

M: الواردات

Cf: سعر الصرف الاسمي

IPC: مؤشر الاستهلاك

$\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2$ : معاملات النموذج (في غالب الأحيان هذه المعلمات تكون تعبر عن مرونة) .

$\epsilon_i$ : الخطأ العشوائي

بيانات الدراسة: تشمل الدراسة على بيانات سلاسل زمنية لمتغيرات الدراسة تغطي الفترة (1990-2012)

وحجم العينة يقدر ب 23 مشاهدة .

تقدير النموذج وتحليل النتائج: عند تطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة وبالنظر إلى

ملحق رقم 6 كانت نتائج اختبار أثر تخفيض قيمة العملة على الواردات على النحو التالي:

تقدير النموذج :

$$X = -0.887 - 0.820cf + 0.722 ipc$$

0.924	معامل التحديد $R^2$
0.959	معامل الارتباط $\sqrt{R}$
4.30	قيمة فيشر المجدولة $F_{tab}$
122	قيمة فيشر المحسوبة $F_{cal}$
23	حجم العينة n

الدلالة الاحصائية لنموذج:

المعنوية التفسيرية: بما أن معامل الارتباط يساوي 0.959 فإنه يشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرات

المستقلة والمتغير التابع ، كما أن معامل التحديد أكبر من 50% ويساوي 0.924 أي أن 92.4% من

المتغيرات الداخلية تفسر في النموذج بينما 7.6% ترجع إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج.

المعنوية الكلية لنموذج : بما أن قيمة فيشر المحسوبة والتي تقدر ب 122.56 أكبر من قيمة فيشر الجدولة والتي تقدر 4.30 عند مستوى معنوية دلالة 0.05 فهي تدل على معنوية النموذج المقدر ككل.  
الدلالة الاقتصادية لنموذج :

يشير معامل الانحدار لسعر الصرف الاسمي إلى أنه إذا ارتفع سعر صرف الدينار الجزائري بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى ،سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الواردات بمقدار معامل الانحدار والذي يقدر ب 0.820 وهي تدل إلى وجود علاقة عكسية بين الواردات وسعر الصرف الإسمي ،يترتب على ذلك أن يتنازل المواطنون على قدر أكبر من عملاتهم المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية . كما يشير معامل الإندار لمؤشر أسعار الاستهلاك إلى أنه إذا ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى سوف يؤدي إلى زيادة الواردات بمقدار معامل الانحدار أي بمقدار 0.722 .

## خلاصة الفصل:

تعتبر عملية تخفيض قيمة العملة من أهم الإجراءات المتخذة من طرف السلطة النقدية خلال فترة التعديل الهيكلي ضمن البرامج المسطرة من طرف المؤسسات المالية الدولية وذلك راجع إلى الأوضاع الاقتصادية التي قد مهدت الطريق لتبني نظام اقتصاد السوق فمن خلال الأزمة العالمية سنة 1986 والمديونية وعجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة أدى كل ذلك إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري. ومن أهم القرارات المتخذة للسياسة النقدية قرار تخفيض قيمة الدينار الجزائري والذي شاهد تفاوت في نسب من مرحلة إلى أخرى ، وقد انعكس هذا التخفيض على معظم المتغيرات الاقتصادية من بينها الكتلة النقدية والتضخم ميزان المدفوعات ..... الخ .

شكل رصيد ميزان التجاري الجزائري خلال المرحلة الأولى لتخفيض قيمة الدينار معدلات سالبة إلى أن ابتداء من سنة 1996 سجل معدلات موجبة وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول، وبالنظر إلى هيكل الصادرات والواردات الجزائرية نلاحظ تصدر قطاع المحروقات مقارنة بالصادرات الأخرى التي تكون شبه معدومة وفيما يخص الواردات الجزائر فقد نجد سلع التجهيز الصناعي و سلع الاستهلاك أهم واردات الجزائر أما فيما يخص أهم عملاء الجزائر فقد نجد في المرتبة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية لشرائها البترول الخام من أجل التصنيع وغيرها من الدول الأجنبية أما بالنسبة للموردين فنجد الاتحاد الأوروبي في المقدمة تتوجه فرنسا على رأس القائمة وغيرها من الدول الأوروبية .

أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري بصورة كبيرة على الميزان التجاري لأن الهدف من التخفيض كان لزيادة الصادرات والتقليل من الواردات وبالنظر إلى بنية الاقتصاد الجزائري الذي هو اقتصاد ريعي فقد أظهرت نتائج الدراسة أنه في المدى القصير حقق تخفيض قيمة العملة معدلات سالبة على الميزان التجاري أما على المدى الطويل حقق معدلات موجبة وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية بالإضافة إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري أدى إلى زيادة الصادرات بينما صاحب تزايد في الواردات من سنه إلى أخرى، وهذا راجع إلى عوامل عدة من بينها الانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية وتنوع المنتجات وخدمات بالإضافة إلى زيادة معدل نمو السكان ..... وغيرها من العوامل المؤثرة على الواردات .

ويمكن القول أن عملية تخفيض قيمة العملة أثر على الصادرات الجزائرية بعكس الواردات .

تم من خلال هذا البحث دراسة وتحليل تأثير تخفيض قيمة العملة على وضعية الميزان التجاري، ولتوضيح ذلك اعتمدنا على دراسة حالة الجزائر حيث تم التوصل الى ما يلي:

### الخلاصة:

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها إقتصاديات العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث أنه يسهل عملية تبادل العملات التي تتم وفق معدل لتبادل، والذي يتم تحديده إما على آلية العرض والطلب وإما بتدخل السلطات النقدية وقد يتحكم في تحديد سعر الصرف مجموعة من المتغيرات الاقتصادية قد تجعله يرتفع أو ينخفض حسب الحالة .

إن أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر تبرز في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية ، ولقد اختلفت الآراء والنظريات في تفسيره وتحديد مؤشراتته على المدى الطويل والقصير ، فسعر الصرف أحد أهم الأسعار في الدولة على المستوى الإقتصاد الكلي وذلك نظرا لاتساع الآثار التي تترتب على تغير هذا المعدل على الدخل والإنتاج والتوظيف ومن ثم مستويات الرفاه، فضلا عن تأثيراته على تدفقات التجارة من الصادرات والواردات وكذلك الطلب على الأصول المالية الحقيقية في الدولة. ومعدل الصرف بشكل عام يحدد عدد الوحدات التي تدفع من العملة الوطنية للحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية وعندما يتغير معدل صرف العملة بالنسبة للعملات الأجنبية، فإن هذا التغير قد يأخذ صورة تخفيض في قيمة العملة أو الرفع في قيمتها ولكل من هذين التغيريين تأثيراتهما العميقة على الإقتصاد.

فقد نجد عملية تخفيض العملة من الاجراءات الشائعة خاصة في الدول النامية، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر وهذا راجع إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وخاصة بعد أزمة 1986 فقد أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري لأن الهدف من التخفيض كان لزيادة الصادرات و تخفيض قيمة الواردات وينظر إلى بنية الإقتصاد الجزائري الذي هو اقتصاد ريعي فقد اظهرت نتائج الدراسة أنه في المدى القصير حقق تخفيض قيمة العملة معدلات سالبة أي أن رصيد ميزان التجاري سجل معدلات تغطية أقل من 100 أما في المدى الطويل حقق معدلات موجبة وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

### نتائج اختبار فرضيات البحث:

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية على حالة الجزائر يمكن اختبار الفرضيات كما يلي:

**الفرضية الأولى:** فقد تبين أن النظريات المفسرة لسعر الصرف لم تأتي لتفسر أسباب تخفيض ورفع قيمة العملة بل فسرت سبب اختلاف أسعار الصرف، في الدول، فنظرية تعادل القدرات الشرائية تدرس معدلات التضخم وانتقال بين البلدين وأثر انتقال هذه المعدلات ، أما فيما يخص نظريات تعادل معدلات الفائدة فهي تدرس أسعار الفائدة وتأثير كل من معدلات الفائدة المرتفعة والمنخفضة في انتقال رؤوس الأموال، أما نظرية كفاءة السوق فهي تعكس تأثير المعلومات المتاحة على أسعار الصرف.....وغيرها من النظريات، وبالتالي الفرضية خاطئة.

**الفرضية الثانية:** تبين أن عملية تخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية في حالة تدهور الأوضاع الاقتصادية، يفرض عليها من طرف المؤسسات المالية الدولية لإعادة هيكلة الاقتصاد من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي لإعادة التوازن، وبالتالي الفرضية خاطئة

**الفرضية الثالثة:** فقد تم التأكد من صحتها من خلال هذا البحث حيث اتضح أن سياسة تخفيض قيمة العملة في المدى الطويل تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري، أما في المدى القصير لا تحدث فيه تغيرات وهذا راجع إلى صعوبة إحداث تغيرات على بعض الظواهر الاقتصادية في المدى القصير مثل عقود التشغيل وعادات الاستهلاك.... الخ، والتي تستغرق وقت طويلا وبالتالي الفرضية صحيحة

**الفرضية الرابعة:** توجد علاقة طردية بين تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري والصادرات، حيث إذ ارتفع سعر الصرف الاسمي بوحدة واحدة فإنه يؤدي إلى ارتفاع حصيللة الصادرات بمقدار **0.132 وحدة** ، وتوجد أيضا علاقة عكسية بين تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري والواردات حيث أنه إذا ارتفع سعر صرف الدينار بوحدة واحدة فإنه يؤدي إلى انخفاض الواردات بمقدار **0.820 وحدة** .

**نتائج البحث :**

**فيما يخص الجانب النظري**

- ✓ تحاول نظريات أسعار الصرف تفسير الاختلافات بين أسعار الصرف بين الدول .
- ✓ يتحدد سعر الصرف ضمن السياسة الاقتصادية التي تتحدد فيها الأهداف والوسائل والأدوات المراد تحقيقها خلال فترة معينة .
- ✓ يتأثر سعر الصرف بمجموعة كبيرة من المؤشرات الاقتصادية التي تجعله يتعرض إلى تقلبات قد تجعله غير مستقر .
- ✓ دراسة أسلوب المرونة المبني على قيد مارشال - ليرنر فإذا كانت مرونة السعرية للصادرات والواردات أكبر من الواحد سوف يكون هناك آثار ايجابية لعملية التخفيض.
- ✓ تبين من خلال الدراسة أن هناك علاقة بين تخفيض قيمة العملة والميزان التجاري في المدى الطويل
- ✓ معظم الدول النامية تتبنى سياسة تخفيض قيمة العملة من أجل إعادة التوازن الاقتصادي والخروج من الأزمات في اطار برامج اعادة هيكلة الاقتصاد.

**فيما يخص الجانب التطبيقي :**

- ✓ يعتبر انهيار أسعار البترول السبب الرئيسي وراء تدهور الأوضاع الاقتصادية في الجزائر .
- ✓ تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة كان ضمن القرارات التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر
- ✓ شهد تخفيض الدينار مراحل كل مرحلة تم تخفيض بنسب مختلفة .
- ✓ أهم موردين الجزائر في سنة 2012 هو الإتحاد الأوروبي والذي تتعامل معه بعملة الأورو وفي المقابل نجد أهم عملاء الجزائر خلال نفس السنة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد نجد صادرات الجزائر والتي تتركز أغلبيتها في قطاع المحروقات تتم تسويتها بعملة الدولار الأمريكي في المقابل تتم تسوية



- قيمة الواردات بعملة الأورو، كلا العملتين يتأثر سعر صرفهما بمجموعة من العوامل قد تنعكس في الأغلبية على رصيد ميزان التجاري.
- ✓ لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج ايجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات إذا يعود ارتفاع مداخيل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارجة عن نطاق سياسة تخفيض الدينار.
  - ✓ لم تحقق الجزائر الأهداف التي كانت تسعى إليها من خلال اتباع سياسة تخفيض العملة الوطنية خاصة فيما يتعلق بالتوازن الخارجي خلال فترة الإصلاحات .
  - ✓ أثرت سياسة تخفيض قيمة العملة على القدرة الشرائية للأفراد بسبب تدهور العملة وانخفاض قيمتها
  - ✓ سياسة تخفيض العملة جعلت الدينار الجزائري في قائمة أسوأ العملات في العالم .

### التوصيات المقترحة :

- من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح التوصيات التالية:
- ✓ ضرورة الاهتمام بإدارة أسعار الصرف في الدولة.
  - ✓ العمل من أجل قابلية تحويل الدينار إلى المستوى الدولي .
  - ✓ التحكم في الكتلة النقدية ومحاربة السوق الموازي من خلال تقريب سعر الصرف الاسمي مع الموازي.
  - ✓ يجب إتباع سياسة مالية مناسبة بشكل يضمن استقرار سعر الصرف .
  - ✓ يجب التحكم في المستوى العام للأسعار باعتبار العامل الأساسي والأكثر تأثير على أسعار الصرف.
  - ✓ بناء اقتصاد قائم على تنوع النشاطات في مختلف المجالات من خلال تشجيع الأفراد في الاستثمار في مجالات قد ترجع بفائدة على الاقتصاد.

### آفاق البحث :

- ✓ قدرة نظريات سعر الصرف في تفسير تطور سعر صرف الدينار الجزائري .
- ✓ ادارة احتياطات الصرف في ظل المتغيرات الاقتصادية .
- ✓ اثر ازمة الديون الاوروبية على الميزان التجاري للدول العربية.

## أولاً- باللغة العربية

### أ. الكتب

- 1- الحجار بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان ، 2003.
- 2- الحمزاوي محمد كمال ،سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف لنشر، الإسكندرية ، مصر 2004 .
- 3- السيريتي محمد السيدأحمد ،التجارة الخارجية ، الدار الجامعية ،القاهرة ، مصر 2009.
- 4- القرشي محمد صالح ،المالية الدولية ، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 5- الناقة أحمد أبو الفتوح ،نظرية النقود والبنوك و الأسواق المالية ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية مصر .1997.
- 6- بلعوز بن علي ،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ،الجزائر ، 2004.
- 7- تومي صالح ،مبادئ التحليل الاقتصادي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2004
- 8- جيمس توماس، وآخرون، ترجمة: السيد أحمد عبد الخالق ،أحمد بديع بليح ، النقود والبنوك والاقتصاد دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ،2002.
- 9- حميدات محمود ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996 .
- 10- حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة،دار زهراء الشرق،مصر 1998.
- 11- جيرونيلام فرنسيس ، ترجمة: محمد غريب ،محمد سعيد القافري ، الاقتصاد الدولي، منشورات جامعية قاربونيس بنغازي، ليبيا ، 1991.
- 12- حجاز بسام ،نظام النقدي العالمي وسعر الصرف ،دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2009 .
- 13- زغلول ميراندا ،التجارة الدولية ، بدون دار النشر، بنها، مصر ، 2010 .
- 14- ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق ، الطبعة الأولى ،دار الفجر للنشر والتوزيع ،القاهرة ،2006.
- 15- شهاب مجدى محمود ،الاقتصاد الدولي المعاصر ،دار الجامعية الجديدة ،الإسكندرية،مصر 2007
- 16- صادق مدحت،النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبية ،دار غريب للنشر، القاهرة ،مصر 1997.
- 17- عرفان تقي الحسيني ، التمويل الدولي ،دار مجدلاوي ، للنشر ،عمان ،أردن، 1999.
- 18- عباس علي،إدارة الأعمال الدولية المدخل العام ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الأردن 2009.
- 19- عوض الله زينب حسين ، الاقتصاد الدولي ( نظرة عامة على القضايا)،الدار الجامعية للطباعة والنشر،الإسكندرية ،مصر،1998.

- 20- عوض مراون ، العملات الأجنبية الاستثمار والتمويل ( النظرية والتطبيق )، بدون دار النشر عمان الأردن ، بدون سنة نشر .
- 21- غزلان محمد عزت ، اقتصاديات السوق و المصارف ،ار النهضة العربية، مصر ، 2002 .
- 22- غازي عبد الرزق النقاش ، التمويل الدولي والعمليات المصرفية، دار وائل للنشر ، عمان الأردن 1996 .
- 23- صقر أحمد صقر، نظرية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1983 .
- 24- قدي عبد المجيد ،نعمان سعدي ، البعد الدولي للنظام النقدي -برعاية صندوق النقد الدولي- دار بلقيس ، الجزائر ، 2011 .
- 25- قدي عبد المجيد ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييميه ) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003 .
- 26- محمود يونس محمد ،علي عبد الوهاب نجا ، اقتصاديات دولية ،ار الجامعية ،مصر ، 2009 .
- 27- مشكور العامري سعود جايد، المالية الدولية ( نظرية وتطبيق ) ،دار زهران للنشر والتوزيع عمان الأردن ، الطبعة الأولى ، 2008 .
- 28- مطر موسى سعيد ، شقيري نوري موسى ، ياسر المومني ، التمويل الدولي ،دار الصفاء للنشر وتوزيع ،عمان الأردن ، 2008 .
- 29- هوشيار معروف ،تحليل الاقتصاد الدولي، دار جدير للنشر والتوزيع ،عمان الأردن ، 2006 .

## II. المذكرات والاطروحات

- 1- أويابة صالح، أثر التغيرات في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر - ( 2009/1990 ) مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ،معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير ، المركز الجامعي غرداية ،دفعة 2011/2010 .
- 2- بن بريكة الزهرة، دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم تسيير ،جامعة بسكرة ، 2007 .
- 3- بن شلاط مصطفى، أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر ،مذكرة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي،معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي بشار ، دفعة 2006/2005 .
- 4- بن زاوي عبد الرزاق، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2007/1970 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير ، جامعة الجزائر 3، دفعة 2011/2010 .

- 5- بن زايد مبارك، نظرية الأسواق الفعالة - دراسة حالة سوق الصرف دراسة قياسية - طريقة التكامل المتزامن ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص التحليل الاقتصادي ، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير ، المركز الجامعي بشار دفعة 2005-2006.
- 6- بن طيرش عطاء الله ، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية -دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية ، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير مركز الجامعي غرداية دفعة 2010-2011 .
- 7- بربور مشهور هذلول ، العوامل المؤثرة في انتقال أثر سعر صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن ( 2006/1985)، أطروحة دكتوراه تخصص مصارف ،كلية العلوم المالية والمصرفية ،جامعة الأردن ، 2008 .
- 8- جديدين لحسن، تسيير خطر سعر الصرف، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة أبو بكر بلقايد ،جامعة تلمسان ،2004.
- 9- درقال يمينة ،دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، دفعة 2010-2011 .
- 10- زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على مؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني 1994-2010 ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ،جامعة الأزهر غزة فلسطين دفعة 2011-2012.
- 11- شيباني سليمان ،سعر الصرف و محدداته في الجزائر (1963-2006) ،مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر دفعة 2008-2009.
- 12- شوقي طارق،أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية ،مذكرة ماجستير ،تخصص محاسبة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة باتنة ،الجزائر دفعة 2008-2009.
- 13- صحراوي سعيد ، محددات سعر الصرف :دراسة قياسية لنظرية تعادل القوى الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية دولية ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير وعلوم التجارية ، مدرسة الدكتوراه : التسيير الدولي للمؤسسة ،دفعة 2010/2009 .
- 14- عبد الجليل هجيرة ،أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية دولية ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، دفعة 2011/2012 .

- 15- عنابي السعيد ، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها - حالة مؤسسة الملح بسكرة - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير المؤسسات معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة حاج لخضر، دفعة 2006/2005 .
- 16- علة محمد ، الدولار ومشاكل عدم استقرار النقد و أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي ،معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ، فة 2003/2002 .
- 17- معروف نور الهدى ، دور سعر الصرف في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة ماستر تخصص مالية ونقود ،معهد العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،دفعة 2012/2011 .
- 18- مقعاش سامية ، العملة الاوروبية ( اليورو) وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة حاج لخضر ، باتنة ، الجزائر . دفعة 2007/2006.
- 19- مولحسان، آيات الله المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية - دراسة حالة ( الجزائر - مصر )، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقصاء التنمية جامعة حاج لخضر باتنة ، الجزائر ، دفعة 2011/2010 .
- 20- لعروق حنان، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر - ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك و تأمينات ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة ، دفعة 2005/2004 .

### III. الملتقيات

1. بربري محمد أمين ،البعد الاقتصادي لتحرير سعر الصرف الدينار الجزائري ،الملتقى الدولي الأول حول أبعاد جيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية ،كلية حقوق والعلوم التجارية جامعة بومرداس ،الجزائر ،4/5/12/2006.
2. راتول محمد ، تحويلات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، الملتقى الوطني : المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - الواقع والتحديات - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة شلف ،الجزائر ، 14/15/12/2004 .

### IV.المجلات والتقارير

1. أيت يحي سميير، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة الجزائر ، عدد 9 ، 2011.

2. بربري محمد أمين ، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الدولية -دراسة حالة صرف الدينار الجزائري ، مجلة الباحث ، عدد 09 جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة ، الجزائر، 2011.
3. رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، سلسلة علم المعرفة ، العدد 118 ، الكويت ، 1987.
4. زيرار سمية وآخرون، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري ( 1970-2004) ، مجلة العلوم الادارية ، العدد 2، الأردن، 2009.
5. شعيب بونوة ، خياط رحيمة ، سياسة سعر الصرف بالجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري -، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر، عدد 5، 2011 .
6. صبحي حسون الساعدي ، ايااد حماد عبد ، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة ،مجلة جامعة الأبيار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 7، السنة 2011.
7. عيسى محمد الغزالي ، سياسات أسعار الصرف ،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد 23 ، بدون بلد النشر 2003.
8. عبد الرزاق بن الزاوي ، آثار انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني ،مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ، العدد 23، بسكرة ، الجزائر ، 2011.
9. كتوش عاشور، بلعزوز علي ، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- واقع وتحديات - جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف، الجزائر 14-15 ديسمبر 2004.
10. وصاف سعدي ،قيمة الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث جامعة قاصدي مرياح ورقلة الجزائر ، العدد الأول ، 2012 .
11. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، العدد 31، 2011.

### ثانيا - باللغة الاجنبية

#### I. Ouvrages :

1. JEAN LANGATTE, PASCAL VANHOVE, « économie général », dunod, paris, 2001.
2. JEAN PIERRE FAUGERE, « économie européen », 2 éme édition paris 2002.

3. Maurice Debeauvais . Yvon Sinnah . la gestion global du risque de change . eduteur economica .paris .1991.
4. Pavle Petrvic , Mirjana glioric. Exchange rate and trade balance :j- curve Effect . Original scientific paper. University of belarade . serbia . 2010.

## II. Rapports :

1. Bank of Algeria ,**Bulletin statistique trimestriel** ; N°09 Décembre 2009.
2. Bank of Algeria ,**Bulletin statistique trimestriel** ; N°12 Décembre 2010.
3. Bank of Algeria ,**Bulletin statistique trimestriel** ; N°16 Décembre 2011.
4. Bank of Algeria ,**Bulletin statistique trimestriel**, ; N° 20.Mars;2012.
5. Bank of Algeria; **Bulletin statistique trimestriel** ;N21.Mars;2013.
6. Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie** ,Rapport 2003.
7. Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie** , Rapport 2007
8. Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie** , Rapport 2009
9. Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie** , Rapport 2011.
10. Centre National de l'Informatique et des Statistiques, **statistiques du commerce extérieur de l'Algérie**, période année 2012.
11. Office National des Statistique , **indice des prix a la consommation Evolution m** : Ville D'Alger . National ( 2002-2011). Juin 2012.

## ثالثا- المواقع الالكترونية :

1. أنواع سعر الصرف وكيفية تحديده : مقال منشور على الرابط : <http://www.icn.com/ar/studies/2013/01/21/>
2. عباس الفياض ، ميزان المدفوعات، مقال منشور على الرابط <http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/158562> بتاريخ 20 أفريل 2013.
3. الميزان التجاري وشرح وسيناريو: مقال منشور علي الرابط: <http://www.aljazeeraafx.net/vb/showthread.php?t=5655>
4. محمد النبيل الشيمي، تخفيض قيمة العملة متى يكون مطلوباً ؟ ،مقال منشور على الرابط <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=162701>
5. بنك الجزائر:الوضعية المالية الخارجية للجزائر تدعمت خلال السداسي الأول من 2012 ، مقال منشور على الرابط [http://xn--mgbaa2be1idb4afr.xn--lgbbat1ad8j/index.php?option=com\\_content&task=view&id=1957&Itemid](http://xn--mgbaa2be1idb4afr.xn--lgbbat1ad8j/index.php?option=com_content&task=view&id=1957&Itemid)

6. جريدة الفجر ، العملة الجزائرية ضمن أرخص العملات في العالم وخبراء يحذرون الدينار في خطر ، مقال منشور على الرابط <http://www.al-fadjr.com/ar/economie/222755.html>
7. منتدى شبكة الطلبة الجزائريين، بالإطلاع على الموقع <http://etudiantdz.net/vb/showthread.php?t=43167>
8. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بإطلاع على الموقع <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>
9. جريدة المساء ، الميزان التجاري لسنة 2010 فائض ب 16.45 مليار دولار، مقال منشور على الرابط <http://ar.algerie360.com>
10. جريدة النهار، فائض في الميزان التجاري للجزائر ب 62 بالمائة خلال 2011، مقال منشور على الرابط [http://www.ennaharonline.com/ar/latestnews/dernieres\\_nouvelles\\_algerie/90078.html](http://www.ennaharonline.com/ar/latestnews/dernieres_nouvelles_algerie/90078.html)
11. جريدة البديل ، أكثر من 24 مليار دولار فائض في الميزان التجاري، مقال منشور على الرابط : <http://elbadil.com/arabic-affaires/2012/12/23/87829>



الوحدة : مليون دولار أمريكي

التوزيع السلعي لصادرات (2012-2000)

النسبة المئوية	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنة
0.42	313	355	315	113	119	88	73	67	59	49	35	28	المواد الغذائية
97.04	71794	71427	55527	44128	77256	59197	53557	45325	31325	23972	18098	18529	الطاقات والزيتون
0.23	166	161	94	170	334	169	195	134	90	50	51	37	المواد الخام
2.24	-	1496	1056	692	1384	993	828	651	571	509	551	504	المواد نصف مصنعة
0.001	1	-	1	0	1	1	1	0	0	1	20	22	سلع التجهيز الفلاحي
0.04	-	35	30	42	67	46	44	36	47	30	50	45	سلع التجهيز الصناعي
0.02	30	15	30	49	32	35	43	19	14	35	27	12	سلع الاستهلاك
100	73981	73489	57053	45194	79193	60529	54741	46232	32086	24646	18832	19177	مجموع الصادرات

Source: Centre National de l'Informatique et des Statistiques, **statistiques du commerce extérieur de l'Algérie**, période année 2012

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

الملحق رقم 2

الوحدة: مليون دولار أمريكي

توزيع السلعي للواردات (2000-2012)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	النسبة %
المواد الغذائية	2 416	2 396	2 740	2 678	3 597	3 587	3 800	4 954	7 813	5 863	6 058	9 850	8 983	19.19
الطاقة و الزيوت	129	139	145	114	173	212	244	324	594	549	955	1 164	1 887	4.03
المواد الخام	428	478	562	689	784	751	843	1 325	1 394	1 200	1 409	1 783	1 824	3.90
المواد النصف مصنعة	1 655	1 872	2 336	2 857	3 645	4 088	4 934	7 105	10 014	10	10	10	10 370	22.16
سلع التجهيز الفلاحي	85	155	148	129	173	160	96	146	174	233	341	387	329	0.70
سلع التجهيز الصناعي	3 068	3 435	4 423	4 955	7 139	8 452	8 528	8 534	13 093	15	15	16	13 453	28.75
سلع الإستهلاك	1 393	1 466	1 653	2 112	2 798	3 107	3 011	5 243	6 397	6 145	5 836	7 328	9 955	21.27
مجموع الواردات	9 173	9 940	12 009	13 534	18 308	20 357	21 456	27 631	39 479	39	40	47	46 801	100

Source: Centre National de l'Informatique et des Statistiques, **statistiques du commerce extérieur de l'Algérie**, période année 2012

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

الوحدة: مليار دولار أمريكي

تطور كل من سعر الصرف و سعر برميل النفط و الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2012)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	البيان
77.26	75.25	66.6	58.8	57.7	54.7	47.6	36	23.4	21.8	18.5	9	سعر الصرف \$1
23.1	27.6	17.91	12.94	19.49	21.7	17.6	16.3	17.8	20.5	20.4	24.2	سعر برميل النفط \$
19.09	21.65	12.32	10.14	13.82	13.22	10.26	8.89	10.41	11.51	12.1	11.3	الصادرات

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	البيان
75.55	72.85	74.85	72.40	64.56	69.37	72.64	73.35	72.06	77.39	79.68	سعر الصرف \$1
111	107.5	77.4	61.0	99.97	69.1	61.0	50.6	36.0	28.2	24.3	سعر البرميل \$
73.98	72.88	57.09	45.18	78.59	60.59	54.33	46.33	32.22	24.46	18.71	الصادرات

من اعداد الطلبة باعتماد : بنك الجزائر

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، العدد 31، 2011.

Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, Rapport 2003 p 31.

Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie** , Rapport 2007p69.

Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, Rapport 2009 p70.

Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, Rapport 2011 p 51

الوحدة : مليار دولار أمريكي

تطور كل من سعر الصرف ومؤشر الأسعار والواردات الجزائرية من 1990-2012

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	البيان
77.26	75.25	66.6	58.8	57.7	54.7	47.6	36	23.4	21.8	18.5	9	سعر الصرف \$1
100.00	95.97	95.68	93.26	88.82	84.03	70.79	54.54	42.28	35.08	26.64	21.9	مؤشر الأسعار
4.2	0.3	2.6	5.0	5.7	18.7	29.8	29.0	20.5	31.7	25.9	17.9	نسب التغير CPI
9.94	9.17	9.16	9.4	8.68	9.09	10.76	9.36	8.78	8.4	7.68	9.68	الواردات

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	البيان
75.55	72.85	74.85	72.40	64.56	69.37	72.64	73.35	72.06	77.39	79.68	سعر الصرف \$1
155.05	142.39	136.23	131.10	123.98	118.24	114.05	111.47	109.95	105.75	101.75	مؤشر الأسعار
8.89	4.52	3.91	5.74	4.9	3.7	2.3	1.4	4.0	4.3	1.4	نسب التغير CPI
46.80	44.94	38.89	37.40	39.47	27.63	21.45	20.35	18.3	13.53	12	الواردات

من اعداد الطالبه باعتماد على: بنك الجزائر

Centre National de l'Informatique et des Statistiques, **statistiques du commerce extérieur de l'Algérie**, période année 2012.

Office National des Statistique, **indice des prix a la consommation Evolution** : Ville D'Alger . National ( 2002-2011). Juin 2012.

الملحق رقم : 5

نتائج إختبار أثر تخفيض سعر الصرف على الصادرات خلال الفترة 1990 إلى 2012

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6.145248	2.696185	-2.279238	0.0338
CF	0.132041	0.048249	2.736641	0.0127
PP	0.706330	0.033517	21.07398	0.0000
R-squared	0.969315	Mean dependent var		31.26391
Adjusted R-squared	0.966246	S.D. dependent var		24.01618
S.E. of regression	4.412318	Akaike info criterion		5.927785
Sum squared resid	389.3710	Schwarz criterion		6.075893
Log likelihood	-65.16953	F-statistic		315.8870
Durbin-Watson stat	0.381244	Prob(F-statistic)		0.000000

مخرجات نظام EVIEWS4

الملحق رقم 6

نتائج إختبار أثر تخفيض سعر الصرف على الواردات خلال الفترة 1990 إلى 2012

Dependent Variable: M				
Method: Least Squares				
Date: 05/13/13 Time: 14:49				
Sample: 1990 2012				
Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.887728	2.355581	-0.376862	0.7102
CF	-0.820199	0.089634	-9.150557	0.0000
CPI	0.722606	0.053016	13.63006	0.0000
R-squared	0.924566	Mean dependent var		18.73304
Adjusted R-squared	0.917023	S.D. dependent var		13.35535
S.E. of regression	3.847107	Akaike info criterion		5.653628
Sum squared resid	296.0047	Schwarz criterion		5.801736
Log likelihood	-62.01672	F-statistic		122.5668
Durbin-Watson stat	0.672429	Prob(F-statistic)		0.000000

مخرجات نظام EVIEWS4